الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté de droit et des sciences politiques

أثر التمويل الدولي على انتهاكات حقوق الإنسان

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص: القانون الدولي لحقوق الإنسان

إعداد الطالب :

- حيدب سيدأحمد.

إشراف الأستاذ :

- غجاتي فؤاد.

لجنة المناقشة:

- **أ/عثماني حسين.....رئيسا**
- **أ /لوني نصيرة .....ممتحننا**
- **أ/غجاتي فؤاد.....مشرفا ومقررا**

تاريخ المناقشة: الثلاثاء2018/11/27 على الساعة: 14.00سا

السنة الجامعية:2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشانه ،ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى اله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع، أتقدم بالشكر الجزيل إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح وإكمال الدراسة الجامعية ،كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ" **غجاتي فؤاد**" الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة حقه بصبره الكبير علي ولتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن ؛ والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل ؛إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ، إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة البويرة، والى كل أساتذتي بالشبه الطبي سابقا والى كل عمال المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسور الغزلان وخاصة عمال المجمع الصحي ببرج اخريص، كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى أخي وزميلي الذي لم يبخل علي يوما "**عليلوش إسماعيل**"،والى كل من ساهم من قريب أو من بعيد على انجاز وإتمام هذا العمل.

"رب اوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" .

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى النبي الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق الى رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم .

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع .

- إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي إلى طريق النجاح ،الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر ،**إلى والدي العزيز**.
- إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء ، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها ،**الى والدتي العزيزة** .
- إلى زوجتي الغالية "**مريم**".
- إلى سر سعادتي ابنتي "**هدى هبة الرحمان+إسراء نوراليقين**" .
- إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي ،إلى إخوتي وأخواتي " **فاطمة - زهية – عبد الله - عبد الرحمان** - وخاصة:**أحلام**."
- إلى كل عائلاتهم وأولادهم.
- إلى عائلة أخي محمد رحمه الله خاصة الكتكوت"**محمد لمين**"
- إلى أرواح "**جدتي مسعودة -أخي محمد -أختي سعيدة وابنتها بشرى**"رحمهم الله.
- إلى جدتي – أم أمي -"**مسعودة** "أطال الله في عمرها.
- إلى من جادوا وقاسموني الفرحة والحيرة في كل لحظة عائلة زوجتي"**عمي علي -خالتي الخامسة -يعقوب - هاجر -أيوب -إدريس**".
- إلى كل زملائي وأصدقائي خاصة"**إسماعيل -محمد يوسفي - محمد -سمير - إلياس -رضا -احمد -أسامة**".
- إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.
- إلى كل من يحمل لقب "**حيدب**" و" **لعواري**".

حيدب سيد أحمد

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى النبي الأمي الذي علم المتعلمين إلى سيد الخلق الى رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم .

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع .

- إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي إلى طريق النجاح ،الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر ،**إلى والدي العزيز**.
- إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء ، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها ،**الى والدتي العزيزة** .
- إلى زوجتي الغالية "**مريم**".
- إلى سر سعادتي ابنتي "**هدى هبة الرحمان+إسراء نوراليقين**" .
- إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي ،إلى إخوتي وأخواتي " **فاطمة - زهية – عبد الله - عبد الرحمان** - وخاصة:**أحلام**."
- إلى كل عائلاتهم وأولادهم.
- إلى عائلة أخي محمد رحمه الله خاصة الكتكوت"**محمد لمين**"
- إلى أرواح "**جدتي مسعودة -أخي محمد -أختي سعيدة وابنتها بشرى**"رحمهم الله.
- إلى جدتي – أم أمي -"**مسعودة** "أطال الله في عمرها.
- إلى من جادوا وقاسموني الفرحة والحيرة في كل لحظة عائلة زوجتي"**عمي علي -خالتي الخامسة -يعقوب - هاجر -أيوب -إدريس**".
- إلى كل زملائي وأصدقائي خاصة"**إسماعيل -محمد يوسفي - محمد -سمير - إلياس -رضا -احمد -أسامة**".
- إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.
- إلى كل من يحمل لقب "**حيدب**" و" **لعواري**".

حيدب سيد أحمد

قائمة المختصرات:

و-م-ا: الولايات المتحدة الأمريكية.

ص-ن-د: صندوق النقد الدولي.

ب-د: البنك الدولي.

ب-ط: بدون طبعة.

م-م-د: المؤسسات المالية الدولية.

ص: الصفحة.

مقدمة

مقـــدمـــة:

-أهمية الموضوع:

تعتبر حقوق الإنسان من القضايا التي صعدت إلى قمة جدول أعمال النظام الدولي منذ مطلع التسعينيات بفعل جملة من المتغيرات والعوامل, لذلك فان العلاقات الدولية أخذت في منحاها دمج كل أنحاء المعمورة في مجتمع واحد تربطهم علاقات أوثق في مجالات مختلفة, ففكرة التدويل جاءت للتدليل على حجم التدفقات العابرة للحدود الوطنية بفضل ذلك التطور الهائل والسريع الذي وصلت إليه تكنولوجيا الإعلام والاتصال ,فسمحت العولمة بحدوث تدفقات حرة للأفراد, السلع والخدمات ورؤوس الأموال محدثة تكامل للاقتصاديات والمجتمعات .

إن النمو المستقر والمستديم هدف ترغب جل الاقتصاديات في تحقيقه باعتباره المتغير الكفيل بالتغيير اتجاه الكثير من المتغيرات الاقتصادية نحو الاتجاه المرغوب من وجهة نظر الحكومات إذ يمكن تحقيق زيادة الدخل والقدرة المعيشية للسكان والقضاء على البطالة, وتحاول الحكومات تعبئة مختلف المصادر المحلية إلى أقصى حد ممكن لتمويل التنمية لكن ضعف هذه المصادر يطرح أمام الحكومات مشكلة حقيقية تستلزم الاهتمام, مما يضطرها الى اللجوء للتمويل الدولي بمختلف أنواعه في صورة قروض مشروطة، وقد تكون ذات تكلفة عالية,أو تلجا إلى استغلال الظروف التي أنتجتها العولمة المرهونة بضرورة تحرير الاقتصاد ,وتقليص آثار التقييد للسماح للبلد بالاندماج في السوق العالمي الذي يمكن أن يوفر لها قدرا هاما من الموارد التمويلية في صورة تدفقات لرأس المال باحثة عن الأرباح, وفي إطار هيمنة فكرة حرية الانتقال يمكن لهذه التدفقات أن تدخل في الوقت الذي تشاء وتنسحب في الوقت الذي تشاء.

وقـد تتبـاين انعكاسـات التمويـل الـدولي علـى حقـوق الإنسـان بـين الإسـهام فـي الحمايـة و الـدخول فـي الانتهـاك، إذ انـه لابـد مـن توضـيح مـا إذا كـان التمويـل الـدولي قد ساهم في حماية حقوق الإنسان أم انتهك هذه الحقوق.

ولموضـوع التمويـل الـدولي أهميـة بالغـة فـي التـأثير علـى حقـوق الإنسـان مـن خـلال السياسة المتبعة من طرف المؤسسات المالية الدولية .

كمـا أن للتمويـل الـدولي أثـر بـالغ علـى حقـوق الإنسـان مـن خـلال مـا تجسـده السياسات المتبعة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

وتكمن الإشكالية في :

هـل التمويـل الـدولي يعتبـر وسـيلة لتنميـة حقـوق الإنسـان؟ أم أنهـا لا تـدخل ضـمن اعتباراته مما يؤدي إلى انتهاكها؟

-الدراسات السابقة:

هنـاك مـن تنـاول الموضـوع قبلنـا مـن خـلال مقـال تـم طرحـه فـي ملتقـى دولـي وهـو الأسـتاذ محمـد فهـيم يوسـف تحـت عنوان"التمويـل الـدولي وتجـذير الانتهاكـات المنهجيـة لحقـوق الإنسـان"والذي ألقـاه فـي مـؤتمر كليـة الحقـوق الثـاني بجامعـة الزرقـاء الأهليـة في الأردن 8-9أوت 2001.

-أهداف الدراسة:

نهـدف مـن خـلال دراسـتنا للموضـوع إلـى توضـيح تـأثير التمويـل الـدولي علـى حقـوق الإنسان سواء بالحماية أو الإنتهاك.

-المنهج المتبع :

وطبيعـــة الموضـــوع تقودنـــا إلـــى اعتمـــاد المـــنهج التحليلـــي الـــذي ســـاعدنا فـــي قـــراءة المسـائل وتحليلهـا وكـذا المـنهج الوصـفي الـذي استقصـينا مـن خلالـه الجوانـب المتعلقـة بالموضـوع ثـم المـنهج المقـارن مـن خـلال المقارنـة بـين السياسـات الايجابيـة والسـلبية وكذا المقارنة بين اثر السياسات في كل من الجزائر ومصر .

-خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول:ماهية التمويل الدولي وسياساته الإيجابية في التنمية.

المبحث الأول:ماهية التمويل الدولي.

المطلب الأول:مفهوم التمويل الدولي.

الفرع الأول:تعريف التمويل الدولي.

الفرع الثاني:أهمية التمويل الدولي في التنمية.

الفرع الثالث:مبررات التمويل الدولي.

المطلب الثاني:هيئات وأشكال التمويل الدولي.

الفرع الأول:هيئات التمويل الدولي.

الفرع الثاني:أشكال التمويل الدولي.

المبحث الثاني:السياسة التمويلية الإيجابية للمؤسسات المالية الدولية.

المطلب الأول:سياسة المؤسسات ذات الطابع العالمي.

الفرع الأول:صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني:البنك الدولي.

المطلب الثاني:سياسة بعض المؤسسات المالية ذات الطابع الإقليمي.

الفرع الأول:مجموعة البنك الإفريقي للتنمية.

الفرع الثاني:مجموعة البنك الأوربي للتنمية.

الفصـــل الثاني:السياســـة الســـلبية للمؤسســـات الماليـــة الدوليـــة وأثرهـــا علـــى انتهاكـــات حقوق الإنسان.

المبحـــث الأول:المرجعيـــة التـــي تقـــوم عليهـــا المؤسســـات الماليـــة الدوليـــة وتغييـــب مقتضيات حقوق الإنسان في هيكلها وتنظيمها.

المطلب الأول:فلسفة المؤسسات المالية الدولية.

الفرع الأول :فلسفة صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني:فلسفة البنك الدولي.

المطلـــب الثاني:تغييـــب مقتضـــيات حقـــوق الإنســـان فـــي هيكلـــة وتنظـــيم المؤسســـات المالية الدولية.

الفرع الأول:تناقض الواقع التنظيمي للمؤسسات المالية الدولية مع حقوق الإنسان.

الفرع الثاني:الواقع الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية وغياب حقوق الإنسان.

المبحـــث الثاني:الآثـــار المترتبـــة علـــى انتهاكـــات المؤسســـات الماليـــة الدوليـــة لحقـــوق الإنسان مع بعض النماذج.

المطلـــب الأول:الآثـــار المترتبـــة علـــى انتهاكـــات المؤسســـات الماليـــة الدوليـــة لحقـــوق الإنسان.

الفرع الأول:تأثير برامج التصحيح الهيكلي على حقوق الإنسان.

الفـــرع الثـــاني:أثر سياســـة المؤسســـات الماليـــة الدوليـــة علـــى الحقـــوق الإجتماعيـــة والإقتصادية.

الفرع الثالث: أثر سياسة المؤسسات المالية الدولية على الحقوق المدنية والسياسية.

المطلب الثاني:بعض النماذج العاكسة لإنتهاكات حقوق الإنسان.

الفرع الأول: الجزائر نموذجا.

الفرع الثاني:مصر نموذجا.

الخاتمة.

الفصل الأول:

ماهية التمويل الدولي وسياساته الإيجابية في التنمية

تمهيد:

زاد في الوقت الحاضر الاهتمام بقضايا التمويل الدولي ، وأخذت هذه الموضوعات اهتمام واسع لدى الأوساط الرسمية والأكاديمية ،وذلك لمواجهة التعاون المتعاظم بين بلدان العالم على الصعيد الاقتصادي ، التجاري ،المالي والإنساني خاصة في ظل العولمة وانتشار التكتلات الاقتصادية العملاقة على خارطة الاقتصاد العالمي، ولدراسة هذا الموضوع نتطرق في هذا الفصل بالتفصيل إلى ماهية التمويل الدولي(المبحث الأول)، والسياسة التمويلية الايجابية للمؤسسات المالية الدولية(المبحث الثاني) .

المبحث الأول

ماهية التمويل الدولي.

للتمويل الدولي دور كبير في مساعدة الدول الفقيرة خاصة في حل مشاكلها الاقتصادية والنهوض بها نحو التنمية وهذا ما نتطرق إلى تبيان مفهوم التمويل بشكل عام ثم نستعرض مفهوم التمويل الدولي(المطلب الأول) ، ثم نسعى إلى توضيح هيئات التمويل الدولي(المطلب الثاني).

المطلب الأول

مفهوم التمويل الدولي.

نتناول من خلاله مفهوم "التمويل" بشكل واسع ثم نعرج إلى تعريف "التمويل الدولي"

الفرع الأول: تعريف التمويل الدولي

وهذا ما سنتناوله بدقة من خلال التعريف بالتمويل بصفة واسعة ثم تعريف التمويل الدولي بصفة خاصة.

أولا : تعريف التمويل بشكل عام.

لقد عرف التمويل بأنه" إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها، وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية إذا لا قيام لأي عمل يعود بالربح أو استثمار يغل فائدة بغير وجود رأس المال، وبقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي[1]" وقد جاء كذلك تعريفه بأنه:" توفير المبالغ النقدية الأزمة لدفع أو تطوير مشروع خاص أو عام" [2].كما عرف أيضا بأنه" الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها[3] "

من خلال هده التعريفات يمكن الاستخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها، وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب.

ويعتبر التمويل من أهم القرارات تتخذها الدولة، والتي يكون لها تأثير كبير على سياستها المالية ونموها وتطويرها في المستقبل، فهو يمثل الركيزة الأساسية في استمرار عمليات النشاط الاقتصادي، فإذا لم تفلح الدولة في مقابلة احتياجاتها

1- محمد توفيق ماضي، **تمويل المشروعات**، دار الفكر العربي، د ط،القاهرة ، 1972 ، ص 06 .

2- .حسن الهموندي ، **المؤسسات الاقتصادية**، دار النهضة، لبنان ، 1980 ، ص38 .

3- طارق الحاج ، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2002 ، ص21 .

المالية من سيولة وعجزت عن الحصول على تمويل لتغطية تلك الالتزامات فإنها تكون مهددة بخطر قد يؤدي بالنهاية إلى تصفية مشاريعها وإفلاسها.

ثانيا: تعريف التمويل الدولي.

يقصد بالتمويل الدولي" كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وفقا لشروط يحددها سوق المال، كما يتوقف حجم التمويل الدولي علي حجم التمويل واحتياجات الدولة، أي أنه مكمل للتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية[1] " كما ينظر إليه على أنه :"جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد، سواء كانت لأغراض تمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي [2]"

وانطلاقا مما سبق فان التمويل الدولي يمثل ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا، إذ من المعروف أن العلاقات المذكورة تأخذ بعدين رئيسين، يتمثل أولها بالجانب السلعي للاقتصاد الدولي، وثانيها هو الجانب النقدي أو المالي الذي عادة ما يرافق انسياب السلع أو الخدمات فيها بين دول العالم، إضافة إلى التدفقات الدولية لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف أنواعه.

وهكذا فإن التمويل الدولي يندرج ضمن البعد الثاني حيث تظهر أهميته كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

-الحسابات المترتبة علي المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات (السلعة والخدمية) بين الدول المختلفة.

-التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (قروض استثمارات... الخ)

1- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2001 ، ص385 :

2 - غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 ، ص255 :

-الالتزامات المالية على البلدان والمترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم، كما في حالة التعويضات المالية عند حصول حرب معنية مثلا.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الدولي في التنمية.

للتمويل أهمية بالغة سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول المتخلفة.

أولا: أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية : تستهدف الدول المتلقية لرأس المال في الغالب تدعيم برامج وخطط التنمية المستدامة بمختلف أبعادها بغية رفع مستوي معيشة السكان، كما يمكن للدول الاقتراض من الخارج لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها، وسد الفجوة بين سبل الاستثمار المطلوبة والمدخرات المحققة، فإذا كانت الموارد المحلية غير كافية لتمويل برامج التنمية فان الاعتماد علي القروض والمساعدات الخارجية يصبح أمرا حتميا[1].

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة علي التمويل الدولي في شكل استثمارات أجنبية بما يسهم في توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية النقص في مواردها المحلية لانجاز الحد الأدنى المطلوب من الاستثمارات الإنتاجية الضرورية للتخلص من حالة التخلف وكسر الحلقة المفرغة في عرض رأس المال[2].

ثانيا :أهمية التمويل الدولي بالنسبة للجهات المانحة :تستهدف الدول المانحة لرأس المال بمختلف أشكاله تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم بالإضافة إلي حماية مصالح بعض القطاعات في الداخل كالقطاع الزارعين الذي ينتج كميات كبيرة، بحيث يؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض

[1] ماكلوم جبلز وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر، 1995 ، ص :50

[2] المرجع نفسه ص51

أسعارها وإصابة المنتجين بأضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هده الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات[1].

الفرع الثالث: مبررات التمويل الدولي.

قدم العديد من الاقتصاديين نماذج تنموية لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الدولي ومنها نماذج هارود ودومار Harrods et Domar الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال، أي على الفجوة بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار أو فجوة الموارد المحلية، وتجسيد هده الفجوة يتمثل في نقص المدخرات المحلية للبلد المقترض، وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي اللازم توفيره تحقيقا لمعدل النمو المطلوب.

يعد هذا النموذج من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية[2]

أما والت روستو قد ركز على ضرورة رفع معدل الاستثمار بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق ليصبح قادرا على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بمرحلة النمو الذاتي.

ويرى صامويلسن أنه طالما هناك معوقات كثيرة أمام التكوين الرأسمالي من المصادر الحقيقية فلابد من الاعتماد على المصادر الخارجية، حيث أوضح أن المشكلة الرئيسية في العديد من البلدان النامية وخاصة في المناطق الفقيرة، حيث تتجلى ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري المتزايد أمام الحاجة إلى استثمار الموارد التي تعاني الندرة، والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جدا من الاستثمارات لتسريع وتيرة

1عرفان تقي الدين، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، 1999 ، ص36 :

2عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة أسيوط، 2008 ، ص163

التنمية .ويرجع بول باران إلى تمويل الدولي إلي فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي عن طريق تحويله إلى الدول الاستعمارية[1].

وعلى نحو عام فان أهم أوجه الضياع في الادخار لدي البلدان النامية وهي:

- التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي؛
- الاستهلاك غير العقلاني العام والخاص؛
- التهرب الضريبي؛
- هروب رؤوس الأموال للخارج .

كما يمكن أن نشير إلى أن فجوة الموارد المحلية التي أحطناها فيما تقدم ستنعكس بالنتيجة في فجوة خارجية تدعى بفجوة التجارة الخارجية، حيث يؤدي الارتفاع الكبير في النفقات المتعلقة بتسديد الواردات إلى التقليل من إمكانيات الادخار مما يدفع بالدول للحصول على رؤوس الأموال من الخارج.

وكنتيجة لما سبق؛ فإن وجود فجوتي الموارد المحلية التجارية و الخارجية في الدول النامية تبرز الحاجة الماسة للتمويل الدولي لمواجهة الفجوتين ، وتزداد هذه الأهمية في الوقت الحاضر نتيجة العلاقات الاقتصادية المتزايدة بين الدول خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية واتجاهات العولمة المالية التي تضمنت تحرير رؤوس الأموال.[2]

المطلب الثاني

هيئات وأشكال التمويل الدولي .

نعرج فيه إلى تبيان هيئات التمويل الدولي (المطلب الأول)، وكذلك نتطرق إلى أشكال التمويل الدولي(المطلب الثاني)

[1] عبد الهادي عبدالقادر سويفي -المرجع نفسه ص164.

[2] أشرف سليمان حميدة الصوفي، **التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية) غير منشورة(، جامعة قالمة.2006 ص6..

الفرع الأول:هيئات التمويل الدولي.

أولا: الهيئات ذات الطابع العالمي.

يقصد بها تلك الهيئات التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي تضم في عضويتها معظم دول العالم وتتعامل في مجال الإقراض الدولي وتقديم المعونة المالية والفنية ولا يقتصر تعاملها على مجموعة من الدول دون غيرها ومن أهم هذه الهيئات نجد:

أ- صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي بمثابة المنظمة العالمية الأساسية التي من خلالها يتم التعاون النقدي على المستوى العالمي.

1- تأسيس صندوق النقد الدولي وأهدافه .

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي سنة 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمسة وأربعين دولة على إطار التعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين وقد بدأ الصندوق نشاطه سنة1974 ومقره في واشنطن وقد بلغ عدد أعضائه 186 سنة2009[1] ،

وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي[2] :

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية؛
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية؛
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛

[1] صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي**، لسنة2009 ، ص01.اطلع يوم 2018/10/20

2 اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المادة الأولى، على الموقع الالكترونيwww.IMF.org .

- المساعدة على إقامة نظام متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف؛
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء بإتاحة استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاختلال في موازين مدفوع.

ب- مجموعة البنك الدولي

تعتبر مجموعة البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية والفنية في جميع أنحاء العالم وتساعد حكومات البلدان النامية على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق توفير الموارد المالية والخبرات الفنية التي يحتاجون إليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشروعات: كمشروعات التعليم، والرعاية الصحية، والبنية الأساسية ، والاتصالات وإصلاحات الأجهزة الحكومية وأغراض أخرى كثيرة.

وتضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات ترتبط إحداها بالأخرى بصورة وثيقة وتتعاون معا لتحقيق الهدف المتعلق بتخفيض أعداد الفقراء. [1]

ج- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعتبر البرنامج مصدرا مهما من مصادر التمويل الدولي بالنظر إلى حجم الموارد التي يخصصها لدعم مجهودات التنمية وخاصة في البلدان منخفضة الدخل.

وقد تم تأسيسه سنة 1965 إثر القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلق بإدماج كلا من (P.E.A.T)برنامج المساندة التقنية الموسع للأمم المتحدة الذي تأسس سنة 1948 ، والصندوق الخاص للأمم المتحدة الذي يعود تأسيسه إلى سنة 1958 ويسهم البرنامج في تحقيق متطلبات التنمية في 166 بلد موزعة على عدة مناطق وذلك من خلال المهام التالي:

[1] منشورات مجموعة البنك الدولي، العمل من أجل عالم خال من الفقر، 2005 ، ص12 :

1. تقديم المساعدة الفنية في مجال التنمية البشرية، بحيث يساعد البرنامج الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إعداد تقارير وطنية على التنمية البشرية وبالتالي تمكين هذه الدول من تحديد أولويات التنمية الاجتماعية؛
2. مساعدة الدول التي تواجه وضعيات طارئة مثل الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية على تجاوز الوضعيات؛
3. التركيز على القضاء على الفقر وتوفير سبل الرزق للفقراء وتحقيق الإنصاف في معاملة الجنسين وحماية البيئة؛
4. مساعدة البلدان الأعضاء على بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة؛
5. العمل على تشجيع الحكم الديمقراطي ومنع انتشار الأزمات.

-وقد بلغ حجم الإنفاق التراكمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة 2004- 2007 ما مقداره 14.28 مليار دولار أمريكي تم توزيعها على عدة برامج تسهم في تحقيق الأهداف المنوطة به[1].

ثانيا: الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي

يوجد العديد من الهيئات الإقليمية التي تهدف إلى تمويل مجموعة معينة من الدول ترتبط ببعضها في موقع جغرافي، لكن في كثير من الأحيان تقوم بتقديم مساعدات للغير من الدول النامية بغض النظر عن موقعها، وتتكون من مجموعة من بنوك التنمية الإقليمية وصناديق التمويل الأخرى، وفيما يأتي أهم هذه الهيآت.

أ- مجموعة البنك الإفريقي للتنمية

يتمثل الهدف الأساسي لمجموعة البنك الإفريقي للتنمية في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي في بلدان الإقليم الأعضاء مما يسهم في

[1] عبيدات ياسين، دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف 2012/2011،ص 38

تخفيض أعداد الفقراء .وتتألف مجموعة البنك الإفريقي للتنمية من ثلاثة كيانات وهي[1]:

1* بنك التنمية الإفريقي

وهو بنك تنمية إقليمي متعدد الأطراف يضم المساهمون فيه 53 بلدا إفريقيا و 24 بلدا غير إفريقي وقد أنشئ البنك سنة 1964 وبدا عمليته رسميا سنة 1967 ومقره في أبيدجان بكوت ديفوار غير أنه بسبب عدم الاستقرار السياسي بكوت ديفوار تم نقل البنك إلى المقر المؤقت الحالي بتونس.

2* صندوق التنمية الإفريقي

وقد تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1973 وبدأعمليته رسميا سنة 1974 ويضم بنك التنمية الإفريقي والدول المشاركة.

3*صندوق نيجيريا الاستئماني

وهو صندوق خاص تابع لبنك التنمية الإفريقي، تم إنشاؤه سنة 1976 بمقتضى اتفاقية بين البنك وحكومة نيجيريا.

يتبين أن مجموع قروض ومنح البنك الإفريقي للتنمية، وغيرها من الاعتماد الأخرى قد بلغت 8.06 مليار وحدة حسابية وهي مبالغ ضئيلة مقارنة بحاجة البلدان الأعضاء لتمويل برامج ومخططات التنمية المستدامة فيها كما يلاحظ ضعف اعتمادات صندوق نيجيريا الائتماني، وهو ما يحد من فعاليته ومساهمته في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

ب- البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية

جاءت فكرة إنشاء بنك موجه لمرافقة موجة الإصلاحات الاقتصادية في أوروبا الشرقية من طرف فرنسا سنة 1989 ، وتجسيدا لهذه الفكرة تأسس البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية في 29 ماي 1990 ومقره العاصمة البريطانية لندن ، والهدف الرئيسي للبنك هو تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، كما تشمل عمليات البنك أربعة مناطق إقليمية تتكون في مجملها من 30 دولة تشكل مجال نشاطه[2].

[1] .البنك الإفريقي للتنمية، **التقرير السنوي**، 2009 ،ص11

[2] الموقع الالكتروني للبنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية www.EBRD.com اطلع 2018/10/20

يتبين أن البنك الأوربي لإعادة البناء والتنمية قام بتقديم قروض للبلدان الأعضاء بلغت ما مجموعه 34601 مليون أورو وذلك للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها خلال الفترة1991- 2009 خاصة وأن أغلبها يعاني من اضطرابات وصعوبات اقتصادية خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقا.

ج- البنك الآسيوي للتنمية

وهو بنك إقليمي للتنمية تأسس سنة 1966 لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان آسيا والمحيط ويقع مقره بمدينة مانيلا بالفيليبين ،ويعمل البنك منذ إنشائه على تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز تدفقات رأس المال.[1]

د- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

وهي مجموعة متعددة الأطراف لتمويل التنمية تعمل على مكافحة الفقر وتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية للنهوض بمستوى المعيشة طبقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويوجد مقر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في جده بالمملكة العربية السعودية،

ويتعين على الدولة الراغبة في الانضمام إلى العضوية أن تستوفي ثلاثة شروط وهي أن تكون عضوا في منضمة التعاون الإسلامي، وأن تسدد .مساهمتها في رأس المال، وان توافق على الشروط والأحكام المقررة وتتألف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أربعة كيانات مختلفة ويعتبر البنك الإسلامي للتنمية هو المؤسسة الأم والمركزية على مستوى المجموعة كلها، ولكل مؤسسة من هذه المؤسسات الأربع اتفاقية تأسيس وأهداف وآليات عمل خاصة بها ولكنها جميعا تتقاسم رؤية مشتركة ورسالة واحدة[2]

.ويمكن إيجاز هذه الكيانات فيما يلي:

---

[2] الموقع الالكتروني للبنك الآسيوي للتنمية www.ABD.org

[2] البنك الإسلامي للتنمية، **مرجع سابق**، ص04

1* البنك الإسلامي للتنمية

وهو المؤسسة المركزية في المجموعة وقد تم إنشائه تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر مالية الدول الإسلامية الذي عقد في جدة في شهر ذي القعدة 1393 هـ الموافق لشهر ديسمبر 1973 م وقد بدأ البنك عملياته بصورة رسمية في 20 أكتوبر 1975 م.

والهدف الرئيسي للبنك هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2* المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب : وقد تم إنشائه سنة 1981 م / 1415هـ للاضطلاع بأنشطة البحوث والتدريب والمعلومات في المجالات الاقتصادية والمالية والمصرفية، كما ينظم المعهد الندوات والمؤتمرات التي تتناول مختلف المواضيع بالتعاون مع المؤسسات القطرية والإقليمية والدولية[1].

3*المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات*

تم إنشاؤها بهدف توسيع نطاق المعاملات التجارية والتدفقات الاستثمارية في الدول الأعضاء، وتحقيقا لهذا الهدف تقدم المؤسسة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها خدمات التامين في مجال ائتمان التصدير لتغطية المخاطر المقترنة بعدم السداد أو في مجال تغطية المخاطر الناشئة من قيود تحويل النقد الأجنبي والمصادرة والحروب والاضطرابات المدنية والانتهاكات الحكومية للعقود .

[1] أحمد عبد الرحمان أحمد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001 ، ص219

* وقد تم إنشاؤها في 24 صفر 1415 هـ الموافق ل 1 أوت 1994 ،

* تم إنشاؤها في رجب 1420 هجرية 20 نوفمبر 1999

ويتألف المساهمون في رأس مال المؤسسة من 34 دولة من الدول الأعضاء في البنك ويسهم البنك الإسلامي للتنمية وحده بنسبة % 50 من رأس مال المؤسسة.

4*المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص*

تم إنشاؤها بهدف تنمية القطاع الخاص في البلدان الأعضاء، وتعمل المؤسسة على التعرف على الفرص المتاحة في القطاع الخاص والتي يمكن أن تسهم في دفع عجلة النمو، كما تقدم حزمة واسعة من المنتجات والخدمات المالية بالإضافة إلى ذلك تقوم المؤسسة بتعبئة الموارد الإضافية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء وتسهم في تطوير التمويل الإسلامي.

هـ - صندوق النقد العربي

تم تأسيس صندوق النقد العربي سنة 1976 ، وبدأ ممارسة نشاطه سنة 1977 ، ومقره إمارة أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة، ويبلغ عدد أعضائه 22 دولة عربية الأعضاء في الجامعة العربية قد نصت اتفاقية :تأسيس الصندوق على اضطلاعه بتحقيق مجموعة من الأهداف وهي[1]:

- تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛
- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية والعمل على تطوير الأسواق المالية العربية؛
- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي؛

[1] أحمد عبد الرحمان أحمد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001 ، ص219

2 اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي، المادة الرابعة، **مرجع سابق**، ص08

- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة؛
- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية، الدولية بما يحقق مصالحها المشتركة،

وقد بلغ العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الاقراضي في سنة 1978حوالي 146 قرض وقد استفادت من هذه القروض أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء[1].

و - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

وهو هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة مقرها الكويت، ويضم في عضويته البلدان العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، وقد تأسس بقرار من مؤتمر القمة العربية المنعقدة بالسودان سنة 1967 وقد باشر الصندوق عملياته بداية سنة 1974 . ويهدف الصندوق الإسهام في تمويل المشاريع الإنمائية الاقتصادية الاجتماعية في الدول العربية عن طريق ما يلي[2]:

1- تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بشروط ميسرة لحكومات البلدان الأعضاء والمشاريع العربية المشتركة؛
2- تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول العربية عن طريق تقديم القروض والضمانات، والمساهمة في رأسمالها وتوفير الخدمات الفنية والاستشارية اللازمة؛
3- إنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تتفق وأغراض الصندوق
4- تشجيع وتوظيف الأموال العامة والخاصة بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي؛
5- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.

[2] عبيدات ياسين، دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة،مرجع سابق ص42

ك- صندوق الأوبك للتنمية الدولية

طرحت فكرة إنشاء الصندوق أثناء انعقاد قمة البلدان الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول بالجزائر سنة 1975 ، إذ صدر عن هذه القمة إعلان رسمي أكد على التضامن الذي يوحد بين بلدان الأوبك وسائر البلدان النامية في سعيها الدءوب إلى التغلب على مشكلة التخلف الإنمائي.

وقد تم تأسيس الصندوق في 28 جانفي 1976، ومقره في فينيا عاصمة النمسا، وقد بلغ عدد أعضائه13 عضوا، ويهتم بتعزيز التعاون المالي بين البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك وسائر البلدان النامية ودعم التضامن مع بلدان الجنوب وفي هذا الإطار يعمل الصندوق على المشاركة في جميع المهام التي تسهم في تحقيق أهدافه ومنها[1]:

* تقديم المساعدات المالية على شكل قروض ميسرة لتمويل المشاريع والبرامج التنموية، ودعم موازين المدفوعات؛
* المشاركة في تمويل شركات القطاع الخاص في البلدان النامية؛
* دعم القطاع التجاري في البلدان النامية عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية؛
* تقديم المعونات الغذائية والإغاثة الإنسانية في حالات الطوارئ؛
* المساهمة في موارد المؤسسات الإنمائية الأخرى التي يعود نشاطها بالنفع على البلدان النامية.

ويمثل المجلس الوزاري السلطة العليا للصندوق والذي يتألف من وزراء مالية البلدان الأعضاء، ويصدر المجلس المبادئ التوجيهية للسياسة العامة التي يعمل بها مجلس المحافظين الذي يتولى بدوره الإشراف على جميع العمليات التي يقوم بها الصندوق، كما يعين المدير العام الذي يعد المسؤول التنفيذي وممثل المؤسسة القانوني.

[1] .الموقع الالكتروني للصندوق www.ofird.org

ثالثا:المؤسسات الوطنية للتمويل الدولي

بالإضافة إلى هيئات التمويل الدولي ذات الطابع العالمي والإقليمي نجد أن هناك هيئات ذات طابع وطني لكن مجال نشاطها يمد إلى الخارج ومن بينها:

أ- الوكالة الأمريكية لتنمية الدولية

تعد الوكالة اكبر جهاز حكومي في الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم على إدارة الاستثمارات الحكومية خارج البلاد وتقدم هذه الوكالة منحا للدول النامية لتمويل المعلومات الفنية واستيراد المعدات اللازمة لمشروعات البنية الأساسية كما تقدم قروضا طويلة الأجل للدول النامية لمدة تصل إلى أربعين سنة بفائدة رمزية تبلغ عادة 1% لتمويل مشروعات التنمية المستدامة. كما تتولى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تنفيذ برامج لصندوق رعاية الطفولة، وصندوق تنمية إفريقيا، وإعانات إقليم كوسوفو وصناديق الدعم الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ودول شرق أوروبا وقد بلغت قيمة اعتمادات الوكالة ما قيمته 7.73 مليار أمريكي سنة 2000[1] ، وقد كانت الحكومة الأمريكية لا تشترط على الدول التي تحصل على معوناتها سوى ضرورة استخدامها للحصول على السلع والخدمات من الدول الغربية، ولكن نتيجة للضغوط التي أحدثتها زيادة حجم المنح والقروض الميسرة التي منحتها الحكومة الأمريكية للدول الأخرى على ميزان المدفوعات الأمريكي، لجأت إلى الرابط بين هذه المعونات وبين الشراء من السوق الأمريكية، لذلك تصدر الوكالة خطابات الاعتماد المتعلقة بالمعونات التي تقدمها عن طريق البنوك التجارية ، بحيث يقتصر استخدامها على حالات الشراء من الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- مؤسسات التنمية العالمية.

لقد أدت الزيادة المستمرة لعائدات النفط وتراكم الفوائض المالية لدى بعض البلدان العربية إلى اتجاه حكومات هذه البلدان إلى إنشاء مؤسسات وصناديق وطنية تعمل في مجال تمويل دولي لمشروعات الإنمائية على أسس غير تجارية

[1] يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988 ،ص 108 :

كالتعبير عن رغبة هذه البلدان في مساعدة البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد بلغت قيمة رؤوس أموال صناديق التنمية العربية ما يزيد عن 8 مليار دولار أمريكي، وذالك عل النحو التالي[1]:

1* **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية** : تم تأسيسه سنة 1961 برأس مال قدره مليار دينار كويتي، ما يعادل 3.45 مليار دولار أمريكي، وبدأ عملياته سنة 1963 ،بهدف تمويل المشروعات والبرامج الإنمائية في الدول العربية.

2* **صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي** : وقد تم تأسيسه سنة 1971 برأس مال قدره 500 مليار دولار أمريكي، بهدف تمويل التنمية في البلدان العربية والإسلامية.

3* **الصندوق السعودي للتنمية** :تم تأسيسه سنة 1974 برأس مال قدره 2.8 مليار دولار أمريكي، وبدأ نشاطه سنة 1975 بهدف تمويل مشروعات التنمية، وخاصة ما يتعلق بالبنية الأساسية.

4* **الصندوق العراقي للتنمية** : تم تأسيسه سنة 1974 برأس مال قدره 170 مليون دولار، بهدف تمويل المشروعات الإنمائية في كل من الأقطار العربية والنامية.

رابعا: المؤسسات الوطنية للتنمية

لقد أدى اتجاه المؤسسات الوطنية للتمويل الدولي إلى تقييد معونا ا وربطها بضرورة استخدامها من جانب الدول المقترضة للحصول على احتياجا ا من السلع والخدمات من الأسواق الوطنية للدول المقرضة، إلى إنشاء مؤسسات حكومية لتنمية الصادرات، وذلك بتقديم كل من التمويل اللازم لمواجهة المخاطر التجارية والسياسية إلى جانب تشجيع البنوك الوطنية على تقديم التسهيلات الإنمائية اللازمة

[1] .يونس احمد البطريق،السياسات الدولية في المالية العامة، **المرجع السابق**، ص109 :

للمصدرين الوطنيين أو المستوردين الأجانب .وعموما تقوم مؤسسات تنمية وضمان الصادرات بتغطية أهم المخاطر التي يواجهها المصدرون ومن أهمها ما يلي[1]:

-الحروب والثورات التي تؤثر على عدم السداد؛

-القيود على النقد في دولة مستوردة مما يحول دون السداد؛

-الإجراءات التي تتخذها حكومات الدول المتوردة والتي تؤثر على تنفيذ عقود التوريد؛

-أوامر حكومات الدول المستوردة بتأجيل وفاء الديون؛

-إفلاس المستورد.

كما تقوم هذه المؤسسات إلى جانب ضمان سداد مستحقات المصدرين بتغطية الفرق بين أسعار الفائدة المنخفضة التي تقرضها البنوك عمليات التصدير وبين أسعار الفائدة التجارية السائدة في السوق، بحيث تعوض المؤسسات هذه البنوك عن الفرق بين تكلفة الحصول على صفقة التصدير من سوق النقد، وبين التكلفة المتعاقد عليها بالنسبة للصفقات المضمونة من البنك.

الفرع الثاني: اشكال التمويل الدولي.

نظرا لنقص مصادر التمويل المحلية وقلة المدخرات، قد تحتاج العديد من الدول النامية خاصة الدخل اللجوء إلى مصادر التمويل الدولي لسد الفجوة، ودفع عجلة التنمية المستدامة وهذه المصادر متعددة ومتنوعة نحاول إبرازها فيما يلي:

اولا: المعونات الأجنبية

تعتبر المعونات الأجنبية من بين أهم الخيارات المتاحة أمام الدول المنخفضة الدخل لتعويض العجز التمويلي الذي تواجهه في تجسيد خططها التنموية.

أ- مفهوم المعونات الأجنبية

تعتبر المعونات الأجنبية كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط وقواعد ميسرة بعيدا عن القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقا لظروف السوق، فهي تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية ذات

[1] يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة** ،المرجع السابق، ،ص 110 :

الطابع الاقتصادي، والتي تنطوي على تحويل المواد من الدول الغنية إلى الدول الأقل نموا وتأخذ المعونات الأجنبية صورا مختلفة نذكر منها[1]

-**المنح** : وهي عبارة عن التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء لاعتبارات سياسية؛

-**القروض الميسرة** : وهي القروض التي تحكمها قواعد وشروط تختلف عن مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية سواء من ناحية أسعار الفائدة التي تقل عن المعدلات العادية، أو من ناحية مدة السداد التي تكون عادة أطول؛

-**معونات نقدية** : وتكون في صورة اعتمادات نقدية تمنح بشروط معينة، وعادة ما تكون بعملة الدولة المانحة؛

-**معونات عينية** : من بين أبرز أشكالها معونات السلع الغذائية؛

-**معونات فنية** : وهي عبارة عن تقديم خبرات فنية متخصصة وإقامة المراكز التدريبية لضمان ارتفاع كفاءة استخدام الاعتمادات المالية والمعدات الحديثة التي تتضمنها برامج المعونات ذات صبغة فنية متخصصة وإقامة المراكز التدريبية لضمان ارتفاع كفاءة استخدام الاعتمادات المالية والمعدات الحديثة التي تتضمنها برامج المعونات[2].

-**معونات غير مباشرة** : وتكون في شكل منح التعريفات الجمركية التفضيلية والإعفاءات التي تقدمها الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية، على نحو يسمح لهذه الأخيرة بتخفيض تكاليف أسعار منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة وتحقيق هوامش ربح على مما لو لم تستفد من هذه الميزات الجمركية؛

-**معونات ثنائية**: وتتمثل في المساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى حيث تقوم الدول المتقدمة بتقديم مساعدات إنمائية في شكل قروض ميسرة ومنح ومساعدات فنية ومالية إلى العديد من الدول النامية بموجب اتفاقيات ثنائية؛

---

[1] يونس احمد البطريق،السياسات الدولية في المالية العامة،المرجع السابق،ص:111.

[2] حرفوش سهام، **واقع وآثار التمويل الدولي على الدول النامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2004-2005ص9.

-**معونات متعددة الأطراف** : وتتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة وتجارية للدول النامية وبعكس المساعدات الثنائية التي يزداد ارتباطها بالاعتبارات السياسية يزداد ارتباط الأنشطة التمويلية للمؤسسات المتعددة الأطراف بالاعتبارات الإنسانية[1].

ب- دوافع المعونات الأجنبية : يمكن أن نوجز أهم دوافع المعونات الأجنبية في النقاط التالية:

-توفير المساعدات للدول النامية الأقل دخلا بسبب ضعف قدرة هذه الدول المنخفضة جدا في الحصول على التمويل الدولي من خلال الأشكال الأخرى، ولذلك فان المنح والمعونات الرسمية المقدمة لها تشكل أكثر من 80% من التمويل الدولي لهذه الدول.

-الحفاظ على الروابط التاريخية والثقافية وروابط الجوار ومبدأ الأخوة والتضامن، حيث اتجهت المعونات الأمريكية مثلا إلى دول أمريكا اللاتينية والمعونات الفرنسية إلى الدول الفرانكفونية، والمعونات البريطانية إلى دول الكومنولث.

-الدوافع الإنسانية التي تدفع بعض الدول والهيئات الدولية إلى تقديم المنح والمعونات الرسمية لمعالجة ظروف وأوضاع خاصة تعيشها بعض الدول النامية كالمجاعات وحالات الجفاف والحروب وغيرها.

-تعزيز المصالح السياسية والإستراتيجية بين الدول المانحة للمعونة والدول المتلقية لها، ويتأكد هذا الدافع في ارتفاع حصة إسرائيل ومصر من المساعدات الأمريكية[2]

-زيادة قدرة الدول النامية على الاستيراد من الدول المتقدمة، وهو ما يشجع إنتاج هذه الأخيرة على التوسع من خلال تصريف فائض الإنتاج، حيث غالبا ما تكون هذه المساعدات مشروطة بشراء السلع والخدمات من الدول المانحة لها.

---

[1] المرجع نفسه،ص:10.

[2] فليح حسين خلف، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان، 2004 ، ص236 :

ج- تطور تدفقات المعونات الأجنبية على المستوى العالمي : استمرت المساعدات الإنمائية المقدمة للدول النامية التي تشكل فيها لجنة المساعدات الإنمائية الحصة الكبرى منها بالتزايد خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين إلى غاية العقد الماضي من الألفية الجديدة.

1-**الحجم المطلق للمساعدات الإنمائية** : بلغ حجم المساعدات الإنمائية سنة 2009حوالي 119,6 مليار دولار على المستوى العالمي، وقد شهدت هذه المساعدات خلال الفترة2008 -1970 تذبذبا حسب طبيعة الدولة المانحة.

2- **نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الناتج القومي الإجمالي** : كانت فكرة وجوب تقديم الدول الغنية 0.7% من إجمالي ناتجها القومي للتنمية العالمية، قد اقترحت أول مرة عام 1969 في " **تقرير شركاء التنمية** " بحيث أصبح هذا الرقم غاية مرجعية للمساعدات الإنمائية الرسمية. على الرغم من الوعود البراقة التي أطلقتها الدول الغنية لمساعدة الدول النامية إلا أن التطبيق العملي يشير إلى أن هذه النسبة ليست إلا مطلبا لا واقعا ملموسا حيث مازالت المساعدات الإنمائية اقل بكثير من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة والمتمثل 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للجهات المانحة .[1]

3- **التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية الدولية** : يشير التوزيع الجغرافي للمساعدات الإنمائية بأن النصيب الأكبر من هذه المساعدات يذهب إلى الدول الإفريقية والآسيوية خاصة للدول الأكثر فقرا منها .

وعلى الرغم من الوعود التي تقدمها الدول الغنية خاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر 2000 إلا أن اتجاهات المعونات الأجنبية سجلت انخفاضا في اغلب الفترات.

د- تقييم المعونات الأجنبية : تعتبر المعونات الأجنبية مصدرا مهما لتمويل التنمية المستدامة في الدول النامية خاصة الدخل منها ذلك أنها تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم في تحديث الهياكل والبني التحتية

[1] فليح حسين خلف-مرجع سابق-ص 236

وتساعد على توفير الخبرة والمشورة الفنية مما يؤدي إلى تحسين آراء السياسات والبرامج المحلية. غير أنها لا تخلو من النقائص فقد رافق سجل المعونات الأجنبية سلبيات عديدة من أبرزها هيمنة العوامل السياسية على المعونات الإنمائية الدولية وسوء توزيعها كما أن جزء مهم منها يوجه للأغراض العسكرية على حساب التنمية البشرية، بالإضافة إلى ذلك فان ما تقدمه الدول المانحة من مساعدات إنمائية مازال بعيدا الهدف المحدد دوليا 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للدول الغنية[1].

ثانيا: القروض الخارجية

تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأكبر من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية.

أ- مفهوم القروض الخارجية

يقصد بها تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تحصل عليها الدولة من الخارج، سواء كان الدائن دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة مصرفية، وهنا تلتزم الدولة بسداد قيمة القروض في آجال محددة، فضلا عن تعهدها بسداد الفوائد المستحقة على القروض

كما تعرف أيضا على أنها تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة[2]

انطلاقا مما سبق يتضح أن القروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على القطر المستفيد منها، وتتمثل هذه الالتزامات بحتمية سداد أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن آجال يحددها الطرفين المتعاقدين. وعموما تتجه الدولة إلى عقد القروض الخارجية نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل برامج

---

[1] أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، **الاقتصاد المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989 ، ص : 287

[2] سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997 ، ص415

3 زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 ، ص30

التنمية الاقتصادية، وإما لعدم كفاية حصيلة الدولة من العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان مدفوعاتها[1]

ب- أنواع القروض الخارجية

تأخذ القروض الخارجية أشكالا متعددة ومعايير مختلفة منها:

1* حسب فترة السداد: و تشمل ثلاثة أنواع:

أ .**القروض الخارجية طويلة الأجل** :حيث يمتد أجل سدادها لأكثر من خمس سنوات.

ب .**القروض الخارجية متوسطة الأجل** :حيث تكون مدتها أكثر من سنة واقل من خمس سنوات.

ج .**القروض الخارجية قصيرة الأجل** :حيث يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة أو اقل.

2* حسب طبيعة استخدامها : وتشمل ثلاثة أنواع:

أ .**القروض الخارجية للأغراض الاقتصادية** :وتستخدم لأغراض عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

ب .**القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية** :حيث تستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي من قبل البلد المقترض، وتكون في صورة قروض عينية أو نقدية.

فضلا عن تعهدها بسداد الفوائد المستحقة على القروض

ج .**القروض الخارجية للأغراض العسكرية** :حيث تكون موجهة للأغراض العسكرية البحتة، فهي لا تحقق أي مردود اقتصادي باعتبار أن المجال الذي تستخدم فيه هذه القروض غير إنتاجي.

3* حسب شروط تقديمها : وتشمل نوعين:

أ. .**القروض السهلة** :وتعقد بشروط ميسرة حيث تتضمن آجالا طويلة ضئيلة في معدلات الفائدة[2]

---

[2] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص53

ب .**القروض الصعبة** :وتتسم بقصر فترتي الاستحقاق والسماح وارتفاع معدلات الفائدة عليها أي وفقا لشروط التي تحددها أسواق رأس المال.

4***حسب مصادرها**: وتشمل نوعين وهما:

أ .**القروض الرسمية** :حيث يتم تقديمها إما في شكل قروض ثنائية يتم المتعاقد عليها بين البلد المقرض والبلد المقترض بشكل رسمي، وغالبا ما تسود عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسية قد تغلب على الإعتبارات الاقتصادية، وإما في شكل قروض متعددة الأطراف تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى البلدان المقترضة[1]

ب .**القروض الخاصة**: حيث تقدمها المصادر الخاصة غير الرسمية وعادة تكون قصيرة الأجل بمعدلات فائدة مرتفعة كقروض المصدرين وقروض البنوك التجارية.

ج- **تقييم القروض الخارجية** : تحقق القروض الخارجية العديد من المكاسب للعديد من الدول المستفيدة منها، حيث تضيف موارد اقتصادية جديدة إلى الموارد المحلية في شكل قوات شراء إضافية ممثلة بأرصدة نقدية أجنبية، يمكن إنفاقها للحصول على موارد حقيقية ضرورية لعملية التنمية، وبالتالي يساعد الاقتراض الخارجي تدريجيا في تحسين مقدرة الاقتصاد على مواجهة التزامات الديون الخارجية من جهة، وتوسيع قاعدة الإنتاج المادي المحلي من جهة أخرى[2] .

لكن للقروض الخارجية بعض المساوئ والآثار السلبية منها أن الحصول على القروض الخارجية قد لا يضمن تلقائيا الاستخدام الأمثل لها، حيث تتجه حصيلة القروض إلى استيراد سلع استهلاكية دون أن ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة المقترضة، وكثيرا ما تتضمن هذه القروض شروطا مالية وسياسية قاسية الأمر الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة، إذا لم يراع في استخدام هذه الوسيلة التمويلية الأسس العلمية السليمة ،كما يؤدي التوسع في الاقتراض الخارجي دون ضوابط محكمة ومدروسة إلى بروز مشكلة خطيرة وهي تزايد أعباء خدمة الدين

---

2 .عرفات تقي الدين، **مرجع سابق**، ص7

[2] عادل فهمي محمد بدر، **دراسات حول التنمية في الوطن العربي**، مؤسسة الخدمات العربية، عمان، 1988 ، ص319

(الفوائد والأقساط)، واستنزافها لنسب محسوسة من إجمالي حصيلة الصادرات، ومن ثمة إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستيراد وتعرضه لضغوط الدائنين[1] .

ثالثا:الاستثمارات الأجنبية

تعمل الدول النامية وخاصة الدول المنخفضة الدخل على تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل تغطية الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي وتقليص الاعتماد على المديونية الخارجية[2].

أ- مفهوم الاستثمارات الأجنبية

يقصد بالاستثمار الأجنبي أو الدولي كل استثمار خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، كما يمكن تعريفه أنه كل استخدام يجري خارج موارد مالية يملكها بلد ما من البلدان.

وتنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين رئيسيين هما:

1* **الاستثمار الأجنبي المباشر** : يعرفه صندوق النقد الدولي على " أنه مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم."ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[3]

ويرى **عبد السلام أبو قحف** أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو " الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني

[1] راشد البراوي ومحمد حمزة عايش، **التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث**، مكتبة النهضة العربية، الإسكندرية، ص109

[2] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة) تركيا، كوريا الجنوبية، مصر(**،الدار .الجامعية،الإسكندرية، 2004 ،ص19

[3] .أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية** ،المرجع السابق ص19

في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة [1]"

بينما يعرفه **رايموند برنارد** على أنه" وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأسمال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر".

حيث نخلص من وراء هذه التعريفات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عن غيره من أشكال الاستثمار الأخرى بما يلي:

-تملك جزئي أو كلي لاستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر؛

-احتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها في بداية الاستثمار؛

-قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل مشروع مشترك، تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية؛

-يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات، تكنولوجيا ومعرفة؛

-ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف؛

-يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء انتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وخاصة البيئية التي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج.

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989 ،ص13

.2**الاستثمار الأجنبي غير المباشر** : يمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع[1] .

3* الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر:

يمكن إيجاز أهم الفروقات في النقاط الآتية:

-ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك كيان أجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين إبتداءًا من نسبة تقدر ب 10% أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك أفراد أو هيئات أو شركات على نسبة من الأوراق المالية شرط أن لاتصل نسبتها إلى 10% حتى لا يتحول ذلك إلى استثمار مباشر؛

-يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي حق الإدارة والإشراف والرقابة على مختلف العمليات التي تتم على مستوى الاستثمارات التي يشترك فيها على حسب النسبة التي يمتلكها .ويمتد حق المستثمر الأجنبي في الإشراف والإدارة والرقابة إلى غاية الإدارة الكلية على الاستثمار، وذلك في حالة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي .أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فلا يمنح لصاحبه أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري وذلك راجع من جهة إلى طبيعة ما يحوزه المستثمر الأجنبي (سندات، أسهم، قروض)،

ومن جهة أخرى إلى النسبة المحددة للاستثمار الأجنبي غير المباشر والتي يجب أن لا تتجاوز 10بالمئة.[2]

---

[1] .عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 ، ص17

[2] عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، ،المرجع السابق ص18

-وبالنسبة للأشكال التي يتخذها كل نوع، فأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتنوع بين الاستثمارات المشتركة والاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي والاستثمار في المناطق الحرة وأيضا مشروعات أو عمليات التجميع .

أما أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر فتختلف باختلاف مراحل المشروع، فعلى سبيل المثال نجد في مرحلة التمويل، أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يمكنه أن يتخذ شكلين رئيسيين هما الإكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة أو القروض التي تقدمها الهيئات الخاصة والعامة أو الأفراد أما في مرحلة الإنتاج فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يتدفق إلى الدولة المضيفة إما في شكل عقود التراخيص أو الامتياز عند السماح لمستثمر محلي باستخدام براءة اختراع أو خبرة فنية أو غيرها مقابل عائد .أو إتفاقيات المشروعات أو عمليات تسليم المفتاح، في حالة الاتفاق بين طرف محلي وطرف أجنبي، بحيث يقوم هذا الأخير بموجب هذا الإتفاق بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل أو عقود التصنيع وعقود الإدارة بحيث يقوم الطرف الأجنبي بتصنيع سلعة أو تقديم خبرة في مجال الإدارة للطرف المحلي، بالإضافة إلى عقود امتيازات الإنتاج والتصنيع الدولي من الباطن والتي تكون في حالة اتفاق يقوم بموجبه المستثمر الأجنبي (مقاول من الباطن) بإنتاج وتوريد قطع الغيار أو مكون للمستثمر المحلي لإنتاج السلعة؛

-يكتنف الاستثمار الأجنبي غير المباشر نسبة أكبر من المخاطرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا ما تعلق منه بعمليات الإكتتاب في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المضيفة؛[1]

-يعتبر الاستثمار غير المباشر قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار المباشر والذي عادة ما يكون متوسط أو طويل الأجل[2]

[1] عبيدات ياسين، دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة،مذكرة ماجستير،كلية العلو الاقتصادية ، جامعة سطيف 2012/2011،ص 31

[2] عبيدات ياسين، دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة،مرجع سابق ،ص 32

المبحث الثاني

السياسة التمويلية الايجابية للمؤسسات المالية الدولية.

وفي هذا المبحث نتناول تقييم الأداء التمويلي للمؤسسات المالية الدولية ، والذي نتطرق فيه إلى سياسة المؤسسات المالية الدولية ذات الطابع العالمي(المطلب الأول)، وسياسة المؤسسات المالية ذات الطابع الإقليمي(المطلب الثاني).

المطلب الأول

سياسة بعض المؤسسات ذات الطابع العالمي.

نهدف من خلال معالجته إلى تقييم أداء المؤسسات المالية الدولية ذات الطابع العالمي في التمويل.

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي.

اولا -شروط الحصول على موارده:

من الضروري الإشارة إلى أن الصندوق يشترط عدة شروط للحصول على موارده ويتمثل بعضها فيما يلي:

1/ أن لا تكون العملة التي يطلبها العضو نادرة،أي أن الصندوق غير قادر على تلبية حاجة العضو منها استنادا إلى كون الطلب عليها من قبل الدول الأخرى من الصندوق يزيد عماهو متوفر منها لدى الصندوق.

2/ تقديم مبررات وأسباب اقتصادية مقبولة توفر عنصر القناعة لدى الصندوق للاستجابة إلى الطلب.

3/ أن تتمتع الدولة التي تطلب الحصول على موارد الصندوق بسمعة وتعامل جيد معه من خلال الخبرة السابقة في هذا التعامل،وبحيث لا يوجد فيه ما يبين مخالفتها

لأحكام الصندوق ونظامه الأساسي وأن يتم الاقتراض وفقا للقواعد والأنظمة المقررة[1].

4/ حصر الموارد التي يتم الحصول عليها من الصندوق في الغرض الذي منحت من أجله، بحيث يتم الاقتصار في استخدامها على هذا الغرض والذي يتصل عادة بعلاج العجز في ميزان المدفوعات.

5/ قيام الدولة بإعادة شراء عملاتها والعملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الاقتراض حتى يتيسر للصندوق المحافظة على استمرارية نشاطه في تلبية حاجة الدول الأخرى للموارد اعتمادا على ذلك. [2]

ثانيا - سياسات الصندوق:

يقدم الصندوق قرضا بموجب مجموعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان وتختلف مدة وشروط الإقراض والسداد في كل من التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها. يقد الصندوق معظم التمويل إلى الدول الأعضاء من خلال ثلاثة أنواع مختلفة من السياسات وهي كما يلي:

- اتفاقات الاستعداد الائتماني وتشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق استخدمت لأول مرة عام 1952 هدفها الأساسي معالجة مشكلات ميزان المدفوعات القصيرة الأجل.
- الاتفاقات الممدة متوسطة الأجل التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق:

فهي لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية،وهي مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول مما يحدث بالنسبة لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلي.

- تسهيلات النمو والحد من الفقر محل التسهيل التمويلي في نوفمبر 1999 وهي قروض ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء في المعزز للتصحيح الهيكلي لتأمين سلامة مراكزها الخارجية وتحقيق نمو اقتصادي قابل

[1] فليح حسن خلف،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص285

[2] فليح حسن خلف،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص286

للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة،حتى يصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الهدفين الأساسيين لبرنامج السياسات في البلدان المعنية .

تسهيل الاحتياطي التكميلي هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج،ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق[1].

- خطوط الائتمان الطارئ هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من أجل الحصول على تمويل من الصندوق على أساس قصير الأجل، عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.
- مساعدات الطوارئ استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها،وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية أما المقترضون الحاليون من الصندوق فجميعهم إما البلدان النامية أو بلدان تمر بمرحلة التحول من التخطيط المركزي إلى النظم القائمة على اقتصاد السوق،أو من البلدان التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية[2] .

1- شقيري موسى وآخرون،المؤسسات المالية المحلية والدولية،مرجع سابق،ص 316

2-محمد أحمد السريتي،عزت محمد،التجارة الدولية-المؤسسات المالية الدولية،مرجع سابق،ص 317

كما أنشأت تسهيلات جديدة لمواجهة التحديات الجديدة،فقد ألغيت التسهيلات التي فقدت مبررات وجودها بمرور الوقت.وقد بدأ المجلس التنفيذي بالفعل مراجعة تسهيلات الصندوق في أوائل عام 2000 ،وانتهت هذه المراجعة بإلغاء أربعة تسهيلات بطل استعمالها.

كذلك أدى نظر المجلس التنفيذي في إدخال تعديلات على التسهيلات الغير ميسرة الأخرى إلى الاتفاق على ما يلي:

- تعديل شروط الإقراض التي تنص عليها اتفاقات الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممد بما يشجع البلدان على تجنب الاعتماد على موارد الصندوق، لفترات أطول من اللازم أو اقتراض مبالغ أكبر من اللازم.
- إعادة التأكيد على اقتصار تسهيل الصندوق الممدد على الحالات التي تكون فيها الحاجة واضحة للحصول على تمويل أطول أجلا.
- تعزيز مراقبة البرامج المدعمة بموارد الصندوق بعد انتهائها، خاصة عندما يتجاوز الائتمان الغير مسدد من البلد العضو حد معين.
- تعديل خطوط الائتمان الطارئ في إطار معايير الأهلية القائمة لجعلها أداة أكثر فعالية في منع حدوث الأزمات ومقاومة العدوى بالنسبة للبلدان التي تتبع سياسات سليمة .وقد حقق الصندوق من خلال عمله وسياسته الكثير من الآثار الايجابية كما يرى البعض ومنها:
- مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفوعاتها وبشكل خاص منها الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل[1].
- الاسهام في علاج العديد من الأزمات المالية التي اعترضت العديد من الدول وبصورة خاصة تلك التي حصلت في الأسواق المالية والنقدية وفي عمل اقتصاديات هذه الدول.

[1] محمد أحمد السريتي،عزت محمد،التجارة الدولية-المؤسسات المالية الدولية،مرجع سابق،ص 317

- اهتم ومن خلال المختصين العاملين فيه بتقديم الاستشارة للدول الأعضاء من أجل تنمية اقتصادياتهم.
- العمل على مساندة كافة الاقتصاد وادارته والمساعدة في رسم السياسات الاقتصادية الكلية الكفءة، وتنفيذها بكفاءة عن طريق تقديم التمويل والخبرة والمشورة ذات الصلة بذلك.

الفرع الثاني: سياسة البنك الدولي.

نصت اتفاقية البنك الدولي للإنشاء والتعمير على شروط الإقراض وأهمها:

-التأكد من أن الدولة المقترضة لا تستطيع الحصول على الاقتراض من مصادر أخرى وبشروط معقولة؛

-إجراء دراسة مسبقة لمعرفة مقدرة الدولة المقترضة على سداد القرض والطلب من حكومة الدولة المعنية ضمانا لتسديد القرض؛

-أن توافق الدولة المقترضة على حق الإشراف للبنك الدولي على طريقة إنفاق القرض المحدد له؛

-أن تكون الدولة المقترضة قادرة على إستخدام القرض في مشاريع ناجحة، أي أن يكون المشروع ذو فائدة إقتصادية تبرر الاستثمار فيه[1].

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يقوم بإقراض الدول الأعضاء إلا إذا كانت الدولة العضو غير قادرة على الإقتراض بالشروط السائدة في سوق رأس المال. بالرغم من أن كل دولة عضو في البنك الدولي للإنشاء والتعمير تستطيع نظريا الإقتراض منه، إلا أن البنك قد إتجه بعد إنقضاء الفترة الأولى من عمله التي كانت قد إقتصرت قروضه فيها على الدول الأوروبية إلى التركيز على الدول النامية، مع وضع أساس متوسط الدخل كمعيار يتم على أساسه تحديد الدول التي يمكن أن تستفيد من التمويل، وطبقا لتقديرات عام2009 فإن البلدان المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير هي البلدان المتوسطة الدخل، والتي يتراوح فيها متوسط دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي بين996 و

[1] محمود احمد السريتي،التجاره الدولية،المرجع السابق،ص318

3945دولار أمريكي للشريحة الدنيا، و بين 3946 و 12195 دولار أمريكي للشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل مع مراعاة توفر الجدارة الائتمانية[1]

وعليه فإن الدولة العضو قد تكون مؤهلة للاقتراض من البنك، ولكن لا يتاح لها الحصول على موارده بسبب ضعف أهليتها الائتمانية، كما يوفر البنك الدولي للإنشاء والتعمير الإقراض لبعض البلدان المنخفضة الدخل التي تتوفر على الأهلية الائتمانية كالهند وأندونيسيا .وهناك 79بلدا مؤهلا للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وطبقا للأحكام المطبقة في البنك، فإنه لا يجوز أن يتجاوز صافي القروض القائمة غير المسددة المقدمة لبلد مقترض واحد مبلغ 13.5 مليار دولار أمريكي، بصرف النظر عن أهليته الائتمانية[2].

يقوم البنك الدولي بمختلف مؤسساته بنشاط ملحوظ في تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء بصفة عامة، وللدول النامية بصفة خاصة، والمساعدات الفنية قد تكون مرتبطة بعمليات الإقراض التي يقدمها، وقد لا تكون مرتبطة بهذه العمليات.

وبالنسبة للمساعدات المرتبطة بعملية الإقراض، فالهدف منها مساعدة العضو الذي يتفاوض مع البنك من أجل الحصول على قرض، في إستخدام القرض بأكثر الطرق رشادا، ومثال ذلك مساعدة الحكومة المقترضة على تحديد أفضلية مشروعات التنمية، أو تقديم النصح لها بتعديل خطة مشروع معين تعديلا يؤدي إلى تخفيض نفقاته، أو جعله أكثر تماشيا مع حاجة الإقتصاد المحلي. أما المساعدات غير المرتبطة بعملية الإقراض، فمن أهم صورها وضع خطط التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إيفاد بعثات فنية للكثير من الدول لمساعدتها على وضع الخطوط الرئيسية لخطط التنمية اللازمة لها، مثل تقدير الإستثمارات التي

[1] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993 ، ص :313

[2] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**،المرجع السابق ، ص:313

تستطيع الدولة المختلفة القيام بها في حدود مواردها، وأولوية مشروعات الإستثمار وإقتراح السياسات الاقتصادية والمالية... وغيرها[1]

ويقوم البنك بممارسة دوره في تقديم المساعدات الفنية من خلال إجراء بحوث قطرية، ووضع أطر تحليلية ونظرية للمساعدات القطرية، وكذلك عمليات التواصل التي تمكن البلدان المتعاملة مع البنك من الوصول إلى المعارف العالمية المتاحة، كما يدخل في مجال البحوث التي يقوم بها البنك المطبوعات المتنوعة والخاصة بالتنمية مثل "تقرير عن التنمية في العالم "والذي يصدر سنويا، وكذلك البحوث الخاصة بالفقر وهو تقرير يصدر عن البنك الدولي بعنوان " تخفيض أعداد الفقراء والبنك الدولي " ويستعرض أثر أنشطة البنك على تخفيض أعداد الفقراء، بالإضافة إلى العديد من التقارير والمنشورات الأخرى التي تسهدف سير عمليات البنك ونشاطاته وسياسته المستقبلية[2].

كما تشمل المساعدة الفنية للبنك الدولي قيامه بعمل دورات تدريبية من خلال معهد البنك الدولي الذي يقوم ببناء القدرات في البلدان المتعاملة معه، وتقديم المشورة بشأن السياسات، ونتائج الأبحاث والخدمات التي تستهدف مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية، وهو يهدف من وراء ذلك إلى تطوير المهارات في الدول النامية من خلال الحصول على معارف عالمية من مصادر متعددة، ثم تكييفها لتلائم المؤسسات والسياسات القطرية وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نحو 1.4 مليار شخص كانوا يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 1.2 دولار يوميا سنة 2005 .

ويعمل البنك الدولي في إطار سعيه لتحقيق رسالته المتمثلة في العمل من أجل عالم خال من الفقر على تبني إستراتيجيات وخطط عملية للتخفيف من حدة الفقر على المستوى العالمي، وقد كان لإنشاء هيئة التنمية الدولية سنة 1960 فضلا كبيرا في إشراك البنك الدولي بدرجة أكبر في مهمة مكافحة الفقر في العالم، فقد

[1] مرجع نفسه ص :314

[2] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**،المرجع السابق ، ص:315

مكنت الهيئة البنك من أن يؤدي دور أكبر في البلدان المنخفضة الدخل، وهذا بتوفير قروض ميسرة للزراعة والتعليم والصحة وغيرها من المشاريع الموجهة للفقراء ، وعموما ترتكز إستراتيجية البنك الدولي للحد من الفقر على[1]:

-تقديم تمويل إنمائي بدون فوائد ومنح وضمانات إلى الحكومات؛

-إتاحة المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية الأخرى للحد من الفقر وسوء التغذية؛

-إستخدام شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الأغذية للتخفيف من تأثير الأزمتين الغذائية والمالية؛

-زيادة المساندة من أجل الزراعة والأمن الغذائي.

كما يعتبر البنك الدولي أول مؤسسة متعددة الأطراف تضع سياسة حمائية للبيئة، حيث كان ذلك سنة1970 ولقد أحرز البنك تقدما كبيرا خلال سنة 1989 من خلال إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسي لسياساته وعملياته، وقد كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك في مجال البيئة إعداد تقارير عن قضايا البيئة في كل دولة من الدول المقترضة من البنك[2] .

كما أنشأ البنك الدولي قسما للبيئة سنة 1990 ، وعين نائبا لرئيس البنك للشؤون البيئية، وفي سنة2000 أعد البنك إستراتيجية شاملة للبيئة والتنمية المستدامة تم عرضها على قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة التي عقدت سنة 2002 ويمكن القول أن البنك الدولي يلعب دور الفاعل الرئيسي الثاني بعد الأمم المتحدة، خاصة في ضوء إهتماماته بصياغة وتحديد إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية المستدامة، مع الإتجاه والتحول نحو آليات وأولويات جديدة للإستثمارات الدولية تمكن العالم من خلق بيئة إستثمارية دولية أكثر تناغما مع المنظومة البيئية العالمية، ويقع في مقدمة هذه الأولويات إتجاه البنك الدولي إلى تخصيص جانب

[1] دافيد بيكمان ، **البنك الدولي في الثمانينات**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1986 ، ص26

[2] - سياسة البنك الدولي البيئية، نقلا عن الموقع الالكترونيwww.worldbank.org/environnement تاريخ الاطلاع 2010/12/19

من القروض التي يمنحها لرفع كفاءة مشروعات ومحطات الطاقة لتقليل الإنبعاثات الضارة بالبيئة، يضاف إلى ذلك أن البنك يأخذ في إعتباراته موضوع تقييم الأثر البيئي للمشروعات المقترح تمويلها كأحد معايير واشتراطات منح القروض للدول الطالبة لها[1].

وهذه كلها مؤشرات دالة على التحول الكبير في سياسات البنك الدولي نحو إدماج الشأن البيئي العالمي ضمن أولويات اهتماماته وأنشطته في مجالات تقديم القروض والمنح التي ترفع من كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وتخفيض الآثار الضارة لظاهرة التلوث البيئي.

ويقوم البنك الدولي في الوقت الراهن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الإستثمار بإعداد إستراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة للبيئة التي انتهت في ديسمبر 2010 ، ويعكس ذلك العمل إلتزام مجموعة البنك الدولي المتواصل لضمان أن مساندتها للبلدان المتعاملة معها تؤدي إلى نتائج إنمائية مستدامة إقتصاديا وإجتماعيا وبيئيا[2].

ويساعد البنك الدولي البلدان النامية على حماية بيئتها عن طريق:

1* **مراعاة البعد البيئي في الاستثمارات** :حيث أن البنك الدولي يأخذ في إعتباراته موضوع تقييم الأثر البيئي للمشروعات المقترح تمويلها كأحد معايير وإشتراطات منح القروض، كما يعمل البنك على إدماج الأنشطة المعنية بإدارة الموارد البيئية والطبيعية في المشروعات القطاعية (الزراعة، المياه، الصرف الصحي،...)

2* **تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب** :حيث أن التحليلات البيئية القطرية والتقييمات الإستراتيجية التي يقوم بها البنك الدولي تساعد مختلف البلدان على أن تدرج الإعتبارات البيئية في سياساتها واستراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية والقطاعية مما يعزز استدامتها، وهذه التحليلات هي أداة للتحليل البيئي،

[1] . سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، 2005 ، ص330

[2] سامي عفيفي حاتم،الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية،المرجع السابق ،ص:331

تحدد بانتظام أولويات التنمية البيئية في بلد ما وتعمل على تقييم قدرات مؤسساته الوطنية والمحلية فيما يتعلق بإدارة الموارد البيئية والطبيعية وإجراء تحليل معمق لقضاياه وأولوياته في هذا الصدد[1].

3* **المساعدة في حماية البيئة العالمية** :حيث أقرت لجنة التنمية في الاجتماعات السنوية لسنة 2008 الإطار الإستراتيجي لمجموعة البنك الدولي المعني بالتنمية وتغير المناخ، ويعني هذا الإطار بتحسين الفهم لكيفية تفاعل التنمية مع أثار تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتأقلم معها. ويعتبر البنك الدولي تغير المناخ من أكبر التحديات التي تواجه هذا القرن، فليس هناك أي بلد يتمتع بالحصانة ضد هذا التحدي، ولا يمكن لأي بلد بمفرده التصدي للتحديات المترابطة التي يثيرها تغير المناخ، ومع رتفاع درجة حرارة الأرض يظهر تحول في أنماط هطول الأمطار، ويزداد حدوث وقائع شديدة الحدة مثل إنحباس الأمطار وإزدياد حرائق الغابات، كما سيهدد حياة الملايين ممن يعيشون في المناطق الساحلية المكتظة بالسكان، وكذا الدول الجزرية خصوصا مع ارتفاع مستوى سطح البحر ... وغيرها من الآثار السلبية التي تهدد مستقبل البشرية،

4* **تمويل خفض الإنبعاثات الكربونية لأغراض التنمية** :حيث أنه منذ التفكير في أول صندوق للبنك الدولي لتمويل خفض إنبعاثات الكربون، وهو صندوق الكربون النموذجي في أواخر التسعينات دخل تمويل سوق الكربون مرحلة النضج بعد أكثر من عقد من عمليات صناديق الكربون التابعة للبنك، وفي الوقت الحالي يدير البنك الدولي أكثر من 2.5 مليار دولار أمريكي من خلال صناديقه وبرامجه في سوق الكربون. وفي سنة 2008 أنشأ البنك صندوقين جديدين وهما برنامج شراكة خفض إنبعاثات الكربون في الغابات من أجل خفض الإنبعاثات الناجمة عن قطع الأشجار

[2]احمد فرحات،صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول،مقال منشور في المدونة السياسية http://ahmadfar.blogspot.com/p/blog-page_758.html اطلع عليه يوم:2018/10/20

وتدهور الغابات، وبرنامج شراكة خفض إنبعاثات الكربون لزيادة إستخدام تمويل الكربون، وتسريع وتيرة أنشطة التخفيف من أثار تغير المناخ[1] .

5***الشراكات** :حيث تشارك مجموعة البنك الدولي في العديد من علاقات الشراكة مع وكالات إنمائية أخرى ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، كما تتعاون مع مختلف البرامج والشبكات على حماية البيئة إقليميا ودوليا

كما انبثقت شراكة فنية غير رسمية بين البنك الدولي والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية ومنظمة الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية ومنظمة صون الطبيعة الدولية ومنظمة الحفاظ على الطبيعة والصندوق العالمي للأحياء البرية، في مجال نهج التكيف المستندة إلى الأنظمة الايكولوجية إزاء التكيف مع تغير المناخ عبر الأنظمة الايكولوجية لإدارة الموارد الطبيعية[2].

6* **صندوق البيئة العالمي** منذ إنشاء صندوق البيئة العالمي وحتى نهاية السنة المالية 2009 ، قامت مجموعة البنك الدولي بتعبئة 4.08 مليار دولار أمريكي من خلال الصندوق في برامج لمعالجة القضايا المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي وتغير المناخ والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتدهور الأراضي وفي السنة المالية 2009تمت الموافقة على مشروعات جديدة للصندوق لتنفيذها من خلال البنك الدولي تمثل 187 مليون دولار من تمويل الصندوق[3].

7* **الجهود الداخلية** :حيث أصبح البنك الدولي في سنة 2006 في إطار إلتزامه بمسؤوليته البيئية والاجتماعية،ومن أجل الإسهام في الجهود الرامية إلى التصدي لظاهرة تغير المناخ، أول بنك تنمية متعدد الأطراف لا ينتج عنه إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من العمليات التي تتم في مقره، وانتقالات موظفيه إلى أعمالهم

[1] -احمد فرحات،صندوق النقد الدولي ،مرجع سابق.

[2] احمد فرحات،صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول،مقال منشور في مدونة سياسية http://ahmadfar.blogspot.com/p/blog-page_758.html .

[3] خالد الذيب،مذكرة التمويل الدولي،مقال منشور في المدونة الساسية .

ومنشآت المؤتمرات، وفنادق الموفدين المرتبطة بالاجتماعات السنوية عديمة إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون[1].

المطلب الثاني

سياسة بعض المؤسسات المالية ذات الطابع الإقليمي.

نهدف من خلاله إلى معالجة الأداء التمويلي للمؤسسات المالية الدولية ذات الطابع الإقليمي.

الفرع الأول: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية .

تتمثل سياسة مجموعة البنك الإفريقي للتنمية بصفة عامة في حشد وتخصيص الموارد للنهوض بالاستثمار في البلدان الأعضاء وتزويدها بالمساعدة التقنية لدعم جهود التنمية وذلك عن طريق تمويل طائفة عريضة من المشروعات عن طريق تقديم قروض للقطاعين العام والخاص وتقديم المنح والمساعدات المالية والفنية خاصة في حالة الطوارئ[2].

الفرع الثاني: مجموعة البنك الأوربي للتنمية.

جاءت مجموعة البنك الأوربي للتنمية لتسهيل عملية الانتقال الى اقتصاد السوق وترقية راس المال الخاص في أوربا الشرقية والوسطى وذلك عن طريق انتهاج سياسة المساهمة في برامج إعادة الهيكلة وبرامج الخوصصة وترقية المؤسسات المالية وتقديم استشارات للبلدان الأعضاء فيما يخص البرامج العامة وذلك عن طريق تمويل المؤسسات التي لا تستفيد من قروض البنوك الكبرى.[3]

[1] بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني، www.data-albankadawli-orgتاريخ الاطلاع :2010/04/20.

[2] البنك الإفريقي للتنمية، **التقرير السنوي**، 2009 ،ص11

[3] المرجع نفسه ص، 11

ملخص الفصل الأول:

من خلال ما سبق، يمكن القول أن للتمويل الدولي دور كبير في مساعدة الدول في التنمية سواء الفقيرة أو الغنية من جهة .

ومن جهة أخرى ، يطرح مبدأ تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية إشكالية تخصيص الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه التلبية من خلال التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض والمعونات كأبرز الطرق لتغطية العجز التمويلي للدول منخفضة الدخل على وجه الخصوص بغية دعم توجهها التنموي نحو بلوغ غاية التنمية المستدامة.

في خضم هذا التنوع في خيارات وسبل التمويل تطرح المؤسسات المالية الدولية خدماتها لتمويل المشاريع التنموية المقامة على مستوى الدول المنخفضة الدخل، مما يجعلها مبدئيا إحدى الخيارات الأساسية في دعم وتمويل التنمية المستدامة.

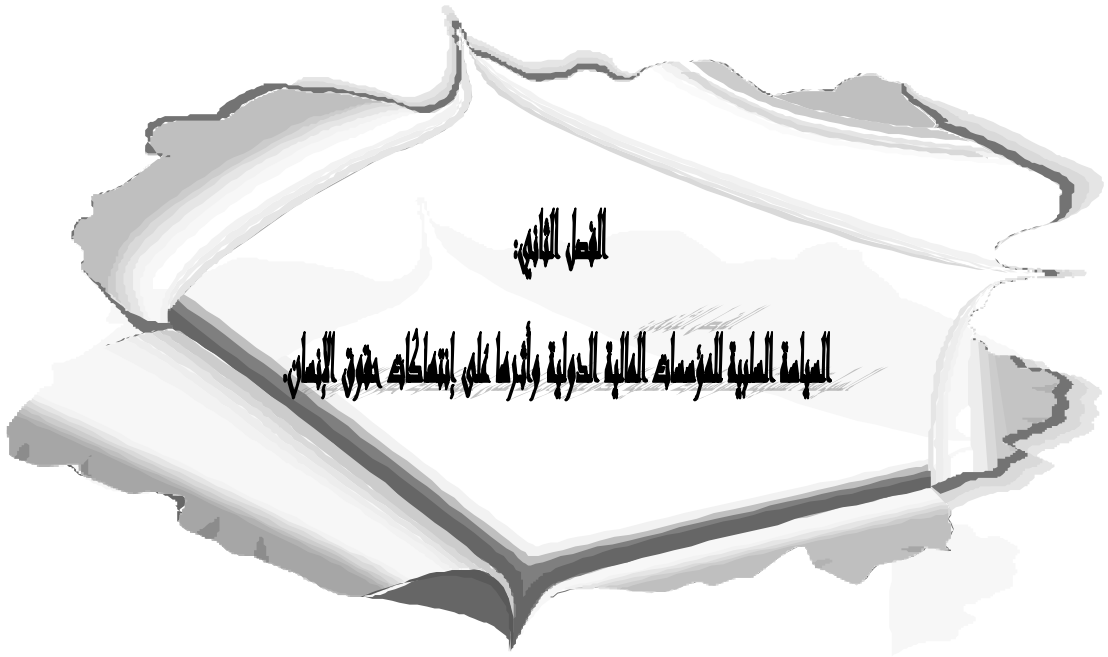

الفصل الثاني:

السياسة المالية للمؤسسات المالية الدولية وأثرها على إنتهاكات حقوق الإنسان

تمهيد:

تعتبر المؤسسات المالية الدولية أدوات تمويل للدولة والمؤسسات لرفع اقتصادها، إلا أنها تؤثر سلبا من خلال سياساتها السلبية التي لا تكون واضحة بصفة مباشرة، لذا سنتناول في هذا الفصل السياسة السلبية لهذه الأخيرة(المبحث الأول) كما نتطرق إلى أثر السياسة المتبعة على انتهاكات حقوق الإنسان(المبحث الثاني).

المبحث الأول

المرجعية التي تقوم عليها المؤسسات المالية الدولية وتغييب مقتضيات حقوق الإنسان في هيكلها وتنظيمها .

تقوم المؤسسات المالية الدولية على فلسفة تعمل بها لتمويل الدول والمؤسسات (المطلب الأول) إلا أن فلسفتها تنعدم فيها حقوق الإنسان سواء في طبيعة العمل أو في الهيكلة(المطلب الثاني).

المطلب الأول

فلسفة المؤسسات المالية الدولية.

نوضح فيه ماهية فلسفة كل مؤسسة مالية دولية على حدى:

الفرع الأول:فلسفة صندوق النقد الدولي.

يستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام النقدي بتشجيع دول مختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة ويتضح انه يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى تمويل مؤقت لمعالجة ما يتعرضون إليه من اختلالات في ميزان المدفوعات.[1]

كما إن السياسة التمويلية تسعى إلى تحسين الأحوال السائدة عالميا من خلال تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب تخفيض التنافسي لقيم العملات وإجراء تصحيح منظم لاختلال موازين المدفوعات في الدول ومع انتهاء الحرب العالمية

[1]بعداش وليد- صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي –مذكرة لنيل شهادة الماستر- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة بسكرة – السنة الجامعية 2015/2014ص310

الثانية بدأت الدول المنتصرة في الحرب النظر في وضع خطط مختلفة لإعادة الانضباط إلى العلاقات النقدية الدولية على أساس أن المؤسسات المالية هي التي تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بتجارة السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف مع مرور الوقت وتطور الأحداث الدولية أصبح البنك يهتم بتشجيع التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل من خلال طرق متعددة تضمن تمويل مشاريع البنية التحتية مثل بناء الطرق وتحسين إمدادات المياه[1].

وقد اتسعت أهدافه باتساع زيادة الدول الأعضاء ولكن دون ان يراعي حقوق الإنسان سواء أثناء التأسيس أو مع تطور الأوضاع وظهور العولمة ويستفاد من الصندوق وفق سبل يساعد بها الدول .

ويسعى صندوق النقد الدولي لتحقيق هدفه الرئيس بالحفاظ على النظام النقدي العالمي، عبر عدد من الخطوات، فيقدم المشورة بشأن السياسات ويشرف عليها كما يقوم بإقراض الدول المتعثرة اقتصاديا، ويسمح أيضاً للدول الأعضاء بالاستفادة من خبراته الفنية ويدربها أيضاً.

اولا- تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العملي:

يقوم صندوق النقد الدولي بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك الرقابة على سياسات أسعار الصرف لدوله الأعضاء، وطبقاً للاتفاقية، فإن كل بلد ملزم بالتعاون مع الصندوق من خلال تقديم المعلومات اللازمة له، ويتم الإشراف في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة للبلد المستهدف.

ومن شان هذا الدور المشرف على اقتصاديات الدول، يساعد صندوق النقد في التنبه للأخطار قبل وقوعها، وذلك لتمكين كل طرف من التصرف في الوقت المناسب لتجنب الأزمات الكبرى.

ويتخذ الصندوق ثلاث أشكال من الرقابة على اقتصاديات الدول:

أولها ما يسمى **ب "الرقابة القطرية"**: وهي عبارة عن مشاورات ثنائية بين صندوق النقد والدولة المعنية، حيث يقوم فريق من الخبراء الدوليين باستعراض

[2]بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الخارجي،المرجع السابق ص:311.

سياسات البلد الاقتصادية الكلية والخاصة بالمالية العامة، والشؤون النقدية وأسعار الصرف، كما يقيّم سلامة النظام المالي وغيرها من المجالات التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في البلد المستهدف. هذا الدور المهم للصندوق يعتمد بشكل أساسي على صحة المعلومات التي تقدمها الدولة الهدف لفريق الخبراء، الذين يقوم بتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عما خلص من نتائج، وهذا الأخير يعمد إلى تحليل ماورد في تقرير الخبراء، وتحال أراء المجلس إلى حكومة البلد المعني لإجراء ما يراه الصندوق مناسباً على شكل ملخص، وفي بعض الأحيان يقوم بنشر التقارير كاملةً[1].

إلى جانب الرقابة القطرية، يقوم صندوق النقد برقابة تدعى" **عالمية** ": يقوم بها المجلس التنفيذي من خلال استعراض للاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية، وذلك كل ستة أشهر، ويشار إلى أن هذا التقرير متوفر للجميع تحت عنوان "آفاق الاقتصاد العالمي" على الموقع الخاص بالصندوق على شبكة الإنترنت.

وثالثاً، يمارس الصندوق الرقابة على المنظمات الإقليمية، حيث يدرس السياسات المتبعة طبقاً للاتفاقيات، ويقوم الصندوق أيضاً بمراقبة نشاطات مجموعة الثماني ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان أسيا والمحيط الهادئ.

ثانيا: الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة اقتصاديا

1-كيفية الإقراض.

من أهم الأدوار التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، أنه يقدم قروضاً بالعملات الأجنبية للدول التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات، والهدف من ذلك تطمين الدول الأعضاء إلى وجود مؤسسة دولية قادرة على تزويدها بالأرصدة اللازمة لسد أي عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، كما أنه وسيلة لإغراء الدول للدخول في عضوية الصندوق، على الرغم مما يترتب عن ذلك من تنازل عن حرية التصرف بالأموال المدفوعة[2].

[1] بعداش وليد- صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي،المرجع السابق،ص:312.
[2] احمد فرحات،صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول المرجع السابق ذكره.

وفي معرض الحديث عن قيام الصندوق بإقراض الدول، لا بد لنا من الإشارة على أن صندوق النقد الدولي يحصل على أمواله من اشتراكات الحصص التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق، وتساهم الولايات المتحدة الأميركية بالنصيب الأكبر من الحصص في الصندوق.

إن حق البلد العضو في الاقتراض ليس مقيد بموافقة الصندوق فحسب، إذ يضاف إليها أن الحد الأقصى للقرض محدد حسب حصة البلد العضو في الصندوق لدى البنك المركزي المعني لدعم احتياطاته الدولية، وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، إن قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن الشروط تساعد على ضمان عدم إستخدام البلد المعني لقروض الصندوق لإنشاء المزيد من الديون، وبالتالي تأجيل الإستحقاقات المالية له.

2-الشروط التي يفرضها الصندوق من اجل الاقراض.

ومن أبرز الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي:

- تخفيض النفقات الحكومية، وتتضمن على سبيل المثال: تقليص التقديمات الاجتماعية للمواطنين، رفع الدعم عن مواد أساسية وغذائية، زيادة الضرائب على المواطنين،...

- تحرير العلاقات التجارية لا سيما إلغاء الرسوم الجمركية، وتحرير حركة رؤوس الأموال.

- خصخصة مؤسسات القطاع العام.

- تخفيض سعر العملة الوطنية، وتعويمها.

- إلغاء الدعم عن سعر المحروقات.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي[1].

هذه السياسات التي يفرضها الصندوق على الدول الأعضاء، لا سيما النامية منها، لا تتسم بالثبات فهي تتفاعل وتتطور كلما تتطور الأنظمة الاقتصادية، في كثير من الأحيان تؤدي شروط الصندوق الدولي إلى ارتفاع لمعدل البطالة،

[1] حالد الذيب ،المرجع السابق .

وانخفاض في القدرة الشرائية، وتبعية خاصة غذائية، ويضاف إليها تفكك للأنظمة الإنتاجية في العديد من الدول[1].

ووصفت المسؤولة السابقة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية إيزابيل غرامبرغ هذه الأمور بالجريمة، معتبرة أن صندوق النقد الدولي ليس مشاركاً بها فقط، بل إنه المايسترو الذي يدير نظاماً شاملاً، يسحب الأموال من الفقراء ليمول إنفاق أقلية غنية من الناس، والنتيجة هي انخفاض الدخل الوطني في البلدان النامية إلى حده الأدنى جراء تطبيق سياسات الصندوق، بالمقابل يزداد الدخل الوطني في البلدان الصناعية إلى حده الأقصى.

ثالثا: المساعدة الفنية والتدريب

يقدم صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء المساعدة الفنية والتدريب في كثير من المجلات، كما يتيح لهم الإستفاة من خبراته الفنية، لا سيما بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه، وإعادة هيكلته، كما يسهم في صياغة التشريعات الإقتصادية والمالية ومراجعتها، ويقدم المشورة الفنية بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية وإدارة الدين الخارجي والداخلي.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية عبر إيفاد البعثات، وإرسال المتخصصين في مهمات قصيرة الأجل، وتشمل هذه المساعدة مجالات عديدة أهمها صياغة السياسات الإقتصادية الكلية وإدارتها، أنشطة البنوك والسياسات النقدية والنظام المالي، أسواق الصرف، ويقدم هذه المساعدات مجاناً بإستثناء الأعضاء القادرين على الدفع.

ويولي صندوق النقد إهتماماً كبيراً لبناء القدرات عن طريق التدريب، حيث يتولى معهد الصندوق النقد الدولي ذلك، من خلال عقد الدورات التدريبية الخاصة بالمسؤولين في الدول الأعضاء، وإقامة النقاشات في أهم المجالات الخاصة بإدارة القطاع المالي، وسياسات القطاع الخارجي. ويتولى التدريب خبراء من المعهد

[1] احمد فرحات ، صندوق النقد الدولي،المرجع السابق.

يعاونهم في كثير من الأحيان اكادميين من خارج المعهد، كما تعطى الأولوية للطلبات المقدمة من مسؤولي بلدان العالم النامي وبلدان التحول الإقتصادي[1].

وقد تختلف فلسفة ص ن د مع الدول والتي نوضحها من خلال:

أ/ صندوق النقد الدولي والدول المتقدمة:تم إنشاء ص ن د من اجل تنمية اقتصاد الدول المتقدمة ومساعدتها على القيام باقتصادها بعد تدهوره أثناء الحرب العالمية الثانية وبالتالي هي المستفيد الأول منه وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية فهو مسخر لخدمة الدول المتقدمة فقط دون النظر لغيرها من الدول النامية أو المتخلفة وبالنظر إلى حصص الدول في الصندوق نجد إن حصة خمس دول تمثل نحو 38بالمئة من مجموع حصص الدول الأعضاء البالغة 188دولة وهذه الدول هي:الوم ا-اليابان-فرنسا-بريطانيا-ألمانيا.وهذا يفسر سبب هيمنة الدول الصناعية الغربية على سياسات الصندوق ويفسر إلتزامه بالفكر الاقتصادي الرأسمالي[2].

ب /صندوق النقد الدولي والدول النامية:إن ص ن د عندما تلجأ إليه أي دولة نامية يقدم لها وصفة تتكون من شقين أساسيين هما:

- سياسات تقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص:وهذه السياسات معناها مساندة وتشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة. لذلك فإن هذه السياسات تهدف الى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق[3]:

1-تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات .

2-تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول.

3-تقديم تيسيرات جمركية.

4-منع الرقابة على الأسعار.

5-زيادة سعر الفائدة.

[1] احمد فرحات ، صندوق النقد الدولي ،المرجع السابق .

[2] أسامة محمدا براهيم ،صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل،مرجع سابق،ص22

[3] أسامة محمد ابراهيم،مرجع نفسه ص 20

-سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة:يرى ص ن د إن عجز الموازنة العامة للدولة يمثل فائض الطلب وذلك لان الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري جزء من الطلب الكلي القومي لذلك فإن محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الإنفاق العام وبناءا على هذه الرؤية فإن ص ن د يلزم الدول النامية بتنفيذ مجموعة من السياسات هدفها تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة وتتمثل هذه السياسات:

1- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة .

2-تخفيض الدعم الموجه للسلع التموينية والضرورية.

3-تغيير سياسات الدولة تجاه التوظيف .

4- خفض الأجور.

5-امتناع الدول على الدخول في الاستثمار.

6-رفع أسعار مواد الطاقة.

7-بيع المشروعات المملوكة للدولة.

8-وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام.

وكل هذه السياسات تتناقض وقواعد حقوق الإنسان سواء على مستوى الدول أو الأفراد أي أن هذه السياسات تنعكس وفقط على الاقتصاد دون مراعاة حقوق الإنسان في هذا الشأن.

الفرع الثاني :فلسفة البنك الدولي

ينصب اهتمام البنك الدولي على القضايا طويلة الأجل المتعلقة بالتنمية وتخفيف حدة الفقر ويقدم البنك الدولي القروض إلى الدول النامية ودول التحول الاقتصادي لتمويل مشروعات البنية التحتية وإصلاح قطاعات معينة في الاقتصاد الوطني والإصلاحات الهيكلية الواسعة[1].

[1]أسامة محمد ابراهيم ،صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل،مرجع سابق،ص 23

اولا:البنك الدولي والدول المتقدمة.

جاء البنك الدولي لمساعدة الدول لإعادة التعمير والتنمية في أوربا خاصة بعد أن دمرتها الحرب العالمية الثانية وقد كان مقر البنك في الو م ا وذلك لأنها اكبر دولة مساهمة في حصص البنك والتي ساهمت ب37% من حصص البنك وهذا ما يعكس وجود اكبر هيمنة للدول الأكثر مساهمة أي أن الدول المتقدمة هي المهيمنة على البنك الدولي نظرا لارتفاع مساهماتها ومنه انعكاساته على حقوق الإنسان في هذه الدول أي أن حقوق الإنسان تكون مزدهرة في الدول المتقدمة ومنحطة في الدول النامية آو الفقيرة .

ثانيا:البنك الدولي والدول النامية.

ان البنك الدولي عندما تلجأ إليه أي دولة نامية يشترط عليها برنامج أي سياسة تكييف هيكلي والتي تمس ثلاثة محاور رئيسية هي:

1-تحرير الأسعار.

2-حرية التجارة والتحول نحو التصدير.

3-خصخصة القطاع العام.

وقد تطورت فلسفة البنك الدولي بشأن الخصخصة المراد تطبيقها في حالة البلاد النامية كما يلي:

1-في بداية الأمر كانت هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة والاعتماد على آليات السوق والتخلص من الاحتكار الحكومي وذلك عن طريق إدارة المشروعات العامة طبقا لعقود إدارة من القطاع الخاص على ان تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات.

2-تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العام إلى القطاع الخاص.

3-التصفية وبيع أصول المشروع إن كان فاشلا وليس هناك أمل في إصلاحه.

4-السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في المشروعات المشتركة.

5-السماح للقطاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم والمرافق العامة[1].

[1] محمد فهيم يوسف،اثر التمويل الدولي، المرجع السابق،ص:604

6-التحويل إلى الملكية الخاصة عن طريق بيع المشروعات بكاملها إلى القطاع الخاص.

ويرجع السبب في تطور سياسات البنك الدولي اتجاه الخصخصة إلى ما يسمى بتوافق واشنطن الذي تم صياغته في عام 1989الذي تم بين البنك الدولي وص ن د والو م ا وقد تم صياغته لينطبق على أي فترة تاريخية وأي اقتصاد بهدف التوصل بأسرع ما يمكن إلى تصفية أي هيئة آو تنظيم من جانب الدول والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق،الثروات،رؤوس الأموال،الخدمات، البراءات.

وفي النهاية يكون هناك سوق عالمي موحد ومنظم ذاتيا تماما وهذا ما يعكس هيمنة الدول العظمى على البنك الدولي من خلال التدخل في سياساته دون مراعاة أي جانب يهتم بحقوق الإنسان من خلال هذه المبادئ التي تتمثل في:

- من الضروري في كل بلد مدين البدء في إصلاح المالية العامة وفق معيارين:

1-تخفيض العبء الضريبي على الدخول الأكثر ارتفاعا لتحفيز رجال الأعمال على الاستثمار .

2-توسيع القاعدة الضريبية بمعنى إلغاء الإعفاءات الضريبية على الأفراد الأقل دخلا من أجل زيادة الحصيلة الضريبية .

- تحرير الأسواق المالية .
- ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاجنبية.
- تصفية القطاع العام.
- تحرير التجارة الدولية وتخفيض الضرائب الجمركية.
- تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة على التصدير .
- الحد من عجز الموازنة العامة للدول وإلغاء الدعم او المنح للشركات من اجل تخفيض الأسعار[1].

[1] محمد فهيم يوسف ، التمويل الدولي وآثره في انتهاكات حقوق الإنسان ، مرجع سابق ص605

هذه المبادئ لتوافق واشنطن جاءت لتنظيم العلاقة بين الشمال الغني والجنوب الفقير من اجل السيطرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية[نمط التحصيص،تقييم العمل،توزيع الدخول،أجور منخفضة]وهذه الآليات تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لتأمين سيطرة رأس المال الدولي بهدف إخضاع الجنوب لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الشمال وهذا المشروع تروج له المؤسسات المالية الدولية لمصلحتها الأولى ، وقد اسهمت سياسات المؤسسات المالية الدولية في خلق فرص هدفهم الأساسي بناء إمبراطورية عالمية وهم يستخدمون هذه الأخيرة لخلق أوضاع تخضع الدول الأخرى لاحتكار حكومة أو شركات ويساهم هؤلاء القراصنة في منح قروض للدول بشرط أن تتولى هذه المشروعات شركات أمريكية ،ومعيار النجاح لهؤلاء القراصنة يتمثل في قدرته على أن تكون القروض التي يعقدها مع أي دولة كبيرة لدرجة تضمن عجز الدولة على سداد ما عليها من ديون وبذلك تظل مثقلة بالديون وبالتالي سهل السيطرة عليها.

أي إن المؤسسات المالية الدولية ومن خلال سياساتها تركت نوع من الطبقية دون أن تنظر إلى حقوق الإنسان في هذه السياسات لان السيطرة فيها تعود إلى الدولة العظمى كالو م ا.[1]

المطلب الثاني

تغييب مقتضيات حقوق الإنسان في هيكلة وتنظيم المؤسسات المالية الدولية.

نوضح من خلاله كيف أن المؤسسات المالية لم تراعي حقوق الإنسان في العمل والهيكلة.

الفرع الأول: تناقض الواقع التنظيمي للمؤسسات المالية الدولية مع حقوق الإنسان.

لعل جل المقاربات التي تطرح تأسيس التنمية وحقوق الإنسان في التعاون الدولي ،كانت تحرص-في سياق التعرض لتدابير دمج المؤسسات المالية الدولية في منظومة حقوق الإنسان – على الخروج بتصور يأخذ في حسبانه التعرض الى

[1] محمد فهيم يوسف ، التمويل الدولي وآثره في انتهاكات حقوق الإنسان ،مرجع سابق ص606

سبل تجاوز عقبة قاعدتين أساسيتين من القواعد التنظيمية المعتمدة في مواثيق عمل تلك المؤسسات،كان لهما بالغ الأثر في تعقيد مهمة خبراء التعاون الدولي وحقوق الإنسان،ولجنة حقوق الإنسان،وهما " قاعدة التصويت المرجح وقاعدة الحياد"، وفيما يلي نتناول كلا القاعدتين من منظور حقوق الإنسان.

<u>أولا :قاعدة وزن الأصوات</u>:إن التنمية الحقيقية القائمة على أساس المشاركة واحترام حقوق الإنسان عموما،لا تكتفي بمجرد استقرار قيم الديمقراطية على المستوى الداخلي للدول فحسب،بل لا بد من امتدادها إلى مجتمع الدول،وعلى جميع مستويات النظام الدولي."وتنشأ الحاجة إلى مزيد من الديمقراطية على الصعيد الدولي،من الصلة الوثيقة بين الشرعية والفاعلية،فالمؤسسات التي تفتقر إلى الشرعية يندر أن تكون ذات فاعلية على المدى الطويل،ومن ثم،فكلما تعاظم دور المؤسسات الدولية في إدارة الشؤون العالمية،زادت الحاجة إلى ضمان صفتها الديمقراطية كذلك " وعلى ذلك؛وبحكم حساسية دور الموارد المالية في إعمال حقوق الإنسان والنهوض بها ،فإن توافر إطار ديمقراطي للتعاون الدولي يكتسب أهمية خاصة في هذا المجال[1]. **فإلى أي حد كانت قرارات المؤسسات المالية الدولية تعكس المساحة التمثيلية للدول الأعضاء؟**

لعل المدخل البديهي الذي يقودنا إلى الإجابة على هذا التساؤل،يتمثل في بحث نظم الاقتراع المتبعة في تلك المؤسسات،والتي من شأنها أن تعطي حكما مبدئيا على درجة إعمالها لمعايير المشاركة الدولية في اتخاذ القرارات. وهنا نجد ان معظم المؤسسات المالية الدولية تعتمد آلية للتصويت،تقوم على إعطاء عدد ثابت من الأصوات لكل دولة،يضاف إليه عدد متغير تبعا لحجم مساهمتها المالية في رأس المال ،والذي يتحدد بدوره بالاستناد إلى الوزن الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي،فحازت بنتيجة ذلك خمس دول فقط هي (و م ا-اليابان-ألمانيا-بريطانيا-فرنسا)على ما يقرب من ال34% من الأصوات[2].

---

[1] تقرير لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي،عالم المعرفة ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت1995ص87

[2] عبد العزيز النويضي،الأمم المتحدة(التنمية وحقوق الإنسان).منشورات الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.المغرب 1995ص12

ومتى علمنا ان فئة القرارات الهامة التي يتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تتطلب موافقة 85%من الأصوات فإننا نستطيع القول أن دولة كالوما(التي تحظى لوحدها بما يفوق 51%من الأصوات ،وكانت في السابق 35%) تملك النسبة الكافية لنقض أي قرار يصطدم مع مصالحها السياسية او الاقتصادية،ما اعتبره الكثيرون01 مماثلا لحق النقض veto الذي تمارسه داخل مجلس الأمن الدولي ،لا سيما وانه في مؤسسة لا تقل أهمية ووزنا في العلاقات الدولية عن مجلس الأمن.[1]

المدافعون عن هذا النمط التصويتي،يرون فيه ما يتفق ومتطلبات النظام الاقتصادي الدولي،الذي يتطلب ان تكون قواعده أكثر قربا من الواقع الاقتصادي،وما يحتمه ذلك من ضرورة عدم استئثار دولة باتجاه منفرد لا ينسجم مع حجمها الاقتصادي ؛ولهذا فقد كان لابد على صعيد المنظمات الاقتصادية الدولية من اتساق "الحق التصويتي للدولة مع حجم المسؤوليات الاقتصادية التي تضطلع بها!ويضيف آخرون إن اعتماد(المساواة الوظيفية) بين الدول من شأنه إنتاج قرارات بالاستناد إلى أغلبية ميكانيكية تفتقر إلى المسؤولية ،فضلا عن كونه يفضي –بحكم ترجيحه لكفة العالم الثالث-إلى إمكانية اتجاه هذا الأخير نحو تعليق التزاماتها المالية اتجاه المؤسسات المالية الدولية،او حتى التحلل منها!.

في اعتقادنا -ودون الخوض في تقييم الأفكار النظرية السابقة-أن القيم التي توصل إليها المجتمع الدولي عبر سلسلة من التراكمات على مستوى الفكر والتجربة،وجرت ترجمتها بإعلان حق الأفراد والشعوب في التنمية الذي أصدرته الجمعية العامة عام 1986،ثم في إعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993 قد سلطت الضوء على واقع عدم المساواة التنموية بين الدول بوصفة احد ابرز المعوقات التي تعترض النهوض بوضعية حقوق الإنسان في الدول النامية ولا سيما الأشد فقرا منها؛وترتبت كنتيجة لذلك واجب التعاون الدولي وفق أسس التكامل والتضامن في سبيل أن يخرج العالم الثالث من عنق الزجاجة،ما يفرض أن تحضى دولة –كحد أدنى-بحقها في القرار

[1] عبد العزيز النويضي،الأمم المتحدة(التنمية وحقوق الإنسان)المرجع السابق ص13

والاختيار،وهو ما لم تتمكن من الحصول عليه في ظل الهيمنة الغربية على سلطة القرار داخل المؤسسات المالية الدولية[1].

ثانيا:قاعدة الحياد الإيديولوجي.

تشترك المؤسسات المالية الدولية في كونها تعتمد قاعدة الحياد الإيديولوجي السياسي في قراراتها وأنشطتها التنفيذية،التي لا تبنى إلا وفق الاعتبارات الاقتصادية وحدها،كما تشير إلى ذلك:المادة(4) قسم(10) من الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي،والمادة(9)من اتفاقية مؤسسة التمويل الدولية .

وقد ترتب على ذلك أن اتجهت تلك المؤسسات إلى استبعاد حقوق الإنسان من نطاق عملها مما يخرج عنها:

ا-**الدفع بالحياد السياسي في مواجهة حقوق الإنسان** : لم تكن التجمعات الدولية وقت إنشاء المؤسسات المالية الدولية قد حققت تقدما من مثل ذلك الذي تشهده اليوم القواعد الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكانت السمة الأكثر وضوحا في تلك الفترة هي توغل الاعتبارات السياسية إلى هذا المضمار الذي برز كسلاح إيديولوجي في الصراع الذي كان دائرا بين الشرق والغرب، الأمر الذي لم تجد معه تلك المؤسسات-وهي تسعى الى تدعيم مركزها المالي واستقطاب الدول الاشتراكية للدخول في عضويتها- بدا من إدراجه ضمن فئة الشؤون السياسية التي يحظر تداولها وفق قوانينها،فكان البنك الدولي عندما يواجه على غرار صندوق النقد الدولي بطلبات دمج حقوق الإنسان في قراراته التمويلية؛يثير حياده السياسي،ويشهر مقتضيات قانونية نابعة من الاتفاقية المنشئة له،والتي تنص على أن"البنك وموظفيه ينبغي ألا يتدخلو في الشؤون السياسية لأي دولة عضو، وألا يتأثروا في قراراتهم بالطابع السياسي .

ب-**الخروج على الأمم المتحدة ونظامها الخاص بحقوق الإنسان**:لم يقتصر العمل وفق قاعدة الحياد الإيديولوجي الذي اتبعته المؤسسات المالية الدولية على مجرد إشهارها في وجه المطالبات الداخلية التي تقدم إليها من قبل الممثلين الحكوميين

[1] هيئة تحرير مجلة منتدى الفكر العربي ،الحضارة الغربية ومحدودية مفاهيم الديمقراطية واقتصاد السوق،العدد741عمان 1997ص16.

لأي من الدول الأعضاء أو الموظفين الإداريين أو الخبراء،بل امتد تأثيرها ليشمل الخروج على الأمم المتحدة ونظامها الخاص بحقوق الإنسان.

وكان أول تصادم سجل في هذا السياق هو ذلك الذي وقع في عام 1965عندما أصدرت الجمعية العامة توصيات إلى الوكالات المتخصصة بالامتناع عن تقديم أي معونات فنية أو مالية لكل من دولتي جنوب افريقيا والبرتغال حتى تكفا عن سياستهم العنصرية ضد شعوب مستعمراتهما في افريقيا.فما كان من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلا أن رفضا الانصياع لها وقاما بإصدار قراراتهما المتضمنة إقراض تلك الدولتين[1]!

وكان ابرز ما طرحاه في سياق التبرير لهذا السلوك الانفصالي،هو إنهما رغم كونهما مؤسسات متخصصة ترتبط بالأمم المتحدة،فإنهما تنظران إلى نفسيها كشريكين مستقلين !

وقد تكرر هذا التصادم عام1982عندما طلبت الجمعية العامة من ص ن د،أن يمتنع عن تقديم أي قرض أو أي شكل أخر من أشكال المساعدة للنظام العنصري السابق في جنوب إفريقيا،ولم يلقى ذلك استجابة من قبل الصندوق المذكور الذي قام في 1982/11/03بتقديم قرض إلى الدولة المذكورة بلغ مليار من حقوق السحب الخاصة!

وقد برر مدير ص ن د آنذاك قراره إزاء الأمين العام للأمم المتحدة بان طلبات جنوب افريقيا قد جاءت مطابقة لقوانين الصندوق وان هذا الأخير كمؤسسة مستقلة لا يمكنه سوى احترام شرعيته التأسيسية[2]!

من جهة أخرى يبدو أن المؤسسات المالية الدولية لا ترى في نمط المعالجة الذي تنتهجه الأمم المتحدة(على الأخص من خلال أجهزتها الديمقراطية)،ما يتفق

[1] محمد فهيم يوسف ،الحياد السياسي للمؤسسات المالية الدولية وحقوق الإنسان ،مجلة منتدى الفكر العربي ،العدد161،عمان 1999ص 27

[2] محمد فهيم يوسف ،الحياد السياسي للمؤسسات المالية الدولية ،المرجع السابق ص28

مع الاعتبارات الموضوعية-على حد زعمها التي تنطلق منها في تناولها للمشاكل المرتبطة بالتنمية،

فنشاط الأمم المتحدة في هذا المجال كان عرضة للتأثير فيه بصورة جعلته غير بعيد عن الاعتبارات السياسية التي تجلت بصورة واضحة في أكثر من مناسبة؛من أبرزها استراتيجيات التنمية التي جرى تبنيها منذ مطلع الستينيات .

كما أن برنامج الأمم المتحدة هو في نظر معظم الغربيين يمارس التسييس لدى مباشرته لأنشطته؛فمن ناحية يتم منح المساعدات إلى غير الدول(كالأقاليم غير المستقلة،حركات التحرر الوطني....)ومن ناحية أخرى يجري تحديد طوائف معينة من الدول ومنحها الأولوية دون غيرها كالاستفادة من تلك المساعدات،كالدول الأقل نموا،والمحاصرة وهذا فضلا عن توجيه المساعدات وتفضيل منحها إلى مشروعات القطاع العام.

الفرع الثاني:الواقع الهيكلي للمؤسسات المالية وغياب حقوق الإنسان.

لما كان إدخال حقوق الإنسان كمعايير في مشاريع التنمية التي يجري تمويلها من قبل المؤسسات المالية الدولية هو من المهام التي تتطلب مناخا مؤسسيا خاصا،لا يكتفي بمجرد تطوير قوانين هذه الأخيرة على نحو يعبر عن التزامها بمعايير حقوق الإنسان فحسب،بل كان لابد فضلا عن ذلك من ضمان الملاءمة في العمق الهيكلي بتكويناته البشرية حتى يبقى هذا الالتزام مثمرا حياديا،ويعنى بذلك الوحدات الفنية التي ينبغي أن تتوفر على المعلومات والخبرات المتخصصة القادرة على الاستجابة لتقنيات التعامل مع حقوق الإنسان (كما وردت في المواثيق الدولية)،والضمانات الكافية لأن تجري ممارسة تلك المهام في أجواء مؤسسية حقيقية تضمن البقاء في منأى تام عن تدخل الاعتبارات السياسية التي تعكر صفو هذا النوع من الأنشطة ذات الطابع التقني. من هنا كان التساؤل حول مدى تحقق

مثل تلك الشروط التقنية والموضوعية المتوخاة على صعيد المؤسسات المالية الدولية[1]؟

أولا -قصور الوحدات التقنية القائمة من منظور حقوق الإنسان.

يجري العمل في المؤسسات المالية الدولية على توزيع المهام المنوطة بها،على مجموعة من الوحدات أو الأجهزة،بحيث تختص كل وحدة بنوعية معينة من المواضيع،وتتوفر على الموظفين المختصين بعملياتها،فنجد في البنك الدولي مثلا مكاتب شؤون السياسة المالية والإستراتيجية،شؤون تعبئة الموارد والتمويل المشترك،شؤون تمويل وتنمية القطاع الخاص...

بطبيعة الحال لم يكن لحقوق الإنسان أي مكاتب تعنى بها،وتلك النتيجة مبدئية تنسجم مع الخطاب المعلن للمؤسسات المالية الدولية عن الحياد ومقتضياته لكن الملاحظ هو أن الهياكل القائمة لم تكن على المستوى التقني في وضع يؤهلها حتى عل اجتناب الرؤى التنموية التي تعمل على إحلال البعد الاقتصادي للتنمية والقائم على المقاييس الكمية للنمو على حساب الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية للتنمية،ناهيك عن أن عملية الربط المنهجي بين مشاكل التنمية وتعثر حقوق الإنسان،وإصدار القرارات الاقراضية وفقا لمقتضيات النهوض بهما على النحو التلازمي،هي من المهام التي تتطلب كفاءات علمية مؤهلة ومتخصصة في دراسة انعكاسات مشاريع التنمية على حقوق الإنسان،وهذا ما يطرح ضمانيا مطلب تفعيل "خبرة حقوق الإنسان" إلى جانب الخبرات الأخرى التي تتوافر داخل هذه الفئة من المؤسسات الدولية.

المثير للانتباه أن إدارة المؤسسات المالية الدولية قد استغلت ذلك القصور الذي تعانيه وحداتها التقنية القائمة تجاه متطلبات حقوق الإنسان في الأحيان التي أرادت فيها تحت تأثير القوى المتحكمة في قرارها -التنصل من التزاماتها بكل ما يتعلق بحقوق الإنسان.

[1] محمد فهيم يوسف،التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الانسان،جامعة الزرقاء الاهلية ،مؤتمر كلية الحقوق الثاني (حقوق الانسان في الشريعة والقانون)القسم2، 8-9اوت 2001ص 604

كما انه حتى مع اتجاه تلك المؤسسات نحو إعطاء قراراتها وجهة إنسانية منذ مطلع التسعينيات،بخطابها الجديد عن ضرورة " تقليص الفقر" واستثمار في المجالين البشري والبيئي وإدخالها لبعض التحسينات المؤسسية بالتفاعل مع هذا الخطأ،فإن ذلك مما لايكن كافيا من منظور حقوق الإنسان،لاسيما مع استمرار تلك المؤسسات في تقفي السياسات التي تنتج انتهاكات حقوق الإنسان وتعاطيها مع قضايا التنمية الاجتماعية والبيئية وفق فلسفة لا تتواءم في أحسن الأحوال مع مستلزمات العلاج البنيوي للازمات السائدة في العالم الثالث.

إن الملاحظ اليوم هو أن الدراسات والأطروحات المتعلقة ببحث سبل التحول نحو اقتصاد السوق هي التي تحتل واجهة اهتمامات الهياكل التقنية العاملة تحت إشراف الإدارات في المؤسسات المالية الدولية،بل إن البنك الدولي قد عمد على إطلاق احد تقاريره في عام 1996تحت عنوان" من الخطة إلى السوق " الذي تولت إعداده نخبة من رجالات الفكر الليبرالي الرأسمالي،ليتولى بحث سبل تحول الدول عن التخطيط الاقتصادي باتجاه السوق،ويكشف عن العقبات التي تعترض هذا السبيل، والتي على الأرجح أن البنك لم يهملها عند وضعه لشروط الإقراض![1]

ثانيا -ضعف شروط الموضوعية التي يتطلبها العمل وفق مقتضيات حقوق الإنسان داخل المؤسسات المالية الدولية:

إن تعبير تسيس حقوق الإنسان لا ينصرف كما نعتقد إلى الطبيعة الذاتية لحقوق الإنسان التي تتعالى بدورها عن مستوى الشأن السياسي لكونها تشكل التزامات قانونية عالمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة،ومختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان فمدلول المصطلح ينصرف تبعا لذلك إلى حالة تدخل اعتبارات سياسية في مجال التأثير على وجهة هذا المضار وأوضاع تطبيقه على مستوى الدول والشعوب.

انطلاقا من هذه القناعة فان تداول حقوق الإنسان في إطار المؤسسات المالية الدولية لا يشكل بأي حال تسييسا لأنشطة وقرارات هذه الأخيرة؛متى توافرت

[1] محمد فهيم يوسف،المرجع السابق ص 605

الشروط القانونية التي تضمن التزام الجميع الموحد داخل تلك المؤسسات(إداريين-ممثلين-خبراء...)بمعايير حقوق الإنسان دون تمييز أو مفاضلة،لضمان ألا تصبح هذه المؤسسات مصدرا منظما،لانتهاك السيادة والتدخل في شؤون الدول بذريعة حقوق الإنسان[1].

1-إمكانية تسييس حقوق الإنسان بفعل الطابع السياسي لمجالس الإدارة:

إن أول ملاحظة تسجل في خصوص التقييم للتشكيل البشري القائم على مستوى مجالس إدارة المؤسسات المالية هو تعبيرها-غير المثير للجدل-عن واقع تركيبة يغلب عليها الطابع السياسي،فالمديرون التنفيذيون هم من غير العاملين بصفتهم الشخصية،بل بوصفهم ممثلين عن حكوماتهم ولذلك محاذيره التي لا تخفى.

فمتى أيقنا أن من غير الراجح أن يخالف المدراء المعينون أو حتى المنتخبون بوصفهم ممثلين عن حكوماتهم تعليمات الدول التي سيمثلونها(وإلا فإنهم سيسحبون،أو انه لا يعاد انتخابهم).

يصبح تسليما بإمكانية تحقق مثل تلك المخاوف المشار إليها آنفا أمرا منطقيا،لان النجاعة المنشودة التي تتولد من تفعيل اعتبارات الكفاءة والخبرة المفترضة في عمل المنظمة الدولية المتخصصة،لم يصبح لها وجود،أمام ما قد يتيحه تحويل مجلس إدارتها إلى مجلس حكومي،من إمكانية الانحراف عن الأهداف المرسومة في قوانينها وحمل المديرين التنفيذيين على التفاعل مع متطلبات التنمية وحقوق الإنسان من وحي الإيديولوجيات والقناعات السياسية لحكوماتهم،يشهد على ذلك تاريخ العمل الدولي،الذي اثبت أن تلك القضايا لم تكن بعيدة عن ظروف الادلجة والتسييس،وامتداد تاثير ذلك على نطاق المؤسسات المالية الدولية.

فبالنسبة لحقوق الإنسان،فإنها وان كانت في طبيعتها الذاتية تسمو-كما أسلفنا-عن مستوى الشأن السياسي،إلا أن الاعتبارات السياسية لم تتوقف مع ذلك عن لعب دور معتبر في التأثير فيها،من خلال توجيه السياسة الخارجية لبعض الدول تبعا لمدى احترام حقوق الإنسان في الدول الأخرى،ووفق مقاييس ذات عمق

[1] محمد فهيم يوسف ،المرجع السابق ص606.

إيديولوجي أو من خلال التركيز على مخالفات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأنظمة المخالفة لتوجهات القوى الغربية المسيطرة،والسكوت(أو الاستنكار غير المدعم باتخاذ إجراءات معينة) ضد أنظمة الدول الحليفة داخل المؤسسات المالية الدولية.[1]

أما بالنسبة لمفهوم التنمية،فبينما ينظر العالم الثالث إليها بوصفها عملية اقتصادية اجتماعية ثقافية سياسية شاملة كشرط أساسي لضمان التمتع بسائر حقوق الإنسان وإعمالها إعمالا تاما،وان تحقيقها يستلزم التضامن الدولي في سبيل كفالتها بالنسبة لجميع الشعوب ،تكتفي الدول الليبرالية المتقدمة بالاهتمام باعتبارات النمو الاقتصادي وهو ما انعكس على سلوك ممثليها لدى المؤسسات المالية الدولية،الذين عملوا على فرض فلسفتها تلك على سياساتها وبرامجها!

وعلى ضوء العرض السابق،فإننا نعتقد ان غلبة الطابع الحكومي على مجالس إدارة المؤسسات المالية الدولية من شأنها أن تضعف من شروط الولاء الدولي (الذي يفضل الأهداف الموضوعية للتعاون الدولي)الواجب توافرها لضمان فاعلية تأسيس حقوق الإنسان ضمن أهدافها[2].

2-إمكانية تسييس حقوق الإنسان بفعل ضغوط دولة المقر.

لقد أثبتت التجارب أن التماثل بين جنسية دولة المقر الرئيسي للمنظمات الدولية،وجنسية ممثليها المعينين في هذا المقر،سوف يعني في أحسن الأحوال إمكانية الحد من استقلالية هؤلاء، الآخرين من قبل دولتهم التي ستعمل جاهدة على جعل سلوكهم الوظيفي متسقا مع التحولات التي تقع على واجهتها السياسية ،حتى ولو أفضى ذلك إلى التضحية بأهداف التعاون الدولي المتفق عليها سالفا في مواثيق العمل برمتها.

[1] حنان دويدار،المؤسسات المالية والولايات المتحدة الامريكية ،مجلة السياسة الدولية ،مركز الاهرام ،العدد127القاهرة 1997ص12

[2] المرجع نفسه ص 13.

ويتضح هذا الأمر بصورة خاصة على صعيد المؤسسات المالية الدولية،التي أتاح وجود مقرها الرئيسي في الو م ا لهذه الأخيرة فرصة إحكام سيطرتها على مجلس إدارته،ولاسيما أن العمل وفقا لنظام توزيع الحصص،لم يقتصر على مجرد بروز الو م ا كقوة تصويتية فحسب بل وإعطائها حق تعيين احد الأعضاء الدائمين في مجلس الإدارة الذين تعينهم الدول الخمس الأكثر مساهمة في رأس المال والأهم من ذلك هو انفرادها من الناحية العلمية باختيار الرئيس،الذي كان المديرون التنفيذيون يكتفون بمجرد الموافقة عليه بعد ان يتم اختياره من قبل رئيس الو م ا.

وفي محاولة للتخفيف من الضغوط التي يمكن أن تمارس على كل من الصندوق والبنك من جانب الحكومة في واشنطن حاول اللورد كينز أثناء مناقشة اتفاقية إنشاء البنك الدولي ،إقناع الدول بجعل مدينة نيويورك كمقر لأختي بروتن وودز على غرار الأمم المتحدة بدلا من واشنطن لكن جهوده لم تكتمل بالنجاح .[1]

وبطبيعة الحال،فان وجود المقر الرئيسي للبنك على أراضي الولايات المتحدة قد سهلو كثيرا من عملية التقارب بين سياسته ومتطلبات تحسين الأداء الاقتصادي للبنوك والشركات الأمريكية الخاصة ،ومن دلائل ذلك تعيين جون ماكلوي مثلا وهو احد الرؤساء السابقين لمجموعة البنك الدولي،رئيسا لبنك تشيزمانهاتن الأمريكي،بعد قليل من تعيين ايوجين بلاك نائب رئيس بنك تشيزمانهاتن رئيسا للبنك الدولي وكذلك الأمر بالنسبة لتعيين لويس برتسون الذي كان رئيسا لمجلس إدارة إحدى الشركات الأمريكية الخاصة ،رئيسا للبنك الدولي،وذلك ليقوم بالعمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية من خلال البنك الدولي[2].

[1] حنان دويدار ،الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ،المرجع السابق ص 119

[2] حنان دويدار ،الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ،المرجع السابق ص 120

كما أن ذلك قد أتاح للو م ا فرصة العمل على حماية مثل هذا التقارب الذي تقدم ذكره،من حيث إن المدير التنفيذي الأمريكي وسلطته في التصويت داخل مجلس إدارته،قد جاءت مقيدة بتعليمات وزير الخزانة الأمريكي الذي يجتمع به بصورة شبه دورية،والذي يتلقى بدوره المشورة من قبل ما يسمى ب "المجلس الاستشاري القومي"بشأن أمور السياسة المرتبطة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الإقليمية الأخرى!

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لرئيس البنك الذي لم يكن هو أيضا بمنأى عن ذلك التأثير الذي تمارسه الو م ا التي هي دولة المقر الرئيسي،بحيث كان لازما عليه أن يلتقي بصورة شبه دائمة مع ممثلي الحكومة الأمريكية كلما كان مجلس الإدارة بصدد إصدار قرارات هامة!

بالنتيجة فان تأثير هذه الوضعية في مقاربة تأسيس حقوق الإنسان داخل هياكل المؤسسات المالية الدولية تصبح امرأ حتميا،بل إن مكاتب شؤون حقوق الإنسان المقترحة من قبل الخبراء الدوليين،على طريق إعطاء حقوق الإنسان صيغة معيارية داخل إطار هذه المؤسسات،قد تتحول في ظل ذلك إلى أداة طيعة لخدمة أهداف السياسة الخارجية لدولة المقر،ووحدة جديدة من وحداتها العاملة في أغراض الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدولة.[1]

ومما يؤيد مثل هذا التصور من قبلنا،أن الو م ا كانت قد اتجهت فعلا على نحو ما أسلفنا-نحو استخدام القرارات الاقراضية للبنك الدولي في تدعيم تدابيرها التدخلية الردعية ضد الأنظمة التي كانت تعتقد-وفق مقاييسها أنها أنظمة تنتهك حقوق الإنسان.فلو ملك الموظفون الأمريكيون في تلك الحالات للاستقلال الكافي ضد تأثيرات دولتهم،لدفعهم ذلك إلى الاكتفاء بالاعتبارات القانونية الواردة في

[1] حنان دويدار-و م ا والمؤسسات المالية الدولية –مرجع سابق ص120

مواثيق العمل -التي كثيرا ما تم التمسك بها في السياق الذرائعي -والاتجاه تبعا لذلك نحو قبول إقراض الدول التي انطبقت عليها الشروط القانونية اللازمة بصرف النظر عن ثبوت واقعة انتهاكها لحقوق الإنسان.[1]

لكن ما حدث -ويحدث -كان خلافا لذلك من حيث أن ضعف استقلاليتهم تجاه ضغوط دولتهم،قد يدفعهم إلى تغليب الاعتبارات السياسية في تحديد مدى أهلية الدولة للاقتراض،بما يعنيه ذلك من إمكانية العودة من جديد إلى التمسك باحترام الشرعية الداخلية الخاصة بقواعد الحياد متى تعارضت حقوق الإنسان مع مصالح دولته.

وفي ضوء ما تقدم،يعتقد أن خير وسيلة لتجنب سلبيات التماثل بين جنسية دولة المقر والموظفين العاملين فيه،تتمثل في الحل الذي سبقت الإشارة إليه القائم على ضرورة وجود موظفين،يعملون بصفتهم الشخصية لا الحكومية،في مؤسسة تعتمد انتخاب الخبرة والكفاءة فقط،وفق مبدأ المساواة في حقوق التصويت،حتى نضمن –على الأقل -أن أي تماثل قد يحصل بعد ذلك بين عضو مجلس الإدارة وجنسية المقر إنما جاء وليد الإرادة الدولية العامة.

[1] محمد فهيم يوسف،التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان،مرجع سبق ذكره ص609

المبحث الثاني

الآثار المترتبة على انتهاكات المؤسسات المالية الدولية لحقوق الإنسان مع بعض النماذج.

من خلال هذا المبحث سنبين كيف يكون التأثير على حقوق الإنسان وانتهاكها (المطلب الأول)ونوضح نماذج للإنتهاك بدراسة حالة الجزائر و مصر(المطلب الثاني)

المطلب الأول

الآثار المترتبة على انتهاكات المؤسسات المالية لحقوق الإنسان.

قبل التطرق إلى الآثار المترتبة على انتهاكات حقوق الإنسان ارتأينا أن نعرج على مدى تأثير برامج التصحيح الهيكلي المنتهجة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على أعمال حقوق الإنسان.

الفرع الأول:تأثير برامج التصحيح الهيكلي على حقوق الإنسان.

كنا قد انتهينا إلى انه من الثابت أن الهيمنة الغربية الرأسمالية على المؤسسات المالية الدولية،قد لعبت دورا حاسما في توجيه السلوك التمويلي للمؤسسات المالية الدولية التي جاءت تبعا لذلك داعمة لمراحل التطور في الفكر الرأسمالي[1].

فعندما كانت الأفكار الكنزية هي السائدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ؛كانت المؤسسات المالية الدولية أكثر اطمئنانا لوجود قروضها في يد الحكومات

[1] محمد فهيم يوسف،التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان،مرجع سبق ذكره ص610

من القطاع الخاص ،الذي كان عليه كما أسلفنا تقديم ضمانات حكومية للحصول على قروضها ،ثم ما لبث أن عاد الانتعاش من جديد لليبرالية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية ،بعد اندلاع أزمة المديونية منذ مطلع الثمانينيات ؛فكان أن اتجهت المؤسسات المالية الدولية نحو تبني ذلك النمط عبر حزمة من السياسات ،عرفت فيما بعد "ببرامج التصحيح الهيكلي "[1].

فبالنسبة للبنك الدولي ،نجد انه قد تحول عن استهداف المشروعات (التمويل المشروعاتي)؛ وخاصة مشروعات البنية الأساسية ؛إلى التمويل البرامجي الذي تجلى في تبنيه "لبرامج التكييف الهيكلي ،فأصبح بذلك لا يمول مشروعا معينا بذاته ؛انما حزمة من السياسات التي تجسد تلك الرؤية "النيوليبرالية"[2].

أما صندوق النقد الدولي ؛فقد انجر إلى التدخل ،عندما دعي إلى لعب دور قيادي في الحيلولة دون انتشار التوقف عن الدفع بين الدول المدينة (خاصة بعد إعلان المكسيك عن ذلك في أغسطس 1982)،لتفادي حدوث انهيار في النظام المصرفي الدولي ضمن جملة من الشروط الانكماشية ،عرفت "ببرامج التثبيت الهيكلي".

وهكذا فقد ظهر للعيان مصطلح "التصحيح الهيكلي للدلالة على برامج التثبيت والتكييف الهيكلي ،القائمة على فكرة أن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ،إنما هو من الأمور التي أدت إلى عدم الرشد في استخدام الموارد ،وتقييد مبادرات

[1] محمد فهيم يوسف،التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان،مرجع سبق ذكره ص610

[2] المرجع نفسه ص611.

القطـــاع الخـــاص،وهروب رؤوس الأمـــوال الوطنيـــة ،وشـــح انســـياب رؤوس الأمـــوال الأجنبية .[1]

ولذلك فقد كانت شروط الصندوق في التثبيت الهيكلي تركز على :

1-إتبـاع سياسـة ماليـة انكماشـية للحـد مـن التضـخم عـن طريـق تخفـيض الإنفـاق العـام الجـاري مـن تعلـيم _صـحة_خدمات اجتماعيـة ...الـخ و تخفـيض الإنفـاق العـام الاستثماري .

2-إتبـاع سياسـة نقديـة وائتمانيـة انكماشـية مـن خـلال الحـد مـن زيـادة الائتمـان المصـرفي خاصـة بالنسـبة للحكومـة و القطـاع العـام ،ورفـع أسـعار الفائـدة المصـرفية على الودائع و القروض وتقييد الائتمان.

3-تحريـر أسـعار الصـرف وإلغـاء الرقابـة علـى الصـرف الأجنبـي ،مـع تخفـيض قيمـة العملة الوطنية كحافز على زيادة الصادرات .

4-تشـجيع مبـادرات القطـاع الخـاص المحلـي و الأجنبـي ومنحـه الضـمانات اللازمـة للاستثمار.

أمـا بالنسـبة للبنـك الـدولي فـرغم تأكيـده علـى انـه لـن يتماثـل برنامجـان مـن بـرامج التكييـف ،إلا انـه ذهـب مـع ذلـك إلـى انـه علـى الدولـة الراغبـة فـي الحصـول علـى قروضه إتباع ما يلي[2]:

1-تشجيع الصادرات وتنويعها خاصة عن طريق منح الحوافز.

1حازم الببلاوي،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،الكويت2001ص47

[2]محمد فهيم يوسف ، التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرجع السابق ص612

2-زيادة معدلات الادخار.

3-زيادة كفاءة قطاعي الزراعة والصناعة.

4-تطوير مصادر الطاقة المحلية والحد من استهلاكها.

5-إجراء تعديلات في برامج الاستثمار الحكومية لإعطاء الأولوية للاستثمارات ذات العائد السريع.

6-زيادة أسعار المنتجات الزراعية.

7-إعادة النظر في التعرفة الجمركية والحد من القيود المفروضة على الواردات.

8-تشجيع القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام غير الرشيد.

وقد لوحظ أن نوعا من التضامن قد كان بين المؤسستين،بحيث كان من المتعذر بالنسبة لأي دولة ترغب في الاقتراض أو حتى إعادة جدولة ديونها أن تفلت من شروطهما معا.[1]

ولما كان اضطلاع الدولة بدور فاعل في مجال حقوق الإنسان (خاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)،هو من الأمور التي اعتبرت- بالاستناد إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان-أمرا حيويا،فان ذلك قد أثار إشكالية العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وبين السياسات"النيوليبرالية"خاصة أن سمة الاتكالية التبادلية بين حقوق الإنسان،سوف تعني تعميم التدهور في مستوى التمتع بها جميعا،إذا ما تعرض شق منها للمساس!

[1]محمد فهيم يوسف، التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ،المرجع نفسه ص 613

الفرع الثاني:أثر سياسة المؤسسات المالية الدولية على الحقوق الإجتماعية والاقتصادية.

لم ينف التفاوت الذي كان قائما فيما بين البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول النامية في فترة ما بعد الاستعمار؛أنها اجتمعت –والى حد كبير -حول قاسم الدور القائد الذي لعبته(الدولة)في إنتاج الحياة الاقتصادية والاجتماعية،وكانت سمة الخطاب السياسي للحكومات العسكرية التي سادت آنذاك؛أنها عملت على تعميم الأفكار القائلة بشرعية الاستعاضة عن واقع الحرمان من الحقوق السياسية،بتنمية تنهض بالاحتياجات الأساسية،وبالتالي مستوى معقولا من التمتع بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية ؛من خلال الدولة ومؤسسات القطاع العام.[1]

وبالرغم من تلك الصيغة المنقوصة في التعاطي مع مقتضيات حقوق الإنسان؛والتي تجاهلت أسباب توسيع هامش حركة الحقوق والحريات المدنية والسياسية،إلا أنها حققت نوعا من الاستقلال النسبي لتلك الدولة،مصدره في رأي الكثيرين قوة جهاز الدولة والفائض الاقتصادي الذي كانت تحوزه،والذي مكنها من ممارسة حقها في السيادة الدائمة على مواردها وثرواتها الطبيعية وإجراء جملة من عمليات التأميم للمصالح المرتبطة بالدول الاستعمارية،كأحد مكونات إستراتيجية الصياغة الذاتية لسياسة اقتصادية وطنية تحرص على رعاية جملة من الأهداف الاجتماعية(التعليم.الصحة.الإسكان.توفير فرص العمل.الخدمات الاجتماعية...)[2].

وعندما جاءت المؤسسات الدولية المالية باشتراطاتها التي فرضت صيغة سلبية على دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي،بلغت حركة حقوق الإنسان

[1] رمزي زكي ،الليبرالية المستبدة،سينا للنشر،القاهرة 1993ص 25

[2] المرجع نفسه ،ص 26.

الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث قدرا من التدهور، افقد دولها حتى تلك الميزة النسبية من الشرعية التي حازتها في مرحلة ما بعد الاستعمار،وقد تمثل ذلك في النتائج الأساسية التالية[1]:

*أدى تقليص الإنفاق العام الذي لم يستثني حتى مجالات الحق في التعليم والصحة ودعم السلع الغذائية خصوصا إلى عواقب وخيمة على الرفاه الاجتماعي ففي قرى غينيا بيساو مثلا" أدى إخفاق الدولة في توفير التعليم إلى دفع الآباء والأمهات إلى التخلي عن التعليم الحديث لصالح تلقي العلم في الكتاتيب والمدارس الدينية"،والأمر نفسه بالنسبة إلى قطاع الصحة،الذي تضرر هو الآخر في معظم الدول النامية جراء ارتفاع كلفة العلاج الطبي،الأمر الذي وسع كثيرا من دور البدائل الطبية التقليدية-بما تنطوي عليه من مخاطر-لتعويض هذا الجانب؛"فالكثير من سكان المدن في غرب إفريقيا يتجهون إلى التداوي بالأعشاب والعرافين ورجال الطوائف الدينية.

*أدت عملية إعادة توزيع الدخل لفائدة البرجوازية المحلية والأجنبية عبر حرص المؤسسات المالية على حمل الدول على التوسيع في الخصخصة واشتراطات خفض الضرائب على رؤوس الأموال والدخول المرتفعة،وتشجيع الإعفاءات الضريبية للقطاع الخاص،إلى تركز الدخل العالمي بصورة تناهض العدالة[2].

*الارتفاع الفاحش في أرقام الفقر والبطالة،فعلى سبيل المثال:ذكر تقرير الأمم المتحدة عن الأوضاع الاجتماعية في العالم أن 47ألف موظفا في تنزانيا قد فقدوا وظائفهم في القطاع العام اثر التوسع في عمليات خصخصته ،وفي غانا فقد45ألف موظفا مواقعهم في القطاع ذاته،وحوالي 40ألف في غينيا هذا إلى

[1] سمير أمين،مؤسسات بروتن وودز ،مجلة النهج،العدد 37 ،1994،ص 172

[2] المرجع نفسه ص 173.

جانب الأرقام الأخرى الناجمة عن تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين خريجي المعاهد والجامعات.

*اخذ الحد الأدنى الحقيقي للأجور بالتدهور في العديد من الدول النامية إلى نسب متدنية تراوحت بين 20%و50% أو أكثر من المستوى الذي كان سائدا قبل تطبيق سياسة المؤسسات المالية فقد أظهرت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية أن الحد الأدنى الحقيقي للأجور قد هبط[1]

*باتت الاتحادات العمالية في ظل البطالة وتردي الظروف الاقتصادية والاجتماعية تواجه مصاعب جمة في ضمان ولاء أعضائها،خاصة في الإضرابات الطويلة ،إذ كان أعضاء الاتحادات ينتهزون فرصتها لتعزيز عملياتهم في القطاع الخاص،والتقليل من التزامهم تجاه الاتحاد،كما ان العديد من الدول النامية قد سارعت من جهتها إلى التضييق على حركة النقابات المهنية وتشديد التشريعات النقابية،مما ضاعف من صعوبة مهمة هذه الأخيرة ،واضعف من نفوذها،حتى أن الكثير من الدول النامية في أمريكا اللاتينية التي كانت تحتكر الحكومات فيها النقابات وتديرها ،نجد أنها لم تعد كذلك ،كما أنها مضت في طريق الخصخصة الشاملة رغم معارضة تلك النقابات.[2]

*تفشي عمالة الأطفال بنسب مرتفعة في مجالات صعبة وغير صحية وفي ظروف استغلالية لحالة فقرهم،إذ يفضل رجال الأعمال تشغيلهم بسبب زهد أجورهم وعدم الالتزام تجاههم بدفع مصاريف الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والإجازات المدفوعة الأجر،"ويعتقد أن ما يزيد عن 95مليون طفل تحت سن 15سنة،يمارسون عمل ما في الدول النامية" ،وتشير إحدى الدراسات أن 16%من الأطفال الذين

[1] محمد فهيم يوسف، التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ،مرجع سابق-ص614

[2] انريد،حالات فوضى(الآثار الاجتماعية للعولمة)،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت ،1997،ص:72

تتراوح أعمارهم بين 10-14سنة في (مالي) هم من الناشطين،وفي الحبشة تمثل هذه الفئة من الأطفال ما نسبته36-43%[1].

*بخصوص انعكاسات سياسة المؤسسات المالية على حقوق باقي الجماعات المستضعفة،مثل النساء الفقراء في الريف والحضر،فاقل ما قيل بشأنها أن أرقامها تثير الخوف والرعب فبالرغم من أن الرجال هم الذين يتأثرون في العادة بالتغيرات الاقتصادية (كونهم يمثلون غالبية القوى العاملة)،فان الأسرة برمتها سوف تتأثر نتيجة لانخفاض دخلها ،وقد ورد في ورقة للمناقشة أعدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن هناك "ما يدل على أن عددا كبيرا من النساء الفقيرات في البلدان النامية قد دخلن سوق العمل اضطرارا وبأجور متدنية وشروط عمل مجحفة ،وذلك من اجل دعم دخل أسرهن الذي تقلص بفعل ارتفاع أسعار الخدمات الاجتماعية الناجمة عن تقلص دور الدولة في تقديمها أو بسبب بطالة الزوج الناجمة عن تطبيق سياسة الخصخصة.

الفرع الثالث:أثر سياسة المؤسسات المالية الدولية على الحقوق المدنية والسياسية.

من الأمور البديهية في حقوق الإنسان ،هي تلك الإتكالية التبادلية فيما بينها واعتمادها على بعضها البعض بصورة لا تقبل التجزئة، وهذا معناه أن عرقلة أي جزء منها من شانه أن يلقي بظلاله على باقي الحقوق الأخرى ،ومستوى التمتع بها، تطبيقا لذلك يبدو بديهيا أن تتأثر الحقوق المدنية والسياسية لإنسان الدولة النامية ،نتيجة لتردي واقع حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ،بفعل السياسات التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية قسرا في تلك الدول.

[1] رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون،الكويت ،1997ص12

أولا:بالنسبة للحقوق المدنية:فحيث بدأ يتعمق الاعتقاد "بلامجانية" الحقوق المدنية من جهة دور الموارد المالية،وإمكانية تدخل التعاون الدولي بالنتيجة لتوفير الظروف المادية التي تيسر التمتع بها؛جاءت المؤسسات المالية الدولية بسياساتها حاملة أعبائها الاجتماعية،ومحاولة نزع جل أوجه الإنفاق الحكومي ،لتحد حتى من دور الدول في تأمين قدر ملائم من البنى الأساسية الضرورية لإعمال الحقوق المدنية،وتطوير الشروط الإنسانية في السجون من مباني وملبس ومأكل وظروف صحية.....

وكان المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان حول التعذيب قد أشار إلى هذه الناحية في تقريره لعام1988 بعد زيارته لكل من الأرجنتين وكولومبيا وأورجواي بتنويهه إلى انه؛وبالرغم من أن إدانة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان تمثل مطلبا أكيدا، فإن لجنة حقوق الإنسان لا تكون قد أدت نصف مهمتها إذا لم تلقي بالا لنداءات حكومات تلك الدول من اجل الحصول على مساعدة المجتمع الدولي في تحسين سبل الوفاء بالتزامهما بضمان احترام حقوق الإنسان.[1]

من جهة أخرى رتب اتساع رقعة الفقر والبطالة بفعل تطبيق سياسات المؤسسات المالية الدولية ارتفاعا في معدلات الجريمة، (وهو أمر يعكس أن تهديد حق الإنسان في الحياة والأمن قد بات مرتبطا في المجتمعات الفقيرة بأرقام البطالة والتهميش الاجتماعي،وبدا انه بالقدر الذي تطول فيه مدة تعطل الفرد ،بالقدر الذي تزداد فيه احتمالات انحرافه بفعل تردي حالته النفسية والاجتماعية والاقتصادية)[2].

[1] تقرير الجمعية العلمية الملكية(الفقر والبطالة في الاردن)،عمان 1998ص2
[2] المرجع نفسه ص3

كما شكلت سياسات المؤسسات المالية الدولية قيدا واقعيا على حرية الحركة والتنقل على العديد من الدول النامية، وهذا استنتاج حتمي لارتفاع أسعار الطاقة وبالتالي كلفة التنقل .

ثانيا -بالنسبة للحقوق السياسية: نجد أنه وبالرغم من موجة التحولات الديمقراطية التي أخذت طريقها إلى عدد كبير من الدول النامية، إلا انه يمكن القول حيالها بأنها لم تكن أكثر من صور مقيدة من الديمقراطية التي رسخت تمركز السلطة أكثر من أي شيء اخر، مما يؤكد ذلك استئثار السلطة بالقرارات الهامة كتلك المتعلقة بإبرام اتفاقيات تثبيت أو تكييف هيكلي مع الصندوق أو البنك.[1]

فمن المعلوم أن مرحلة التفاوض على تطبيق تلك البرامج تحاط بهالة من السرية، وتقتصر على كبار التنفيذيين في الدولة المقترضة (رئيس دولة، رئيس وزراء، وزير مالية....)، في غياب مشاركة ممثلي الهياكل الشعبية، أو حتى الرقابة(الفعلية) من قبلهم، وفي هذا الخصوص يذكر أسرار ص ن د على إنكار الطابع الاتفاقي على بعض الترتيبات النقدية التي كان يفرضها على بعض الدول، واعتبارها مجرد قرارات داخلية،بغرض إبقائها في منأى عن رقابة المجالس النيابية وكل ذلك يشكل خروجا صريحا على جوهر الحقوق السياسية التي نص عليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966والذي حرص على عدم الاكتفاء بمجرد إجراء انتخابات دورية في الدول، لكي تتأسس ممارسة السلطة على إرادة الشعب!

وبطبيعة الحال فان ذلك الإقصاء الواضح لرضا الجماهير عن مجال سياسات المؤسسات المالية قد فرض على أنظمة الحكم في العالم الثالث صورا

[1] محمد فهيم يوسف، التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ،المرجع السابق،ص 617

مختلفة من السلوك التفاعلي، الذي تغلب عليه الحيلة والممارسات الخداعية، الرامية إلى إعطاء إملاءات المركز طابع الشرعية.فتارة تلجأ بعض الحكومات إلى تلميع سياسة المؤسسات المالية ومحاولة تغييب حقيقة كونها تمثل نموذجا ليبراليا معلبا جرى فرضه فرضا، عبر تقديمها للجماهير على أنها العلاج الناجح، والطريق الذي لا مناص منه للتخلص من واقع الاختلالات البنيوية القائمة[1].

وتارة أخرى تلجأ بعض النظم إلى تبني سياسة المؤسسات المالية وطرحها في صورة برنامج وطني، مع إرفاقه بشعار"حتمية تنفيذية" إقصاء للمشاركة.

وفي معظم الأحوال تحرص النظم من هذا النوع على تامين تركيبة من الأحزاب السياسية تكون البرجوازية(المحلية+الشركات عبر الوطنية) محركها الرئيسي، مع محاولة التهميش –وفي بعض الأحيان إقصاء- للأحزاب الراديكالية من اليساريين وجل غير المؤمنين بإيديولوجية السوق .

وعندما تفشل الحيل الحكوماتية ، بعد أن تكون تلك البرامج قد أخذت طريقها إلى النفاذ، وظهرت نتائجها السلبية إلى العيان، ويأخذ الصراع شكل المجابهة المباشرة بين السلطة والجماهير(مظاهرات الخبز في مصر والمغرب وتونس وهايتي والأردن وفنزويلا وموريتانيا....)

تحاول حينئذ بعض النظم تلطيف الأجواء عبر الطمأنة بان التكاليف الاجتماعية في الأمد القصير لن تعني شيئا في مقابل النمو والرفاه القادم [2]!

[1] جريدة العرب اليوم،برامج التصحيح الهيكلي والطريق نحو نهاية التاريخ والإنسان،العدد978 يوم :2000/01/21.

[2] رمزي زكي ،الليبرالية المستبدة،مرجع سابق ص 93.

المطلب الثاني

بعض النماذج العاكسة لانتهاكات حقوق الإنسان.

الفرع الأول:الجزائر نموذجا.

سنتناول من خلاله إلى انعكاسات التمويل الدولي على الجزائر ومنها نعرف درجة التأثير على حقوق الإنسان فيها

أولا:علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي.

مباشرة بعد الاستقلال انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26 حيث قدرة آنذاك حصتها ب 623.1 مليون وحدة سحب خاصة لترتفع في أوت 1994 إلى 941.4 مليون وحدة سحب خاصة و قدر صوتها في ذلك الوقت ب 9393 صوت ، و يمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر و ذلك في مجلس المحافظين الذي ينعقد سنويا.[1]

1-اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي .

لقد اضطرت الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من اجل فك الخناق على الديون الخارجية و ذلك بإعادة جدولتها و محاربة الركود الاقتصادي، و قد تم التوقيع على مرحلتين: الأولى تمثلت في اتفاقية الاستقرار الاقتصادي في أفريل 1994 و امتدت إلى مارس 1995، و الثانية: اتفاقية التسهيل التمويلي الموسع في أفريل 1995 و امتدت إلى مارس 1998.[2]

1 ماجدة ملوخ ،فعاليةالسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضل الاصلاحات الراهنة،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة بسكرة 2003/2002 ص 131.

2 المرجع نفسه ص 132.

2-برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى (أفريل 1994- مارس 1995):

على مستوى إعادة الجدولة تم حصول أول عملية إعادة الجدولة في أعقاب اتفاق مع الصندوق منه 1994 أعيد فيها الجدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع، و عليه فان خدمة الديون لا تستأنف إلا في شهر ماي 1998.

بحيث يتم تسديد 52% من المبالغ المستحقة خلال 9 سنوات و 45% خلال الثلاث سنوات الأخيرة و تتدرج أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في خطط متوسط المدى يهدف لاسترجاع النمو الاقتصادي.

وقد تضمن هذا البرنامج المشروط النقاط التالية:

- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% (1دولار =36دج).
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع و نضام الصرف .
- الضغط على عجز الموازنة إلى 0.3% من النتائج الخام خلال فترة البرنامج.
- التقليص من الكتلة النقدية،و هذا شرط أساسي للتطور السليم و الصحيح.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمة الديون[1]
- إدخال معدل فائدة 3.5% على القروض الموجهة للبنك المركزي الموجهة للحكومة.
- إدخال احتياطي بنسبة 3% على الودائع البنكية بفوائد 11% .

[1] نجاة مشمس،فعالية السياسة النقدية و المالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر1986-2004)،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة بسكرة،2004.ص173.

- قانون جديد للاستثمار يسمح بمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك المحلية
- خلق وكالة وطنية للاستثمار[1].

3-برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر (أفريل 1995- مارس1998):

جاء هذا البرنامج اثر نهاية البرنامج الأول مباشرة و هو نتيجة اتفاق للقرض التمويلي الموسع بمبلغ 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 127.8% من حصة الجزائر و كان البرنامج المشروط المسمى برنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي من المفروض أن يعمل من خلال بنوده و إجراءاته على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد تعمل الجزائر على إدخاله[2].من الإجراءات التي جاء بها هذا البرنامج ما يلي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لكل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة و منع استقلالية أكثر البنوك التجارية في تقيم القروض.
- القضاء على عجز الميزانية و تنمية الادخار العمومي .
- ومن الإجراءات ذات الطابع الهيكلي ما يلي :
- فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحليين.
- العمل على توزيع الصادرات من غير المحروقات.
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة و الحصول على مصادر جديدة لتمويل الاستثمارات.

[1].مدني بن شهرة،علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي،مقال منشور في منتديات ستار تايمز.

[2]المرجع نفسه.

- إصلاح النظام المالي و المصرفي و تهيئة قطاع البنوك و إخضاعه لعملية إعادة الهيكلة و الخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.
- طلب الانضمام إلى الأنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار الشراكة[1] .

4- نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر

يبرز في الواقع الاقتصادي الذي افرزه برنامج التصحيح الهيكلي من هذه الناحية أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤثرات الكلية و نبرزها كما يلي:

أ*بالنسبة للنمو الاقتصادي: إذا كان الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة، فان الاقتصاد الوطني وبعد فترة من الركود الاقتصادي الطويلة نسبيا قد حقق معدلات ايجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان.

- الإنتاج المزدوج من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار من المحروقات حيث تجاوزت حصة الجزائر أكثر من 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 حيث كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995 وكذلك فان الأسعار شهدت ارتفاعا محسوسا.

- تحسن مردود القطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع من 15" عام 1995 إلى 21.5" سنة 1996[2]

ب* بالنسبة لعجز الميزانية العامة: حيث سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج او حتى بعد ذلك حيث انخفض العجز من 8.7" سنة 1993 إلى 4.4" سنة 1994 لتسجل فائضا بلغ 3% ، 2.4 % ، 2.9 % من الناتج الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي 1996، 1997، 1998

[1] نجاة مشمس، مرجع سابق ص 173-174

[2] كمال رزيق، عمار بوزعرور، مرجع سابق ص130

على التوالي حيث يرجع هذا الفائض إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي و الانخفاض النسبي للنفقات العامة.[1]

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد سجلت تراجعا هاما و مستمر مع نهاية فترة البرنامج حيث انخفض المستوى العام للأسعار حسب مصادر صندوق النقد الدولي من 29 % عام 1994 إلى 18.7 % سنة 1996 ، 5.7 % و 5 % خلال سنتي 1997، 1998 على التوالي .

ج*بالنسبة للاحتياطات الدولية: لقد عرفت الاحتياطات تحسنا غير مسبوق و تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي اثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ذلك سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.6 % مليار دولار سنة 1994 الى4.52 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 بـ 8 مليار دولار.

من خلال ما سبق ذكره عن برنامج التصحيح الهيكلي الذي يطبقه صندوق النقد الدولي كحل لمواجهة مشكلة المديونية في الدول النامية وان كان من وجهة نظر البعض يعتبر كأنه نوع من التدخل في السياسات الداخلية للبلدان النامية من خلال الشروط المفروضة من قبل الصندوق وعبر هذا البرنامج على الدول الطالبة لمساعدة الصندوق، غير أن هذا البرنامج قد اثبت نجاحه على الأقل بالنسبة للجزائر التي قامت بإعادة جدولة ديونها وتطبيق الشروط المفروضة من قبل الصندوق من اجل إعادة تطبيق الاقتصاد الوطني مع متطلبات التطور العالمي مما سمح بانخفاض المديونية و التي تقدر الآن

[1] فلة علشور -علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي،مقال منشور على الانترنت ص 78.

بحـوالي 16.5 مليـار دولار مـع تحقيـق معـدل نمـو اقتصـادي مقبـول وزيـادة الاحتياطات الدولية.[1]

ثانيا: علاقة الجزائر مع البنك الدولي

لقد تطور دور البنك العالمي في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية أو من حيث التأثير الكبير على التمويل المناسب من المصادر المتعددة الدولية والجهورية والحكومية والخاصة والذي صنفها البك العالمي ضمن مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تحصلت على 81 قرضا موجه لكافة القطاعات وهذا منذ تأسيسه إلى سنة 2003 من السداسي الأول

وقد اهتم البنك الدولي بمساعدة الجزائر نظرا لعدة مشاكل مالية ومشاكل أخرى نتطرق إليها لاحقا.

1-الاتصالات الجزائرية مع البنك الدولي

تتميز السنوات الأخيرة من العقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر, فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34مليار دولار,كما استمرا لتزايد الخطير لمعدلات خدمة الديون أصبحت تلتهم أكثر من 80 ٪ من حصيلة الصادرات وتطورت خدمة الديون من 0,3مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير دولار 1987 إلى 7 ملايير 1989 إلى أكثر من 99ملايير دولار سنة 1992 ,كل هذه التطورات جعلت الحكومات غير قادرة على تمويل الاحتياجات الضرورية من السلع الغذائية والوسطية والمعدات الرأسمالية وأصبحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمات دينها كنتيجة منطقية موضوعية لعدم جدوى البرامج المطبقة[2]

وبتفاقم أزمة المديونية وتنامي تأشيراتها السلبية, اتجه تفكير الحكومات المتعاقبة إلى الحلول

[1] فلة عاشور -علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي ،المرجع السابق،ص 80.

[2] مرجع نفسه.

المستوردة وبدأت تعمل على تنفيذها على اعتبار ان الحلول الذاتية الأصلية المحلية تتطلب اقتناع جماهيري,وثقة شعبية وهو ما تفتقده تلك الحكومات,فجريا وراء الحلول السياسية السهلة التي تسكن الأزمة و لا تحلها بدأت الاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع البنك الدولي من اجلكسب تأييدها ودعمها من النواحي التالية:

-من ناحية الاسترشاد ببرامجها كحلول جاهزة لتسكين الأزمات المتنامية.

- الحصول منها على شهادة حسن اليسر كوثيقة ضرورية لتامين انسياب التمويل الخارجي.

وفي حالة تفكير الجزائر في الحصول على قرض من البنك الدولي,عليها وضع طلب للبنك والذي بدوره يتيح الفرصة لصندوق النقد الدولي على منح القرض ففي حالة رفضه منح القرض فان البنك بدوره يرفض منح القرض للجزائر أما في حالة موافقة الصندوق على ذلك فان البنك يوافق بحيث نستنتج أن علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك العالمي شبيهة بمكتب الدراسات الاقتصادية.

عند موافقة الصندوق والبنك على منح القروض تكون هذه القروض بشروط ومكيفة ببرامج تهدف إلى الإصلاحات الليبرالية وهذا ما حدث فعلا في الجزائر حيث أصبح اقتصاد الجزائر يسير بتسيير موجه وفق برامج التعديل الهيكلي وتأخذ على سبيل المثال التدخل في ميزانية الدولة مثل قطاع وزارة الدفاع الوطني الذي قلص من ميزانيته والذي بدوره قلص من عدة احتياجات وفرض عدة خطوات مثل تقليص عدد الجيوش والعفو عن بعض الدفعات في أداء الخدمة الوطنية.

هذه الإجراءات كلها كانت من تدابير البنك العالمي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني ومن اجل مواكبة الحياة الاقتصادية العالمية[1]

[1] صالح صالحي,دراسات اقتصادية,دار الخلدونية,العدد الأول,سنة1999ص220

2-أسباب لجوء الجزائر إلى المديونية:

على غرار كل الدول النامية فقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى طلب قروض من اجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد وقد كانت فكرت اللجوء إلى طلب القروض خاصة من البنك الدولي مركزة على عدة أسباب أهمها[1]:

أ)الأسباب التاريخية:

باعتبار الجزائر كونها كانت مستعمرة طيلة الفترة من 1830 إلى 19622 فقد خرجت منهارة اقتصاديا ومدمرة,لذا لجأت إلى البنك الدولي لأول مرة سنة 1963 طالبة منه قرض من اجل البدء في القيام بعملية البنية التحتية ثم جاءت مرحلة السبعينيات في حقبة الرئيس هواري بومدين والذي عرفت مرحلته بمرحلة التشييد والبناء حيث زادت هذه المرحلة طلب القروض من البنك.

ب)الأسباب السياسية:

لقد لعبت السياسة دورا مميزا في الحياة الاقتصادية الجزائرية خاصة في مرحلة التسعينات وهذا من حيث عدم استقرارها وتعاقب الحكومات وهذا نتيجة التحول من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي وهذا بعدم مراعاة التحول الاقتصادي بين النظامين والذي احدث اختلالات كبيرة.

:ج)الأسباب الاجتماعية

لعل أهم سبب اجتماعي في زيادة المديونية الجزائرية هو عامل النمو الديمغرافي الذي تطور إلى أن وصل عدد السكان إلى يومنا هذا إلى حوالي 31 مليون نسمة.

د)عوامل ضعف الاقتصاد الجزائري:

لعل من أهم عامل لهشاشة الاقتصاد الجزائري هو التبعية وارتباطه بالعوامل الخارجية والذي بدوره صفة مميزة للبنية الاقتصادية منذ الاستقلال,حيث إن اقتصاد الجزائر يعتمد أساسا

[1] صالح صالحي,دراسات اقتصادية،المرجع السابق ص221.

على قطاع المحروقات وهذا ماجعله يستجيب للصدمات الخارجية نتيجة إلى أن أسعار البترول تتحدد في السوق الدولية وهذا ما جعلها تتخبط في أزمات مالية جعلها دائما في حالة اتصال مع البنك الدولي من اجل الحصول على القروض.

3-تعـــــــــاملات الجزائـــــــــر مـــــــــع البنـــــــــك الـــــــــدولي

لقـد تعـددت مهـام البنـك الـدولي بـالجزائر فبالإضـافة إلـى مـنح القروض,يقـدم ملاحظـات واستشـارات اقتصـادية تسـاعد علـى حسـن التسـيير,ونأخذ علـى سـبيل المثـال البحـث المنجـز فـي شـهر أوت 2003 حـول إمكانيـات الاسـتثمار بـالجزائر وكيفيـة اسـتخدام المقومـات الأساسـية فـي القيـام بالصـناعة الحقيقيـة وكـذلك تـدخل فـي قضـية بنـك الخليفـة حيـث أرسـل بعثـة لدراسـة أزمـة الإفـلاس ومحاولـة إنقـاذ بنـك الخليفـة. إضـافة إلـى كـل هـذا تأسـيس البنـك إلـى يومنـا هـذا قـد مـنح حـوالي 811 قرضـا للجزائـر وهـذا مـن اجـل تـدعيم القطاعـات الحساسـة مثـل الفلاحـة, الصـناعة, قطـاع التربيـة, المخزونات....الخ.[1]

لقـد مـول البنـك الـدولي عـدة مشـاريع فـي الجزائـر وهـذا مـن بعـد الاسـتقلال إلـى يومنـا هذا,وقد اهتم بأغلب القطاعات .

4-إعادة جدولة الديون الجزائرية:

الجزائر أبرمت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون في السابق ثم إعادة جدولتها اعتبارا من سنة 1994 .فأول اتفاق مع البنك والصندوق تم في ماي 1989 وثاني اتفاق في 30 جوان 1991 وقد أبرمت في سرية تامة,عكس الاتفاق الأخير الذي ابرم في 1994 والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى.

[1] www.worldbank.org/dz

ا)إعادة الجدولة الخاصة بسنتي 1994 و1995.

لقد تمكنت الجزائر من إقناع ممثلو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإعادة جدولة جزء من الديون وكانت أول عملية إعادة الجدولة لديون الجزائر يوم 1 جوان 1994 و الذي تم بموجبها معالجة وإعادة جدولة 5340 مليون دولار لمدة 15 سنة. بعد سنة 19944 طلبت الجزائر مجددا من صندوق النقد والبنك الدولي إعادة جدولة جزء من ديونها وكان ذلك يوم 21 جويلية 1995 والذي تم بموجبها إعادة جدولة 7320 مليون دولار لمدة 15 سنة[1]

ب)انعكاسات إعادة الجدولة على الاقتصاد الجزائري.

لقد خلقت إعادة جدولة الديون الجزائرية عدة انعكاسات منها الايجابية ومنها السلبية بالنسبة للانعكاسات الايجابية نجد أهم عنصر وهو تأجيل مرحلة سداد الديون ويعتبر شيء ايجابي لكون البلد كان يمر بأزمة مالية خانقة أما الانعكاسات السلبية انعكست على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن إعادة الجدولة أثرت سلبا على الساحة السياسية الجزائرية ويتجلى ذلك من خلال تعاقب الحكومات وهذا عدم قدرتها وتحمل المسؤولية في السير وفق برنامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي,إضافة إلى ذلك يعتبر الالتزام بالبرامج المفروضة مساسا بسيادة الدولة.

أما من الناحية الاقتصادية فقد خلقت أثار رهيبة وأول اثر وهو ارتفاع قيمة الديون حيث عند جدولة جزء من الديون يلازمه إضافة معدل الفائدة نتيجة لتأخير السداد وثالث اثر وهو انخفاض قيمة الدينار مقارنة مع العملات الأجنبية حيث انخفض بحوالي 50٪ من قيمته الحقيقية,ورابع اثر هو المراهنة على الثروة البترولية,إضافة إلى ذلك بروز مشكل البطالة.

[1] www.worldbank.org/dz

أما من الناحية الاجتماعية فنجد التزام الأفراد بإتباع سياسة تفتيشية وهذا راجع لانخفاض قيمة الدخل الفردي,وكذا بروز مشكل طرد العمال أو بالأحرى إجراء التصحيح في المؤسسات وقد وصل عدد العمال الذين شملتهم عملية التخفيض 264000 عامل[1].

نستطيع القول بان البنك العالمي قوة مالية كبرى له تنظيم إداري يتماشى وفقا مع نشاطاته إضافة إلى منح ذلك هو مؤسسة تحمل الشخصية المعنوية، يحق له الاقتراض والحصول على فوائد وأرباح نتيجة الاقتراض. كما ان للبنك ملحقات تعمل على مساعدته في نشاطه ومحاولة إبعاد الضغط عنه. ولقد تعددت نشاطات البنك مع مرور السنوات إضافة إلى منح القروض والتي تكون بشروط،يعمل على تقديم المساعدات التقنية وتنسيق المساعدات التقنية وتنسيق مساعدات المالية للبلدان النامية،ومن اجل الزيادة في دوره ونشاطاته أقام علاقات وطيدة مع باقي المنظمات العالمية سواء مالية أو إنسانية. لقد اجتهد البنك العالمي في حل مشاكل بلدان العالم الثالث ومن بينها الجزائر بحيث مول عدة مشاريع من جهة ونجد ساهم في رفع المديونية من جهة ثانية وهذا نتيجة الفوائد الكبيرة المطلوبة من طرف البنك

الفرع الثاني: مصر نموذجا

أولا: معونات البنك العالمي للجمهورية المصرية.

أكد" هارتويج "سيفر المدير الإقليمي للبنك الدولي بمصر واليمن وجيبوتي استعداد البنك لمساندة مصر على تنفيذ برنامج الضمان الاجتماعي لحماية محدودي الدخل والفقراء الذين يتأثرون سلبيا من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أعدته الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول قرض بقيمة 693مليار دولار، وأشار إلى ضرورة تنفيذ مصر لبرنامج الإصلاح من أجل

[1] سلاماني نبيل،ايت حسين غنيمة،مرجع سبق ذكره،ص84.

تحسين معدلات النمو وإيجاد وظائف جديدة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، مؤكدا ضرورة رفع كفاءة نظام الدعم بما يضمن ترشيده ووصول المبالغ المخصصة له إلى مستحقيها وأكد استمرار مساعدات لبنك لمصر سواء تم الاتفاق بينها وبين صندوق النقد الدولي أو لم يتم، مشيرا إلى أن البنك يستهدف مساندة الحكومة المصرية لمحاربة الفقر، وتحسين خدمات الصحة والتعليم والخدمات ووضع البرامج اللازمة لمساندة الفقراء.

وأشار أن مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك العالمي قد اعتمد في جوان2012 إستراتيجية مؤقتة تحدد برنامج المساندة التي يقدمها البنك للحكومة حتى نهاية شهر ديسمبر2013 ، مشيرا إلى أن هذه الإستراتيجية تقوم على ثلاث ركائز هي إدارة الاقتصاد وتوفير الوظائف واشتمال جميع الفئات مع الاهتمام بالفئات المهمشة، والشباب والمناطق الأكثر فقرا[1].

حيث أن هذه الإستراتيجية تتضمن برنامجا يتم تمويله من قروض لأغراض الاستثمار تقدر بحوالي 900 , مليون دولار من البنك العالمي للإنشاء والتعمير في قطاع الكهرباء والنقل، بالإضافة إلى مشروع جديد تمت الموافقة عليه في28جوان 2012وهو مشروع استثمار طارئ كثيف الاستخدام للأيادي العاملة بقيمة 200 مليون دولار، من المفترض أن يوجد 250 ألف فرصة عمل على مدى ثلاث سنوات، وهذا يستهدف الشباب بصورة رئيسية في المناطق الفقيرة، وسي ؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة أمام النساء.

كما أوضح أن مشاريع البنك العالمي الحالية في مصر تبلغ23 مشروعا يبلغ مجموع ارتباطها 1.4 مليار دولار.

بالإضافة إلى أن مصر تعتبر أكبر بلد مقترض من مؤسسة التمويل الدولية.

1.حل برامج التكييف في بيئة الاقتصاد المصري :وقعت مصر اتفاقا مع كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وذلك لتخفيف الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وقد عرفت تلك الاتفاقيات ببرامج الإصلاح والتكييف

[1] طلال دهراب الكعبي، البنك الدولي، تأثيره التنموي والعلاقة مع الكويت، مجلة البحوث والدراسات، مجلس الأمة الكويت ،2010 ص05.

الهيكلي، حيث تبنت الحكومة المصرية عددا من البرامج الإصلاحية التي من أهمها:

المرحلة الأولى :بدأ العمل في هذه المرحلة عام 1991حتى عام 1993،وقد تم تنفيذ هذا البرنامج بمساعدة صندوق النقد الدولي الذي قام بتقديم قرض لمصر قدره(234.4 مليون وحدة سحب خاصة)بواقع (36.4%)من حصة مصر في الصندوق، وقد تم دعم هذا البرنامج من خلال تقديم قرض من البنك العالمي قدره 3000مليون دولار وقد حصلت مصر على خصم جزء من الدين بشكل ثلاث دفعات بواقع (15%)من القيمة الحالية للدين المستحق والدفعة الثانية بواقع(15%) والثالثة بواقع (20%)على مصر في الشهر السابع من عام 1994.[1]

المرحلة الثانية :بدأت هذه المرحلة في عام 1993 وامتدت حتى عام 1996وخلال مدة هذا البرنامج تم تعزيز الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد، وقدم الصندوق والبنك الدوليين 400 مليون وحدة سحب خاصة.

المرحلة الثالثة :بدأت في عام1996وامتدت حتى عام 2004حيث تركز الإصلاح خلال مدة تنفيذ هذا البرنامج بتخفيض معدلات البطالة والفقر ومعدلات التضخم وتحرير التجارة الخارجية، وإصلاح القطاع المالي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتم دعم البرنامج بقرض من صندوق النقد الدولي بلغت قيمته 36.27 مليون دولار.

2.**أثر تجربة التكييف الهيكلي في مصر** :يكشف سجل تجربة التكييف الهيكلي المصرية عن أثر غير إيجابي عموما على ظاهرة الفقر، وهو ما يؤدي إلى القول أن الآثار السلبية لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي في الفقراء والجماعات الضعيفة ليست مجرد نتائج عارضة، وإنما هي جزء لا يتجزأ من بنية سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي أي جزء لا يتجزأ من حزمة السياسات الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي. وللتدليل على موضع ظاهرة الفقر من محصلة التجربة

[1] غياط شريف،تقييم سياسات ودور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفقر في الدول العربية،مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة08-09 ديسمبر .2014،ص،301

المصرية للتكييف الهيكلي من خلال تقريرا لتنمية البشرية المصري عن عام1995 الذي يبين أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت، وانخفاض معدلات النمو وارتفاع معدل البطالة وتناقص النفقات الحكومية بالإضافة إلى إطلاق الآليات السعرية بدون نظام فعال للتعويض أثر بالسلب على الجماعات الفقيرة والضعيفة من السكان[1].

وتدل البيانات من نتائج المسوح التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك الصندوق الاجتماعي للتنمية على أن نصيب أفقر20% من السكان، وكذا نصيب 10%الأدنى قد شهد انخفاضا في الفترة 1990-1993

ثانيا:الإصلاح الاقتصادي المصري وصندوق النقد الدولي:

إن تاريخ مصر مع الاقتراض الخارجي ليس طويلا فهي لم تلجأ إلى الصندوق سوى ثلاث مرات فقط،مرة في عهد الرئيس الراحل أنور السادات ومرتين في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

1-عضوية مصر بالصندوق:

انضمت مصر لعضوية الصندوق في 27 ديسمبر 1945،وكانت حصتها حتى نهاية سنة 1995 حوالي 678 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1004 مليون دولار أمريكي تقريبا.

بلغت حصتها حتى نهاية ماي 2011 943.70 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1.5مليار دولار أمريكي.

[1] جمال طه علي، عبد الأمير الحبالي، آثار التكييف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث، مجلة دبالي، العدد الثالث والأربعون،2010ص422

نظرا لحالات العجز التي تعرض لها ميزان المدفوعات المصري خلال المدة السابقة،فإن لمصر وفقا للاتفاقية المنشئة للصندوق الحق في السحب من موارده لتصحيح العجز في ميزان مدفوعاتها حسب شروط كل شريحة من شرائح التمويل.

واستخدمت مصر هذا الحق عدة مرات منذ الستينات وحتى تسعينات القرن الماضي.[1]

2-أسباب لجوء مصر إلى صندوق النقد الدولي:

اتجهت مصر إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات وذلك من أجل تحرير السياسة المالية والنقدية والائتمانية والقضاء على ظاهرة دولرة الاقتصاد المصري التي كانت مرتبطة إلى حد كبير بالرقابة على النقد ووجود سوق سوداء للنقد الأجنبي في مصر وتعدد أسعار صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية،زيادة حجم وأعباء المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة،وعجز ميزان المدفوعات.

أ* تعدد أسعار الصرف المطبقة: قبل الإصلاحات كانت مصر تطبق سياسة تعدد أسعار الصرف .للتخلص من التبعية للنقد الإسترليني قامت الحكومة المصرية باتخاذ خطوتين أولهما الانضمام إلى صندوق النقد الدولي سنة 1945 مع تحديد سعر الجنيه المصري بقيمة ثابتة من الذهب تعادل3.6728 غرام(أو 4.133دولار) أما الخطوة الثانية فقد تمثلت في خروج مصر من المنطقة الإسترلينية عام 1947 وفرض الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي وتم تعديل قاعدة الجنيه الإسترليني المتبعة.ظل الجنيه يعادل 4.1 دولار حتى سنة 1949

[1] - سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات ، :دار البازوري عمان، 2011 ص205.

بعد عامين من خروج مصر من منطقة الإسترليني)،لكن عندما اتضح للحكومة المصرية أن إنجلترا تتعمد الحد من فعالية استخدام الأرصدة الإسترلينية في تعزيز الجنيه المصري خفضت قيمته بنسبة30%أصبح يعادل 2.87 دولار.[1]

خرجت مصر من تلك الحقبة وهي دائنة لبريطانيا فيما عرف بمشكلة الأرصدة الإسترلينية التي تجمدت بعد الحرب العالمية الثانية وقيمتها 430 مليون جنيه إسترليني،حيث أن هذه الأرصدة تختلف عن الأرصدة الإسترلينية التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية الثانية إذ كانت قابلة للتصرف فيها في أي دولة من دول العالم وقابلة للتحويل إلى أي عملة أجنبية،أما الأرصدة التي تجمعت أثناء الحرب فقد كان لا يمكن تحويلها إلى أي عملة غير الإسترليني.ومع تزايد الصعوبات الناجمة عن نقص العملات الأجنبية قامت الحكومة المصرية باتخاذ عدة إجراءات ووسائل جديدة فأنشأت حسابات الاستيراد وحسابات التصدير (1949-1955) وهكذا اتسم سعر صرف الجنيه المصري بالتعدد وسيادة أربعة أنواع رئيسية وهي:

1- سعر التعادل: وطبق في بعض المدفوعات كالسياحة والهجرة وهو السعر الذي تحدد وفقا لعلاقة مصر بالصندوق.
2- سعر اتفاقيات الدفع: وهو سعر اتفاقي.
3- جنيه التصدير:وهو جنيه قابل للتحويل يتغير سعر صرفه طبقا للعرض والطلب ويستخدم في العمليات الجارية غير مباشرة(أي التجارة الثلاثية)[2]

[1] حمدي عبد العظيم،الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية-سعر الصرف والموازنة-، القاهرة: دار زهراء الشرق ،1998 ص195

[2] سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، مرجع سابق،،ص165.

4- جنيه حق الاستيراد:وهو جنيه حر حتى داخل البلاد يستخدم في العمليات الجارية في البداية بغرض تشجيع شراء القطن وتسهيل دفع ثمنه ثم امتد العمل به فشمل جميع الصادرات.

ومع بداية السبعينات بدأت السياسة الاقتصادية في الدولة بتغيير المسارات والاتجاهات السابقة و اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي،وهو ما تطلب بالضرورة تغيير سياسة سعر الصرف الأجنبي بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة حيث أن هذه الأوضاع الجديدة أدت لتعدد أسعار الصرف السائدة.

ب*تطور المديونية الخارجية:أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادي على أمل أن تقل حاجة البلاد من القروض الخارجية بعد قدوم رؤوس الأموال الأجنبية اختيارا للاستثمار في مصر[1].

ج*عجز الموازنة العامة:يعد عجز الموازنة العامة وتزايده في السبعينات أحد صور الاختلالات التي أصابت الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة. بسبب الزيادة في الإنفاق العام ونقص الإيرادات أو تواضع زيادتها فقد قفز عجز الموازنة من حوالي 813 مليون

جنيه سنة 1947 إلى حوالي 3560 مليون جنيه سنة 1981 ،وهذا العجز نتج بسبب بعض الإجراءات التي تم تطبيقها خلال فترة الانفتاح الاقتصادي إضافة إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري،حيث أن مصر خلال فترة الانفتاح اعتمدت على العديد من السياسات وكانت هذه الأخيرة سببا في عجز الموازنة العامة

- ج-1-**الزيادة الكبيرة في الإنفاق:**ويعتبر السبب الرئيسي وشمل عدة مجالات ومن بينها:

[1] محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر (1974-1981)، دارالنهضة العربية، القاهرة ،2001، ص256.

-الزيادة الكبيرة في الإنفاق:بهدف تمويل مشروعات المرافق العامة والبنية الأساسية التي انتهى عمرها الافتراضي حيث أن هذه الاستثمارات لا تعطي عائد مباشر ولكنها تساهم في تشجيع الاستثمار ودفع عجلة الإنتاج.

-الزيادة الكبيرة في الأجور والمرتبات:كان للسياسة التي انتهجتها مصر والتي تقضي بإلتزامها بتعيين الخريجين أثر في زيادة الإنفاق على هذا البند،ومن بين هذه الزيادات ما قامت به الدولة من زيادات في الأجور لمواجهة الارتفاع في الأسعار.

ج-2-الزيادة في الإنفاق العسكري:تتحمل الموازنة العامة قدرا كبيرا من الأموال التي تتجه إلى الإنفاق العسكري والذي بلغ حوالي بليون جنيه سنة 1981 ومعظم هذا المبلغ يتعلق بالإنفاق على المرتبات والأجور التي تدفع لأفراد القوات المسلحة.

ج-3- الإنفاق على الدعم المباشر:يعرف أيضا بدعم الموازنة وهي الاعتمادات المخصصة لخفض تكاليف المعيشة(القمح والدقيق،البقول،اللحوم،السكر،الشاي..)[1] وقد تطور رقم الدعم المباشر الذي تتحمله الموازنة العامة من حوالي 2000 مليون جنيه سنة 1973حتى وصلت 2000 مليون جنيه في موازنة 1982 وبلغ ذلك حوالي 27% من إجمالي الإنفاق العام،وهو يمثل ما يقارب ربع قيمة الناتج القومي الإجمالي(بالأسعار الجارية في ذلك التاريخ)

د*تطور عجز ميزان المدفوعات المصري خلال برنامج التثبيت الاقتصادي:

لمعرفة إذا كان هناك تحسن في ميزان المدفوعات بعد الأخذ بسياسات صندوق النقد الدولي من عدمه يجب المقارنة بين وضعية الميزان قبل وبعد الاتفاق مع الصندوق.

[1] محمد أحمد جاهين،مرجع سابق،ص262-263.

د-1-تطـور العجـز للفتـرة(1975-1979):ان قيمـة العجـز فـي ميـزان المـدفوعات تزايدت سنة الاتفاق مع الصندوق مقارنة بالعام السابق مباشرة،حيث ارتفعت من1301.8 مليون دولار إلى 1894.3مليون دولار وكان من المفترض أن تنخفض قيمة العجز كما كان يرغب الصندوق لكن ذلك لم يتحقق إلا سنة 1978 حيث انخفضت قيمة العجز إلى 1061.3.وهي أقل من قيمة العجز قبل الاتفاق ثم استمرت هذه القيمة في الانخفاض حتى بلغت 15.5مليون دولار عام 1979.[1]

د-2-تطـور العجـز للفتـرة(1985-1989): إن قيمـة العجـز فـي ميـزان المـدفوعات تزايـدت بعـد الاتفـاق –باسـتثناء سـنة 1987حيـث كـان هنـاك فـائض-مقارنـة بالوضـع قبل الاتفاق

حيث ارتفعت قيمة العجز من 31 مليون دولار سنة 1986إلى 102 مليون دولار سنة 1988ثم إلى 533 مليون دولار سنة 1989 ،أما بالنسبة لسنة 1987 فقد حقق الميزان فائضا بلغ 315 مليون دولار.

د-3-تطور العجز للفترة(1989-1994):إن قيمة العجز في ميزان المدفوعات انخفضت سنة الاتفاق مقارنة بالسنة السابقة على الاتفاق حيث انخفض من 10224 مليون دولار سنة 1990إلى 2073 مليون دولار سنة 1991 ثم انتهى العجز وظهر الفائض ابتداء من 1992 حيث قدر الفائض ب 3360 وبدأ بالانخفاض حتى أصبح 18 مليون دولار سنة 1993 ليعود العجز سنة 1994 حيث بلغ 1164 ،

د-4-تطـور العجـز للفتـرة(1995-1998):حقـق ميـزان المـدفوعات فـائض فـي السـنة قبـل الاتفـاق حيـث بلـغ حـوالي754.2مليـون دولار سـنة 1995مقارنـة بسـنة

[1] سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق، 207

الاتفاق الذي بلغ فيه الفائض حوالي 369.4 مليون دولار،لكن يلاحظ أن الوضع تغير بعد الاتفاق سنة 1997 حيث تحول الفائض إلى عجز وقدر بحوالي 105.2 مليون دولار سنة 1997 ليعود ليحقق فائض بلغ 268.1مليون دولار سنة 1998 [1].

3-تقييم السياسات المطبقة خلال برنامج التثبيت الاقتصادي:

يعد استخدام رفع أسعار الفائدة وتخفيض سعر الصرف من أهم الإجراءات النقدية التي يعتمد عليها الصندوق في برامج التثبيت الاقتصادي،حيث يرى الصندوق أن لها آثار إيجابية سواء على الموازنة العامة،التضخم،والنمو الاقتصادي.

أ:مدى رفع أسعار الفائدة خلال برنامج التثبيت الاقتصادي:

يمكن معرفة ملائمة سياسة رفع الفائدة من خلال ما يلي:

- ملائمة رفع أسعار الفائدة خلال برنامج1977:طالب الصندوق في برنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقده مع الحكومة المصرية سنة 1977 بضرورة رفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة،حيث أن الحكومة المصرية استجابت لصندوق النقد الدولي وقامت برفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة[2].

يرى الصندوق أيضا أن من شأن رفع الفائدة أن يؤدي إلى تحسين حساب رأس المال في ميزان المدفوعات ومن شأن ذلك أن يخفض العجز في إجمالي الميزان.

[1] سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، مرجع سابق،،ص 211.212

[2] حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، مرجع سابق ،ص200.

- ملائمة رفع أسعار الفائدة خلال برنامج 1987:كما طلب الصندوق برفع أسعار الفائدة في برنامج سنة 1977 للتثبيت الاقتصادي فإنه طالب أيضا في برنامج 1987.

خلال هذا البرنامج لم تقم الحكومة المصرية برفع أسعار الفائدة الدائنة عام 1987 وهناك عوامل أخرى أدت إلى زيادة الصادرات وقد يكون من بينها انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة التحويلات التي لها دور انخفاض العجز في الحساب الجاري سنة 1987[1]

- مدى ملائمة أسعار الفائدة خلال برنامج 1991: طالب الصندوق كذلك في برنامجه للتثبيت الاقتصادي سنة 1991 بضرورة تحرير أسعار الفائدة حتى تصل إلى أسعارها الحقيقية،بعد تحرير أسعار الفائدة سنة 1991(كما طالب الصندوق)فإن أسعار الفائدة الدائنة ظلت كما هي،أما بالنسبة لأسعار الفائدة المدينة فقد تزايدت .
- ملائمة رفع أسعار الفائدة خلال برنامج 1996:اتجهت أسعار الفائدة بصفة عامة نحو الانخفاض سواء كانت على الودائع أم القروض وهذا نتيجة لتحرير أسعار الفائدة على الجنيه المصري والتي تم تطبيقها منذ سنة 1991والتي بمقتضاها أصبح للبنوك المصرية حرية تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض[2].

[1] سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة،مرجع سابق،ص 219

[2] ،مرجع نفسه،ص 228.

ب-مدى ملائمة تخفيض سعر الصرف في برنامج التثبيت الاقتصادي:

من وجهة نظر الصندوق فإن مضمون سياسة سعر الصرف التي طالب بها تتلخص في ضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري ونظرا لأن قيمته مغالى فيها وهذا سيؤثر سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية(الصادرات،الاستيرادات،السياحة،الاستثمار الأجنبي والمحلي)....لذلك فإن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى القضاء على هذه المشاكل.

- ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج 1977:طالب صندوق النقد الدولي في برنامج التثبيت الاقتصادي لسنة 1977 بضرورة تخفيض سعر صرف الجنيه المصري وبدأت الحكومة المصرية بتنفيذ ذلك بحذر شديد،ومن أجل جذب العملات الأجنبية(خاصة مدخرات المصريين بالخارج)تم الاتفاق على إنشاء سوق موازية سنة 1973 وفي سنة 1976 صدر قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي وعلى ذلك يمكن أن الحكومة المصرية عملت على تخفيض قيمة الجنيه مثلما طالب الصندوق. ومن المعروف عند تخفيض قيمة العملة يؤدي لارتفاع أسعار الاستيرادات والذي بدوره يؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدلات الأسعار،لذلك يرى الصندوق أن تخفيض قيمة العملة سيؤدي لتخفيض قيمة الاستيرادات (نظرا لارتفاع أسعار الاستيرادات) ومن شأن ذلك أن يخفض العجز في ميزان المدفوعات[1] .

أما الصندوق فيرى أن من شأن تخفيض سعر صرف الجنيه يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات الدولة التي خفضت سعر صرف عملتها وبالتالي زيادة المحصلات من الصادرات.[2]

[1] سامي عفيفي حاتم، ، د راسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية ،2000 ص 207

[2] المرجع نفسه ص 212.

- ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج1987: يلاحظ أنه من بداية1979 قد تم توحيد سعر صرف الجنيه المصري فأصبح هذا السعر 30 قرشا للدولار،وتم إلغاء التفرقة بين السعر الرسمي والتشجيعي وكان ذلك في الواقع تخفيضا رسميا لسعر صرف الجنيه المصري بنسبة 75% بالنسبة للسعر الرسمي بعدما كان 40 قرشا وصاحب ذلك انخفاضا آخر في السنة نفسها،وبعد الاتفاق مع الصندوق سنة 1978 قامت الحكومة بإنشاء السوق المصرفية للنقد الأجنبي، لذا أصبح الإعلان عن أسعار البيع والشراء للنقد الأجنبي يوميا في ضوء المؤشرات المتعلقة بالعرض والطلب على النقد الأجنبي وبناءا على ذلك فقد تحدد سعر الدولار في ذلك الوقت عند 217قرشا للدولار بدلا من 136 قرشا وهذا يعني تخفيض سعر صرف الجنيه المصري بنسبة 37%،[1]

إن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري صاحبه انخفاض في قيمة الاستيرادات ومعدل نموها السنوي،كما صاحب ذلك الانخفاض ارتفاع لقيمة الاستيرادات ومعدل نموها السنوي في السنتين 1987 و 1988 على التوالي.[2]

- ملائمة سياسة سعر الصرف في برنامج 1991: في بداية سنة 1991 تم إلغاء النظام النقدي المطبق بالنسبة لأسعار الصرف واستبدل بنظام آخر لفترة مؤقتة يعتمد على وجود سعرين للصرف،الأول يتحدد في السوق الأولية(السعر المصرفي)والثاني يتحدد في السوق الحرة(السوق الموازي) ولكن هذا النظام المؤقت تم إلغاؤه سنة 1992 وتم توحيد سعر الصرف

[1] حمدي عبد العظيم،الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية،مرجع سابق،ص198

[2] سمير فخري نعمة، مرجع سابق،ص 235

1993.[1] حيث أن قيمة الصادرات ارتفعت منذ سنة 1989 إلى غاية 1992 وهذا مؤشر على فعالية السياسة،ويمكن قياس أثر سياسة التخفيض على الاستيرادات ومعدل نموها السنوي. إن الانخفاض كان منذ سنة 1990 إلى 1992 وكذلك بالنسبة لمعدل نموها وهذا مؤشر على مدى فعالية سياسة تخفيض سعر الصرف[2]

[1] سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي،مرجع سابق،ص215

2 مرجع نفسه،ص216

ملخص الفصل الثاني:

للتمويل الدولي من خلال سياساته السلبية أثر بالغ على إنتهاكات حقوق الإنسان وذلك من خلال الأساليب المتبعة والإصلاحات المفروضة وكدليل لذلك ماشهدته الجزائر ومصر من تغيير للسياسات والنتائج التي عاشها كل من الشعب الجزائري والمصري.

الخاتمة

الخاتمة:

تمثل عملية ضعف التراكم الرأسمالي أهم وأخطر العقبات التي تعترض عملية التنمية في البلدان النامية خاصة منخفضة الدخل منها، وذلك يرجع أساسا إلى الضعف والانخفاض الواضح في معدلات الادخار في هذه البلدان مما يؤدي إلى عدم كفايته في تمويل الاستثمارات المطلوبة وهو ما يسمى" فجوة الموارد المحلية "وهذا ما أدى إلى حاجة البلدان المنخفضة الدخل إلى التمويل الدولي للخطط التنموية المستهدفة، ومن أهم مصادر التمويل الدولي والتي يمكن أن تضطلع بدورها في مجال التنمية المستدامة نجد مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

والتي تقوم بتمويل الدول سواء المتقدمة أو النامية ولكن هذا الأخير يستلزم شروط معينة تفرضها المؤسسات المالية الدولية بحيث لا تتصادم مع مصالحها الخاصة ولو تعلق الأمر بحقوق الإنسان أو بغير ذلك أي أن الهياكل الداخلية للمؤسسات المالية الدولية تعاني من قصور تجاه حقوق الإنسان سواء على المستوى التقني أو الإداري.

وهذا ما ينعكس سلبا على الدول المقترضة ومثال دراستنا ركزنا على كل من الجزائر ومصر التي لجأتا إلى صندوق النقد الدولي نتيجة تحولهما لاقتصاد السوق هذه الأخيرة أدت لتدهور الأوضاع الاقتصادية وبدأت بوادر الاختلال تظهر من خلال تسجيل العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة،إضافة لارتفاع معدل التضخم وحجم المديونية الخارجية.

1 – نتائج الدراسة:

بعد معالجتنا لمختلف الجوانب للموضوع، توصلنا إلى ما يلي:

أ* حاجة البلدان النامية خاصة المنخفضة الدخل إلى التمويل الدولي لتحقيق النمو المستهدف، وذلك نظرا لانخفاض مستوى الدخل الفردي فيها، وهو ما يؤدي إلى عدم كفاية المدخرات في تمويل برامج التنمية المستدامة؛

ب * تعتبر مجموعة البنك الدولي أحد أكبر مصادر تمويل التنمية المتعددة الأطراف في البلدان النامية خاصة المنخفضة الدخل منها.

ج * تأثر سياسة مجموعة البنك الاقراضية بالاعتبارات والعوامل والمواقف السياسية للدول الرأسمالية الكبرى، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المقترضة من حيث حجم القروض وتوزيعها الجغرافي والقطاعي؛

د * إنعدام الديمقراطية في نظام التصويت داخل فروع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد وهو ما يؤثر على القرارات الصادرة والمتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان النامية؛

و*فشل البنك الدولي في تحقيق رسالته المتمثلة في رؤية عالم خال من الفقر؛

ك*هناك ضرورة ملحة إلى إصلاح مجموعة البنك الدولي بما يضمن اقامة نظام مالي عالمي متوازن ومنصف للجميع.

2-التوصيات:

في ضوء الدراسة التي تم القيام بها، وما تم إستنتاجه ، فقد ظهرت حاجة ملحة لإصلاح وتطوير هذا الفضاء التمويلي الهام. وعلى هذا النحو فقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات التي نوردها فيما يلي:

أ . إصلاح الهيكل الإداري والتنظيمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومحاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على قرارته؛

ب. تخفيض الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في عدد الأصوات؛

ج . إصلاح النظام التمويلي العملي للمؤسسات المالية وذلك من خلال تطوير التسهيلات الاقراضية وتبسيط المشروطية؛

د . التركيز على القطاعات ذات الأولوية خاصة التي ترتبط بتحقيق الأهداف الإنمائية كالتعليم والرعاية الصحية؛

هـ .تخصيص الحصة الأكبر من موارد مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبلدان المنخفضة الدخل؛

3-آفاق الدراسة:

وفي الأخير، بقي أن نشير إلى أن التوصيات المقدمة على ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة، قد تحتاج إلى التفصيل والاستكمال لربما بسبب عدم تمكننا من معالجة كافة الجوانب التي تحيط بالموضوع، فقد حاولنا في هذه الدراسة التركيز على اثر التمويل الدولي على حقوق الإنسان.

ولهذا نطرح هنا بعض الجوانب، والتي قد تشكل مواضيع قابلة للبحث مستقبلا:

- **إصلاح النظام المالي العالمي في ظل الأزمات العالمية الراهنة؛**
- **آليات تطوير أداء مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ظل ضوابط التنمية المستدامة؛**

- **الإستراتيجيات الدولية لمحاربة الفقر في الدول منخفضة الدخل ؛**

المراجـــــع

قائمة المصادرو المراجع :

1-الكتب:

-1- أحمد فريد مصطفى، حسن سهير محمد السيد، **الاقتصاد المالي**، مؤسسة شباب الجامعة،د ط ، الإسكندرية،1989

-2- الحاج طارق، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2002

-النقاش غازي عبد الرزاق، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006

-3- الهموندي حسن، **المؤسسات الاقتصادية**، دار النهضة، لبنان،1980

-4- تقي الدين عرفان، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان،1999

-5- جبلزماكلوم وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ للنشر،1995

6-- حمدي عبد العظيم،الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية-سعر الصرف والموازنة-، القاهرة: دار زهراء الشرق ،1998

-7- خلف فليح حسين، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، عمان،2004

8- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة،2005

-9- سامي عفيفي حاتم،**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**،الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة،2005

-10-سعيد اللاوندي، **بدائل العولمة، أطروحات جديدة لتجميل وجه العولمة القبيح**،دار مصر للطباعة والنشر، .الطبعة الثانية،القاهرة،2002

11- سمير فخري نعمة،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات ، عمان :دار البازوري ، 2011

-12-سمير محمد عبدالعزيز،**التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2001

-13-عادل فهمي محمد بدر، **دراسات حول التنمية في الوطن العربي**، مؤسسة الخدمات العربية، عمان،1988

-14-لعويسات جمال الدين، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر،2000

-15- ماضي محمد توفيق، **تمويل المشروعات**، دار الفكر العربي، القاهرة،1972

-16- محمد دويدار، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة للنشر،1999

17- محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،1993

18- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1989

-19-أحمد عبد الرحمان أحمد، **إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2001

-20-البراوي راشد، حمزة عايش محمد، **التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث**، مكتبة النهضة العربية .الإسكندرية،1976

-21-البطريق يونس أحمد، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،1988

22-السيد محمد احمد السريتي،عزت محمد، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية،المنظمة العربية للتنمية الادارية،2012

-23-أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية دراسة مقارنة) تركيا، كوريا الجنوبية، مصر**(،الدار .
الجامعية،الإسكندرية، 2004

24-انريد،حالات فوضى(الاثار الاجتماعية للعولمة)،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت ،1997،

25-حازم الببلاوي،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،الكويت2001.

-26-حنفي عبد الغفار، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001

-27-راشد البراوي ومحمد حمزة عايش، **التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث،** مكتبة النهضة العربية، الإسكندرية، 2001.
28-رمزي زكي،الاقتصاد السياسي للبطالة،سلسلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون،الكويت ،1997
-29-سويفي عبد الهادي عبد القادر، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جامعة أسيوط،2008
-30-عمر هاشم محمد صدقة، **ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 ،
-31-عوض الله زينب حسين، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،1998
-32-محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في مصر (1974-1981)، دارالنهضة العربية، القاهرة ،2001
33-موسى شقيري واخرون،المؤسسات المالية المحلية والدولية،الطبعة 2،دار المسيرة ،عمان.2014

-الرسائل والمذكرات الجامعية:

01- سهام حرفوش، **واقع وآثار التمويل الدولي على الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2004 /2005.
02- نجاة مشمس،فعالية السياسة النقدية و المالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر1986-2004)،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة بسكرة،2004.
03-الصوفي أشرف سليمان حميدة، **التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية**، مذكرة ماجستير في .العلوم الاقتصادية،جامعة قالمة،.2006.
04-عبيدات ياسين، دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة،مذكرة ماجستير،كلية العلو الاقتصادية ، جامعة سطيف 2012/2011.
05-ماجدة ملوخ ،فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضل الاصلاحات الراهنة،مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة بسكرة 2003/2002.

06- بعداش وليد- صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي –مذكرة لنيل شهادة الماستر- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة بسكرة – السنة الجامعية 2015/2014.

-المقالات وأعمال الملتقيات العلمية:

- احمد فرحات ، صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول ،مقال في مدونة سياسية.

- جمال طه علي، عبد الأمير الحبالي، آثار التكييف الهيكلي على الديمقراطية في دول العالم الثالث، مجلة دبالي، العدد الثالث والأربعون.

- حنان دويدار،المؤسسات المالية والولايات المتحدة الامريكية ،مجلة السياسة الدولية ،مركز الاهرام ،العدد127القاهرة 1997

-خالد الديب ،مذكرة التمويل الدولي ،مقال في مدونة سياسية.

-دافيد بيكمان، **البنك الدولي في الثمانينات**، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر1986.

-سمير امين،مؤسسات بروتن وودز ،مجلة النهج،العدد 37 ،.1994

صالح صالحي،دراسات اقتصادية ،دار الخلدونية،العدد الاول،1999.

-طلال دهراب الكعبي، البنك الدولي، تأثيره التنموي والعلاقة مع الكويت، مجلة البحوث والدراسات، مجلس الأمة الكويت ،2010 .

-غياط شريف،تقييم سياسات ودور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفقر في الدول العربية،مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة08-09 ديسمبر .2014،

- فلة علشور-علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي،مقال منشور على الانترنت

- محمد فهيم يوسف ،التمويل الدولي وتجذير الانتهاكات المنهجية لحقوق الانسان،مؤتمر كلية الحقوق الثاني،جامعة الزرقاء الاهلية،الاردن،8-9اوت 2001.

-محمد فهيم يوسف ،الحياد السياسي للمؤسسات المالية الدولية وحقوق الانسان ،مجلة منتدى الفكر العربي ،العدد161،عمان 1999

-مدني بن شهرة،علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي،مقال منشور في منتديات ستار تايمز.

-هيئة تحرير مجلة منتدى الفكر العربي ،الحضارة الغربية ومحدودية مفاهيم الديمقراطية واقتصاد السوق،العدد741عمان 1997

-الاتفاقيات:

- اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي.
-اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي.

-تقارير ومنشورات الهيئات والمؤسسات الدولية:

- تقرير الجمعية العلمية الملكية(الفقر والبطالة في الاردن)،عمان 1998
-الأمم المتحدة،**تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية**،2010
-البنك الإسلامي للتنمية، **لمحة موجزة عن البنك الإسلامي للتنمية**،2005
-البنك الإفريقي للتنمية، **التقرير السنوي**،2009
-البنك الدولي، **التقريرالسنوي**،2005
-البنك الدولي، **التقريرالسنوي**،2006
-البنك الدولي، **التقريرالسنوي**،2007
-البنك الدولي، **التقريرالسنوي**،2008
-البنك الدولي، **التقريرالسنوي**،2010
-البنك الدولي، **التقريرالسنوي**،2011
-البنك الدولي، **تغير المناخ والتنمية**،2009
-البنك الدولي، **توسيع نطاق استثمارات البنية التحتية في إفريقيا**،2009
-البنك الدولي،**التقرير السنوي**،2009
-البنك الدولي،**نحو إعادة النظر في السياسة الحالية للمعلومات**،مركز معلومات البنك الدولي،2009
-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**،2010
-صندوق النقد الدولي، **التقرير السنوي**،2009
-مجموعة البنك الدولي، **العمل من اجل عالم خال من الفقر**، منشورات البنك الدولي، 2007

-هيئة الأمم المتحدة، **تقريرالتنميةالبشرية**،2009

الفـــهرس

فهرس الموضوعات:

الإهداء.

شكر وعرفان.

مقدمة.....(1-5)

الفصل الأول:ماهية التمويل الدولي وسياساته الإيجابية في التنمية.....(7-47)

المبحث الأول:ماهية التمويل الدولي.....(7-34)

المطلب الأول:مفهوم التمويل الدولي.....(7-12)

الفرع الأول:تعريف التمويل الدولي.....(8-10)

الفرع الثاني:أهمية التمويل الدولي في التنمية.....(10-11)

الفرع الثالث:مبررات التمويل الدولي.....(11-12)

المطلب الثاني:هيئات وأشكال التمويل الدولي.....(12-34)

الفرع الأول:هيئات التمويل الدولي.....(13-24)

الفرع الثاني:أشكال التمويل الدولي.....(24-34)

المبحث الثاني:السياسة التمويلية الإيجابية للمؤسسات المالية الدولية.....(35-47)

المطلب الأول:سياسة المؤسسات ذات الطابع العالمي.....(35-46)

الفرع الأول:صندوق النقد الدولي.....(35-39)

الفرع الثاني:البنك الدولي.....(39-46)

المطلب الثاني:سياسة بعض المؤسسات المالية ذات الطابع الإقليمي...(46)

الفرع الأول:مجموعة البنك الإفريقي للتنمية.....(46)

الفرع الثاني:مجموعة البنك الأوربي للتنمية.....(46)

ملخص الفصل الأول.....(47)

الفصل الثاني:السياسة السلبية للمؤسسات المالية الدولية وأثرها على انتهاكات حقوق الإنسان.....(48-105)

المبحث الأول:المرجعية التي تقوم عليها المؤسسات المالية الدولية وتغييب مقتضيات حقوق الإنسان في هيكلها وتنظيمها.....(48-69)

المطلب الأول:فلسفة المؤسسات المالية الدولية.....(48-57)

الفرع الأول :فلسفة صندوق النقد الدولي.....(48-54)

الفرع الثاني:فلسفة البنك الدولي.....(54-57)

المطلب الثاني:تغييب مقتضيات حقوق الإنسان في هيكلة وتنظيم المؤسسات المالية الدولية.....(57-69)

الفرع الأول:تناقض الواقع التنظيمي للمؤسسات المالية الدولية مع حقوق الإنسان.....(57-62)

الفرع الثاني:الواقع الهيكلي للمؤسسات المالية الدولية وغياب حقوق الإنسان.....(62-69)

المبحث الثاني:الآثار المترتبة على انتهاكات المؤسسات المالية الدولية لحقوق الإنسان مع بعض النماذج.....(70-105)

المطلب الأول:الآثار المترتبة على انتهاكات المؤسسات المالية الدولية لحقوق الإنسان.....(70-80)

الفرع الأول:تأثير برامج التصحيح الهيكلي على حقوق الإنسان..(70-73)

الفرع الثاني:أثر سياسة المؤسسات المالية الدولية على الحقوق الإجتماعيةوالإقتصادية.....(74-77)

الفرع الثالث: أثر سياسة المؤسسات المالية الدولية على الحقوق المدنية والسياسية.....(77-80)

المطلب الثاني:بعض النماذج العاكسة لإنتهاكات حقوق الإنسان.(81-105)

الفرع الأول: الجزائر نموذجا.....(81-91)

الفرع الثاني:مصر نموذجا.....(91-104)

ملخص الفصل الثاني.....(105)

الخاتمة.....(107-109)

تم بحمد الله